

الدكتور أحمد ملي:
من هم أصدقاء
لبنان الحقيقيون

تحويلات

نحو مجتمع جديد

فكرية - ثقافية - استراتيجية

العدد 14 أب - أيلول 2006

حزب الله.. وطن أبعد من بئر العبد ومارون الراس



- الحرب السادسة..
انتصار لنا
استثمار في الحقد لهم
- دولة بمقاومتين
- الامتحان العسير
والمواجهة
- حرب من نوع جديد
- هل سيسمح الزمان
بتحرير الذهن
الأميركي من
الصهيينة
- من مديان وأريحا
إلى قانا
- المواطنة.. وإمكانية
المقاومة والنصر..

• محمود حيدر... مفارقة جاهلية الاحتلال
• د. محمد النابلسي... الآثار المستقبلية للعدوان الإسرائيلي على لبنان.

• زهير فياض... حرب تموز في لبنان والاتجاه المعاكس.

• الثكنة الاستيطانية وأمن الشق الإمبريالي.
• قانا الجليل.. تكرار المجزرة.

تحولات

فكرية . ثقافية . استراتيجية

tahawolat.com

mail@tahawolat.com

تصدر بالتعاون مع

مكتب الدراسات العلمية

برئاسة منصور عازار

بيت الشعار - المتن الشمالي

- تليفاكس: 04-914510

إدارة التحرير

زهير فياض

مسؤول العلاقات العامة

عائدة سلامة

تصدر بموجب قرار رقم 82 تاريخ 1981/7/6 صادر عن وزارة الاعلام في لبنان باسم سركيس أبو زيد

توزيع: الناشر

بيروت - أشرفية -

سنتر فضل الله - الطابق الرابع

تلفون وفاكس: 01277007 - 01277088

خليوي: 03975033

الإشتراكات السنوية :

في لبنان:	في سورية:	في العالم العربي والعالم:
للأفراد	\$ 100 \$ 1500 ل. س.	\$ 200 ل. س.
للطلاب	\$ 60 \$ 500 ل. س.	
للمؤسسات	\$ 200 \$ 10000 ل. س.	\$ 500

المراسلات والاشتراكات باسم الإدارة والتحرير

ثَمَّت الحدد

لبنان، 2000 ل.س. سورية: 25 ل.س. الأردن: نصف دينار، الكويت: نصف دينار، السعودية: 6 ريالات، الإمارات: 6 دراهم، عمان: 500 بيضة، اليمن: 80 ريالاً، البحرين: نصف دينار، قطر: 6 ريالات، مصر: 3 جنيهات، الجماهيرية الليبية: 1 دينار، المغرب: 8 دراهم، تونس: 1 دينار، الجزائر: 50 ديناراً، أورويا: 3 يورو. المملكة المتحدة: 2 جنيه. أميركا وكندا وأستراليا: 4 دولار.

مكتب دمشق

عدوي - خلف دار الشفاء

Telfax::4426588

Mob: 093331402

Email: tahaoulat@yahoo.com

الإخراج والعمليات الفنية

مكتب عائدة للتحرير الطباعي

ملاحظة: المواد المنشورة تعبر عن رأي أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجريدة

الحرب السادسة

انتصار لنا.. استثمار في الحقد لهم

علي العائد

الإسرائيلية، ليس فقط للارتباط العضوي (الاستعماري الطفيلي)، بل لأن حركة التاريخ وزوال العصبية إيدان بزوال دولة، وقيام دولة أرقى بالمقياس نفسه، وهنا يمكن أن يكرر التاريخ نفسه بلا نهاية، وإن اختلفت الفواصل الزمنية، حسب جدنا إبن خلدون.

وفيما يخاف كثير منا من الاستغراق في نشوة النصر، وعدم استغلال الوعي بتخط المهزوم، والتأسيس على الحالة الواعية لتحضير مزيد من المفاجآت، والسعي إلى توسيع دائرة المواجهة، بأي معنى أردنا فيه إكمال المعركة، فإن للعدو خبراته في إدارة القوى الدولية..، ولذلك على المقاومة، أولاً وأخيراً، أن تبقى السلاح صاحباً، فهو الضامن، وهو النصر الذي أتى، والنصر الآتي، على اليهود، وعلى يهود الداخل في لبنان والعالم العربي. كما أن على اللبنانيين، والعرب، الخروج، مرة واحدة، من أحادية (حق لايموت) فالقوة وحدها تعيد الحق وتحافظ عليه، والقوة وحدها تبني، وتعلم، وتزرع، وتصنع.

نحترم وجهة النظر التي قالت بالتكوين العقائدي لمقاتلي حزب الله، فهي كانت ضرورة لتحقيق النصر، لكن هذه العقيدة كانت متوافرة في الحروب السابقة مع إسرائيل، ولم تحقق لنا نصراً عسكرياً، تكتيكياً أو استراتيجياً، سوى بعض النتائج السياسية المحدودة، والمعنوية من خلال المبادرة عام 1973 . وإن، فسر انتصار المقاومة اللبنانية كان في العلم والتخطيط والتكتيك والسلاح الصاحي، وبالصاروخ الذي ثمنه واحد من ثلاثة آلاف من ثمن دبابة، كانت الدبابة كتلة من لهب. تلك هي المعادلة التي خلخلت أسطورة موازين القوى التي أعطت إسرائيل في الماضي انتصاراتها، ومنحتنا هذا النصر الذي سيؤسس لأسطورة خوف العدو من مواجهة اللحم العربي المحمي بإيمان بالحق والنصر، تلعوه جماجم تعزز بالعلم، ولاتحط من شأن إنجازها العسكري، بل تعلقه سابقة ودليل عمل في حركة التحرر العالمية كلها .

الآن، مالا الذي ربحه صاحب اللحم العاري، المذبوح دائماً بسيف الخوف، أو الغدر، أو ضيق ذات اليد، أو التخائل، أو الظل الذي يتبعه حتى تحت جفنيه..؟

ريح، ربحنا، ربح كل من يريد أن يربح، مايمكن أن يدعى، بكل بساطة، أو تعقيد، الكرامة..، ولكل من يريد يستطيع أن يكون لبنانياً بالانتماء إلى الكرامة، التي لاتحتاج إلى جواز سفر، أو بطاقة هوية، يمكن لأصغر موظف على الحدود أن يشكك بها .

نعم، ربحنا. فهل يمكن أن تؤسس المقاومة، صاحبة الحق الأول في الانتصار، على ذلك مايدعى اقتصاداً منتجاً أساسه الرأس المرفوع، .. أليس الإنجاز دافعاً للإنجاز التالي، بدافع نفسي يؤسس لتراكم الخبرة القتالية، تمهيداً للدفاع، أو البناء؟ نعم، يمكن للنصر، أو الانتصار، أن يؤسس لحالة أمنة، لحالة مدنية، تؤسس عليها المقاومة بما هي، وبما يمكن أن تكون، دولة تمتلك المبادرة.. تقول وتفعل، أو أفراد يؤمنون بالوطن وبالمبادرة الفردية المضمونة من دولة تحمي حق الفرد والأمة، وتعطي من تصرفات قادتها مثلاً لما يمكن أن يكون عليه الطموح المنذور للحق، الذي يضحي كل فرد بما يملك من أجل حمايته. نعم، المقاومة كانت دائماً حالة، لكنها، اليوم، حالة وفعل تؤسس لما بعد 12 تموز.

نعم، نحن اللبنانيين، ننتمي إلى وطن وجد طريق كرامته التي لم يفقدها يوماً، لكننا قبضنا على كرامتنا بكل مجاميع قلوبنا وعقولنا، وهيها أن يفلت من أيدينا ماتضمه قلوبنا، أو عقولنا .

الآن، الكرامة وطن حصين في قلوب رجال الله■

دولة بمقاومتين

سركيس أبو زيد

وفي ذكرى التحرير، أيضاً، انقسم اللبنانيون على العيد، منهم من احتفل بحماسة، ومنهم من بقي مشاهداً . ومع وصول طاولة الحوار إلى موضوع استراتيجية الدفاع، انقسم اللبنانيون أيضاً، تعددت السجلات في دور المقاومة وفعاليتها وسلاحها وتسيقها مع الجيش. كما كثرت الآراء والنظريات في قوة المقاومة وضعفها. طرح الأمين العام لـ«حزب الله» السيد حسن نصرالله استراتيجية المقاومة بأسلوب مقنع ومشوق ودقيق. ورأى أن «قوة المقاومة في موضوع التوازن الناري، منطلقة من سرّيتها . وهي منطلقة من كونها حالة مغلقة ومقفلة» . وهذا صحيح لأن العدو الإسرائيلي لا يعرف شيئاً عن هذه القوة: عن انتشارها ومواقعها وعنادها وتحرك رجالها، «وهذا من أهم أسرار هذه القوة» .

لكن الصحيح أيضاً أن هذه «القوة المغلقة» هي نقطة ضعفها إذا تحولت المقاومة إلى «طائفة مغلقة» أو منطقة معزولة، ما يسهل جرّها إلى مستنقع الحروب الأهلية، والفتن الداخلية. تواجه المقاومة اليوم، وفي المستقبل، خطراً واحداً ذا بعدين: الأول خارجي (دولي / عربي / لبناني) يعمل على توفير الظروف والمعطيات من أجل عزل المقاومة في طائفة معينة ومنطقة محددة، ما يسهل ضربها، أو تصغير حجمها . والثاني داخلي (طائفي / حزبي) يعمل على التجاوب مع الظروف الموضوعية، أو التخوف من المعطيات الدولية، من أجل تحصين عزلة المقاومة، في طائفة ومنطقة، بهدف حمايتها ودعمها .

التحدي الكبير هو كيف تحافظ المقاومة على «القوة المغلقة»، وهي سر نجاحها، دون أن تتحول إلى طائفة / منطقة، منعزلة / مغلقة / مقفلة... السؤال الاستراتيجي الكبير عن علاقة الجيش بالمقاومة أجاب عنه بإسهاب السيد حسن نصرالله. لكن من يجيب عن السؤال المصري الأكبر، وهو كيف نفعل المقاومة، في ظل تجذر نظام طائفي ومجتمع طائفي وجهمور طائفي؟

الحالة الطائفية لا تولد إلا حروباً أهلية مستمرة، وفتناً متواصلة، وانقسامات دائمة. المقاومة المدنية الشاملة (القطاعات والمستويات والوسائل المختلفة) ضرورة لمواجهة مشروع الهيمنة الأميركية - الإسرائيلية على المنطقة. لكن المقاومة هي في مكان محدد، وزمان معين، وهي تمارس دورها على إيقاع الزمن الطائفي، والمكان الطائفي، على مفترق طرق الأزمات، وساحة الصراعات، حيث مخططات التقسيم والتجزئة. ولبنان هو أكثر من وطن جميل، هو نظام أمني / طائفي / فاسد . فكيف تستمر المقاومة في ظل نظام كهذا، وبنية كهذه؟

والى أي مدى تقدر «القوة المغلقة» للمقاومة على مواجهة إغراءات محاصصات النظام الطائفي، ومكاسب مؤسسات المجتمع الأهلي الطائفي، وتعبوية الغرائز الشعبوية الطائفية.

لا شك في أن «المقاومة المترزمة العاقلة الخلوقة، التي لا تنافس الدولة في السلطة» هي مقاومة مخلصه لقضيتها، و«هدفها واضح ومحدد، وهو مواجهة العدو» على حد تعبير سيد المقاومة. لكن ألا تنافس المقاومة الدولة، وأهل السلطة، والطبقة السياسية الحالية والسابقة، في النفوذ؟

الآن، كيف يتم تجاوز المنافسة بين المقاومة والدولة، ما دامت المقاومة إسلامية، والدولة طائفية؟ هل التنسيق ممكن من دون تغيير بنية السلطة الطائفية، ومن دون بناء نظام مدني ومجتمع مدني ومواطن حر؟ ويا للأسف، نحن نعيش في وطن بطبقتين: واحدة للمقاومة، وأخرى للسلطة. وطن بطبقتين: واحدة للطائفيين، وأخرى للعلمانيين. ولا يمكن، تالياً، رسم استراتيجية دفاعية لوطن هو منزل بطبقات مقفلة. عندما يصبح الوطن واحداً لمواطنين موحدين، عندئذ يمكن وضع خطة وطنية على قاعدة الوحدة الوطنية ووحدة المجتمع. الوطن اليوم منزل بطبقات مقفلة. المقيمون فيه يتجاورون ولا يتفاعلون ولا يتضامنون، يتساكنون جنباً إلى جنب، ولا يتفاعل بعضهم مع بعض على امتداد دورة الحياة في المجتمع الواحد. ولأنه يستحيل اليوم وضع خطة واحدة لمنزل غرفة مقفلة، وسكانه يفصل بينهم جدار عال، فالمقاومة معرضة باستمرار للانزلاق في اتجاه جحيم الانقسامات المذهبية، والفتن الطائفية، وأحوال الفساد .

المقاومة قوتان: «قوة مقفلة» لمواجهة العدو، و«قوة منفتحة» لمواجهة النظام الطائفي التقسيمي.

قوة المقاومة تكمن، أولاً، في بناء نظام مدني عادل، ونسج شبكة أمان في مجتمع مدني موحد ومتضامن، ثانياً، وتعتمد أساساً على إنسان حر. قوة المقاومة من قوة المجتمع، قوة المقاومة من إرادة التحرير (وهي «قوة مغلقة» لضرورة سرية النضال) ومن فعل الحرية (وهي «قوة منفتحة» متفاعلة لضرورة وحدة المجتمع).

الأولى عبّر عنها بنجاح «حزب الله»، وأما الثانية فتنتظر فجر «حزب المجتمع المدني». حزب يقاوم العدو الإسرائيلي، وحزب يقاوم العدو الطائفي، ولم لا؟ حزب بمقاومتين.

كتبت هذه المقالة في 2006/6/6

وبعد انتصار المقاومة على العدوان الإسرائيلي ضد لبنان، مازالت المعركة نفسها مستمرة من أجل بناء دولة بمقاومتين: دولة تقاوم العدو الإسرائيلي من خلال قيام المجتمع المقاوم ودولة تقاوم الطائفية والفتن الأهلية من خلال قيام مجتمع مدني موحد.

منبر الامتحان العسير والمواجهة



منصور عازار

ونشأت وحدة روحية واجتماعية، مما أكد أن هذا الشعب واحد، لا تفرقه الطائفية أو المذهبية. وهذا الاختبار، الخارج من قلب المسألة، أكد أن الفتنة لم يعد لها مجال في قناعة الشعب ووجدانه، وعلينا أن نعزز هذه الظاهرة الاجتماعية الصحية، لتستمر هذه العلاقة بين أبناء الشعب الواحد، وقد لاحظنا بفرح وارتياح كم أن الفراق بين النازحين العائدين، وبين مضيفهم كان مؤثراً، وكان الوداع على أمل اللقاء المتواصل هو الكلمة التي تبادلها المواطنون العائدون، وقد أصبحوا أهلاً، سيستمر التواصل بينهم في مناطقهم وقراهم إلى ما لا نهاية.

إنها ظاهرة صحية تريح الإنسان الذي يراقب هذه الأحوال الصعبة، وقد خرج من أعماقها، ومن قلب المعاناة... إنها حالة صحية جديدة، تؤكد لنا، وللعالم، أن وحدة اللبنانيين قد صمدت، وأنه علينا جميعاً أن نرافق هذا الصمود، ونتعهد كي لا يقع في نكسات قد تكون قاتلة في هذه الظروف الصعبة.

وإذا كان لنا من عبء نستخلصها، فلنر ما حصل، وما يحصل الآن في (غزة)، فبعد حصارها وتطويق وجودها من البحر والبر والجو، أصبحت خاضعة لحصار مميته، تعيث إسرائيل فيه فساداً وتستبيح كل حرمانه، فنقتل من تقتل، وتدمر ما تدمر، وتحطف من تحطف، وإذا برئيس الهيئة التشريعية في المجلس النيابي الفلسطيني المنتخب من الشعب، ومعه عدد من الوزراء والنواب، مكبل الرجلين بالأصفاد الحديدية، يقف أمام محكمة الأبالسة، متهماً بإيمانه، وعقيدته، ووظيفته ووجوده، وأنه مجرم كونه فلسطينياً، ومن حماس.

فلنعتبر بما هو حاصل أمامنا، ولنحافظ على وحدتنا الداخلية، وعلى مدانا الحيوي العربي، فبدونه نخنق، ونصبح بلا عزاء ولا أمل، ذلك أن الحياة تصبح مستحيلة في هذا السجن الكبير الذي يعدونه لنا، فلنعتبر ونواجه■

هي هدف هذا الصراع الدموي الخطير، ولا ينقذنا من هذا الإحصار الجارف الذي تقوده أميركا، ومعها إسرائيل وباقي العالم، خصوصاً بعض العالم العربي والأوروبي.

أمام كل هذا، على المجتمع اللبناني أن يكون صلباً في وحدته الداخلية، مؤمناً بمصيره الواحد الموحد، وأقفاً في وجه تمزقه المجتمعي الداخلي، وهذا ما أكدته الأحداث المجرمة الأخيرة، فالصراع الحقيقي الذي خاضه حزب الله مع هذا العدو المفترس، عز نظيره في التاريخ، فكأن وقوف مقاتليه في وجه الاجتياح عملاً بطولياً نادراً، ولأول مرة في تاريخ هذا الكيان الغريب، يشعر أهله بالخطر الحقيقي، حتى أن أحد شيوخه التاريخيين، شيمون بيريز أعلن أمام شعبه والعالم «أنها معركة موت أو حياة».

إن وحدة اللبنانيين قد تجلت، بكل عمقها وحقيقتها، عندما استقبلوا أبناء وطنهم النازحين في قراهم، ومنازلهم، ومدارسهم، ودور العبادة، وأمنوا لهم كل وسائل الراحة والاطمئنان، فلم يحصل أي إزعاج،

القائل: «لنعتي عليكم وعلى أجيالكم» أليس هو من قال عنهم: «القبور المكلسة» وهو الذي دعا الناس أن «أحبوا بعضكم بعضاً كما أحببتكم»، ولهذا فقد استحق التعذيب والصلب، فهل يعود كل مسيحي من هذا العالم إلى مسيحيته الحقيقية، لكي يكافح هذا الوباء الخطر من الحقد والإجرام على البشرية كلها؟

وهل يعي مسيحيو هذا الكيان اللبناني المذبذبة الطالع من تحت الدمار والأنقاض، أنهم ضحية جهل مسيحيتهم الحقيقية، وأنهم يركضون وراء الأوهام التي ستوصلهم حتماً إلى فم الذئب الجائع؟؟ ما نقوله لشعبنا، مع عودة «تحولات» إلى قرائها هو أننا نؤمن بالحقائق، ولهذا نحن نكتب ما نكتب، فهذه الأحداث الخطيرة التي فصلتنا عنكم أكدت، بكل أبعادها ونتائجها، أننا أمام خطر كبير محقق بنا وبالمنطقة كلها وبالعلم، وأن الصراع الحقيقي هو صراع السيطرة على مواردنا الغنية، هذه الموارد، من نفط ومواقع استراتيجية وبشرية، وغيرها، التي

جاء الاعصار التموزي على لبنان ليهدم بنيانه، فلم يوفر الحجر ولا البشر، واجتاح كل المناطق بوسائل حربية همجية أدت إلى شل الحياة، وتقطيع شرايين التواصل لمن بقي معزولاً في قريته، أو متحده الصغير، أو في أحياء مدنه الكبيرة. إنها ظاهرة متوحشة لأحدث وسائل الحروب العصرية، التي لم ينقصها إلا القنبلة الذرية، لأن استعمالها يؤدي حتماً إلى واحدة من أقوالهم المعروفة:

علي وعلى أعدائي يا رب

وهذا الرب «اليهوهي» هو الشريك والحامي، وقاتل الأعداء عند الحاجة، وهو الذي أوقف الشمس عن غيابها، ليكمل بني صهيون القتل والتدمير، ومحو الوجود عن مدينة أريحا في التاريخ القديم. ومنذ ذلك الحين، وهذا المرض العضال، المستعصي على إرادة التطور في مواجهة شعوب الكون، يكمل الفتك والدمار، وتختلف أساليبه وفق الأمكنة والأزمنة، ولا دواء له، إذ أن الإجماع دخل في تلافيف تكوينه، ونما في جيناته، وجعل الإنسانية جمعاء، ضحية تعاليمه وأوهامه، التي يزرعها في عقل الإنسانية، ويتعهد بعنايتها ورعايتها، من أجل أن تستمر وتنقل من جيل إلى جيل، مكتملة هذا الدور الخطير في إخضاع الإنسانية كلها لهذه الإرادة الشريرة، التي لا تهدأ ولا تتوقف، طالما أن الصراع قائم في هذا الكون بين «تعاليمها» وبين المدارس الفكرية والعقائدية والفلسفية والدينية، التي واجهت وتحذرت شرورها عبر الأجيال والدهور.

ومن أهم وأخطر ضحايا هذا «التجمد» النفسي والفكري عبر التاريخ هو السيد المسيح الذي واجه أعمالهم وأفكارهم بالقوة الذاتية والإلهية، النابعة من روحه وإيمانه العظيم بأن القضاء على هذه الجرثومة الخطرة هي دعوته ورسالته إلى العالم أو ليس هو

حرب من نوع جديد

غسان يوسف

جميعاً، لكن الملفت هو نوعية التدريب، من حيث التدريب التقني واستيعاب الرمي بالصواريخ المضادة للدبابات، والصواريخ أرض أرض، بمهارة واضحة، في ظل قصف جوي ومدفعي عنيف ومتواصل، إضافة إلى التدريب التكتيكي والبراعة في استعمال الأرض.

تبقى النقطة السلبية الأساسية لدى المقاومة، وهي فقدان الغطاء الجوي، ما جعلها تتعرض لآلاف الغارات. ورغم ذلك استمرت في العمل بكل فعالية. إن انعدام الدفاع الجوي في لبنان أدى إلى استباحة الأجواء اللبنانية من قبل القوات الجوية الإسرائيلية، وقيامها بقصف وتدمير البنى التحتية، من طرقات وجسور ومنازل، وارتكاب مجازر بحق المدنيين، وبشكل مبرمج ومحدد، وفقاً لما قيل إنه بنك الأهداف. لقد نفذت إسرائيل أكثر من عشرة آلاف طلعة جوية خلال فترة الحرب، وهو رقم قياسي في هذه الحروب.

يبقى أن نتحدث عن البيهيات، وهي التفوق الإسرائيلي. فليس سراً أن الطيران الإسرائيلي هو الأحدث في العالم، والأقوى بعد الولايات المتحدة الأميركية، كما أن قدرات الاستطلاع والمراقبة بواسطة الأقمار الاصطناعية والطائرات العادية وطائرات التجسس وطائرات الاستطلاع MK إضافة إلى الاستخبارات البشرية القوية، والتي تتمتع بخبرة وتراث في العمل داخل لبنان... كل ذلك يعطي إسرائيل تفوقاً كبيراً، إضافة إلى استخدام وحدات النخبة من غولاني ونحال وإيفوز ومغاورير البحر والمظليين، والتي زجت بهم في المعركة لسرعة حسمها، فإذا بها تفاجئ بمقاومة شرسة وقوية وعنيدة، والأهم أنها غير منتظرة، ولم يتوقعها أحد، لا في إسرائيل، ولا في الدول العربية، ولا في الولايات المتحدة. لقد واجه المقاومون كل هذا التفوق، واستطاعوا وقف الهجوم الإسرائيلي ودحره، في خطوة عسكرية مزللة سوف يكون لها حتماً ارتدادات سياسية وثقافية، ليس في لبنان وإسرائيل، بل في العالم العربي وسائر أنحاء العالم. إنها فعلاً حرب جديدة، بل هي حرب من نوع جديد■

الصنع حديثة، أثبتت فعاليتها، وحققت ما اصطاح على تسميته بمجزرة الميركافا، حيث تشير المعلومات إلى تدمير نحو 120 دبابة ميركافا، خلال هذه الحرب. هذه الصواريخ هي من طراز ساغر، المطور، ويدعى كورنت، كما جرى استخدام قذائف آر بي جي 29. إلى ذلك استخدمت المقاومة الألغام والنسفيات والأفخاخ ضد الأفراد والدبابات، وحققت نتائج ملموسة، وشكل استخدام صواريخ سيلكدرم المضادة للسفن، ونجاحها في إصابة ثلاث مركبات بحرية إسرائيلية مفاجآت هامة من مفاجآت الحرب، هذه النجاحات كان لها مفعول مدو داخل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، حيث أسهمت في سقوط القوة التي لا تقهر، وتزعزع الردع الإسرائيلي في المنطقة العربية، وتراجع الهيبة، إضافة إلى فقدان إسرائيل الكثير مما تعول عليه في اقتصادها، في مجال بيع العتاد العسكري، فقد أُلغيت صفقات الأسلحة مع الهند وتشيلي، وباتت الميركافا غير مرغوبة، بل منبوذة.

على صعيد الحواجز والتحصينات، تبين أن المقاومة قد أنشأت تحصينات وأنفاقاً مريحة وتوفر الاستعمال الأمثل للأسلحة، من أجل التصدي لهجمات العدو، كما حققت المقاومة نجاحاً باهراً في مجال إخفاء مخازن الأسلحة والصواريخ، والتي لم تستطع إسرائيل تدمير أي منها، ولو كانت دمرت أحدها لرأينا الإعلام يتقاطر إلى المكان، والمحطات التلفزيونية تقطع بثها من أجل بث هذا الخبر، كما برز موضوع خزن المواد الغذائية والتموينية المختلفة، والإخلاء الصحي إلى مراكز خاصة، إذ لم يشعر المواطنون لا في الجنوب، ولا في البقاع، ولا في العاصمة، بوطأة الإخلاء الصحية.

إن الحديث عن المعنويات العالية، والإيمان الصلب، يطول عند المقاومة، حيث عشق الشهادة يتناب المقاومين

أن وتيرتها وكميتها كانتا تتحددان حسب الموقف العسكري والسياسي فيما كانت القيادة على الأرض للوحدات المدافعة لامركزية، حيث تنحصر المهمة في صد اختراقات العدو من أية جهة. وتطلب ذلك إعطاء حرية المبادرة لقادة الوحدات التي تتصدى للقوى الإسرائيلية المهاجمة.

إن استمرارية وسائل الاتصال بين قيادة المقاومة ووحداتها، كانت في غالب الظن بالاستفادة الشاملة من كل ما يتوافر من وسائل اتصال متطورة وبدائية، بدءاً من الخطوط الهاتفية الثابتة، والخليوية المحمولة، وأجهزة الاتصال اللاسلكي ذات المدى القصير، والهاتف الحقل، واستخدام الشيفرة في الإعلام والسعاة.

من وجهة النظر التكتيكية، بدا واضحاً أن المقاومة اعتمدت أسلوب المجموعات الصغيرة، المزودة بأسلحة مضادة للدروع، والتي تقوم بمناورات محدودة على محاور ضيقة ضمن القرى ومحيطها. واستطاعت هذه المجموعات استغلال طبيعة الأرض على أفضل وجه، والقيام بنصب كمان، واعتماد التمويه للتخفي والخداع، بما في ذلك ما نشر عن ارتداء عناصر المقاومة لزيات عسكرية إسرائيلية أدت إلى بلبلة وذعر في صفوف القوات الإسرائيلية المهاجمة، وأوقعت بهم خسائر فادحة.

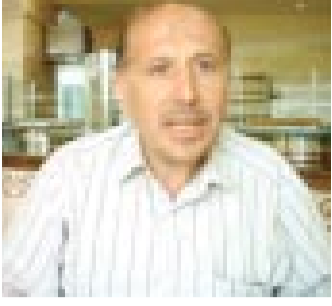
ما أجمع عليه المراقبون، بمن فيهم المراسلون الصحفيون الذين غطوا، وبحرية واضحة، سير العمليات العسكرية في الجنوب، هو عدم تمكنهم من رؤية، أو تصوير، أي مقاتل من المقاومة، ولا أي مركز، أو منصة إطلاق صواريخ... هذه السرية العالية جاءت نتيجة دقة كبيرة في التحضير والتدريب.

في مجال الأسلحة المستخدمة، فقد جرى استعمال بنادق مزودة بمناظير ليلية، وأسلحة مضادة للدروع روسية

اختلفت التسميات للحرب العدوانية الإسرائيلية

على لبنان في تموز وأب 2006. اعتبره بعضهم هجوماً إسرائيلياً على لبنان، آخرون: الحرب العربية الإسرائيلية السادسة، وآخرون: عدواناً إسرائيلياً، وآخرون: حرباً بين إسرائيل وحزب الله. إذا كانت التسميات السياسية موضع تباين بين المتابعين لهذه الحرب، فإن التوصيف العسكري يحتمل نقاشاً واسعاً حول ماهية تلك الحرب. هل هي حرب هجومية من قبل إسرائيل، ودفاعية من حزب الله؟ أم هي حرب احتلال من قبل إسرائيل، ومقاومة من قبل حزب الله. هل مارست المقاومة الدفاع التقليدي، أم حرب العصابات، وهل التزمت إسرائيل بمبادئ الهجوم العسكري التقليدي، أم أنها اعتمدت أسلوباً خاصاً في القتال، وما كانت ميزات أعمال المقاومة؟

نبدأ من المقاومة، فقد اعتمدت تحضيرات دقيقة وكثيفة ومستمرة، من أجل خوض معركة الدفاع عن الأراضي اللبنانية في الجنوب، وخصوصاً تلك الواقعة في محاذاة الخط الأزرق، وهو خط انسحاب القوات الإسرائيلية عام 2000. إن صمود المقاومة لمدة 33 يوماً تمكنت خلالها من منع العدو الإسرائيلي من التقدم إلى داخل الأراضي اللبنانية، على الرغم من التفوق الكبير في القوات الجوية والقوات الأرضية بشكل عام. هذا الصمود كان محط دراسة معمقة من جميع الباحثين، وأول ما يستوقف في هذا المجال هو استمرار عمل القيادة والسيطرة طوال وقت الحرب، وهو ما لم يكن في حرب 1967 على الجبهات العربية الثلاث حيث أدى فقدان القيادة والسيطرة إلى هزيمة وتشردم القوات العربية. أما في حرب الـ 33 يوماً، فقد استمرت منظومة القيادة والاتصال في العمل بشكل واضح، رغم التفوق التقني الإسرائيلي في مجال اعتراض الاتصالات والتشويش الإلكتروني. كان من الواضح أن القيادة هي مركزية في إطلاق الصواريخ، التي لاحظنا



فلنتوقف عند من يقولون «البحر من أمامكم والعدو من ورائكم»

الدكتور أحمد ملي؛

ولنعرف من هم أصدقاء لبنان الحقيقيون

حاورته : أسماء وهبة ❖

الكلام نفسه الذي يقال اليوم عن عدم قدرة لبنان على تحمل خيارات حزب الله كان مطروحاً قبل تحرير الجنوب في عام 2000، لكن أثبتت المقاومة صوابية خياراتها بانسحاب الجيش الإسرائيلي من الجنوب دون مفاوضات، أو أي تنازل دبلوماسي

كثيرة هي التساؤلات التي تطرح اليوم حول أسباب الحرب المفتوحة التي شنتها إسرائيل على لبنان، كما تطرح تساؤلات أكبر حول من استطاع أن يحقق نصراً فعلياً، يجمع بين الديبلوماسية والحرب، الشيء الذي لا يلغي إقرار معظم اللبنانيين بالانتصار الفعلي للمقاومة، وإسقاطها مقولة «عدم قدرة لبنان على احتمال نتائج الحرب» وإجبار الجيش الإسرائيلي على تحويل وقف العمليات الحربية إلى حالة انسحاب. إلا أن خصوصية المرحلة المقبلة، التي دخلها لبنان بخطوات حذرة، خوفاً من الإخلال بالتوازن الطائفي، الذي بات سلاحاً يشهر في وجه اللبنانيين، طرح العديد من التساؤلات: ما هي استراتيجية حزب الله في المرحلة المقبلة؟ هل سيحافظ على حلفه الإستراتيجي مع سوريا وإيران؟ كيف سيتعامل مع قوى 14 آذار، التي وصفها الرئيس السوري بشار الأسد بـ«المنتج الإسرائيلي»؟ وهل مواقفه الأخيرة، رداً على ذلك، تعد بداية انشقاق حول عن سوريا؟ كيف سيتعامل مع الشرق الأوسط الجديد الذي تسعى الولايات المتحدة الأميركية إلى تطبيقه؟ وما هي نتائج المواجهة مع إسرائيل؟

أسئلة طرحتها «تحولات» على عضو المكتب السياسي لحزب الله، وأستاذ العلاقات الدولية في الجامعة اللبنانية، الدكتور أحمد ملي.

■ لماذا لا تعترفون بأن حساباتكم لم تكن دقيقة؟

على العكس، لقد وضعت قيادة حزب الله عدة سيناريوهات لعملية خطف الجنديين، ومن ضمنها احتمال أن تشن إسرائيل حرباً على لبنان، والدليل ما حققته المقاومة من قدرة كبيرة على الصمود وصد الهجوم. من هنا لم يعد مجدداً التحدث عن دور الأمم المتحدة في مسألة استرجاع الأسرى وتطبيق القرارات الدولية، لأنها لم تستطع، على سبيل المثال، إعادة الجولان المحتل إلى سوريا؛ صحيح أنها نجحت في إعادة سيناء إلى مصر، لكن في مقابل اعترافها بإسرائيل، وبالطبع لن يستطيع لبنان تحمل هكذا مقايضة!

■ لماذا لم تأخذوا عبرة مما حدث في غزة بعد خطف الجندي الإسرائيلي، الشيء الذي دفع بعض اللبنانيين إلى اعتبار حزب الله عنصراً مشاغباً في المجتمع اللبناني؟

هل من يطبق قرارات حكومته يعتبر مشاغباً؟! هذا منطوق له أمثاله في التاريخ. فعندما احتلت ألمانيا فرنسا في الحرب العالمية الثانية، كان هناك الجنرال بيتان والجنرال ديغول، وعندما خضع الأول لللمان بدأ للكثيرين عاقلاً وحكيماً، أما ديغول المقاوم الذي قاتل من أجل تحرير فرنسا، فظهر وكأنه مغامر يسعى إلى تدمير فرنسا، ثم ظهرت الحقيقة للجميع بعد انتصاره. إن السيادة والاستقلال لا بد لهما من تضحيات، فالعدو الإسرائيلي يرفض الخروج من الأرض، والأمم المتحدة عاجزة عن فعل أي شيء، أما الولايات المتحدة الأميركية فلا تضغط على إسرائيل لتنفيذ قرارات المجتمع الدولي، لذلك لم يبق أمامنا سوى خيار المقاومة، الذي اتبعه ديغول، وهو خيار المقاومة.

■ اعتبر السيد حسن نصر الله أن الحديث عن نزع سلاح حزب الله، تطبيقاً لاتفاق الطائف الذي نص على نزع سلاح الميليشيات، سابق لأوانه. من هنا أين حزب الله من دولة الطائف؟

الأسرى الأردنيين الموجودين في السجون الإسرائيلية: أما عن مشروعية العملية التي قام بها حزب الله فموجودة في البيان الوزاري للحكومة اللبنانية، والتي كانت على علم بأننا سنقوم بها في وقت ما بعد أن أعلننا أن عام 2006 هو عام تحرير الأسرى، ومن جانبنا وضعنا عدة سيناريوهات متوقعة للرد على هذه العملية، ومن ضمنها اجتياح إسرائيل للبنان، لذلك كانت المقاومة مستعدة لدحر العدو.

والسؤال: هل عندما أقرت الحكومة اللبنانية في بيانها الوزاري شرعية المقاومة، هل كان ذلك بناء على أجندة سورية أو إيرانية؟ بالطبع لا، فهذه أجندة وطنية لبنانية، وليست مغامرة كما سماها البعض. وبالنسبة للكلام نفسه الذي يقال اليوم عن عدم قدرة لبنان على تحمل خيارات حزب الله كان مطروحاً قبل تحرير الجنوب في عام 2000، لكن أثبتت المقاومة صوابية خياراتها بانسحاب الجيش الإسرائيلي من الجنوب دون مفاوضات، أو أي تنازل دبلوماسي. كما أن زعماء مؤتمر الحوار الوطني أقروا بلبنانية مزارع شبعا، وبالتالي يجب تحريرها، كما تضمنت النقاط السبع التي طرحها الرئيس فؤاد السنيورة تحرير مزارع شبعا، واعتبرها أساس الصراع.

ومن خلال تجربة المقاومة، حتى عام 2000، لم ينسق حزب الله ولا مرة في عملياته العسكرية مع الحكومة اللبنانية في الشكل، لأن إسرائيل، وببساطة، قد تضرب الجيش اللبناني متذرة بهذا التنسيق؛ لذلك أثرنا تجنب الحكومة اللبنانية هذه المسؤولية، التي هي في غنى عنها، وأخذها حزب الله على عاتقه. أما مسألة أن حزب الله لم يبلغ الحكومة اللبنانية بما تعده إسرائيل، فلقد نشرت هذه الخطة في الصحافة الأميركية، التي تحدثت عن إنجاز خطة إسرائيلية أميركية في عام 2004 لاستئصال حزب الله. ولنتذكر عندما أسر حزب الله ثلاثة جنود إسرائيليين أدى ذلك إلى الإفراج عن الغالبية العظمى من الأسرى اللبنانيين في السجون الإسرائيلية، أما إذا كان بعض الفرقاء اللبنانيين يعرفون أسلوباً آخر لتحرير الأسرى، فليدلونا عليه.

■ من انتصر في الحرب؟ وكيف يمكن أن يعد كل هذا الدمار انتصاراً؟

من انتصر في الحرب واضح للعيان، فعندما يقول موفان، العسكري المحترف ووزير الدفاع والأركان الأسبق، إن على إسرائيل أن تعترف بأنها هزمت في الحرب، فهذا يعني أن المنتصر هو حزب الله. أما في ما يتعلق بالدمار، فهو نتيجة الانتصار، ولو نظرنا إلى أوروبا في الحرب العالمية الثانية، سنجد أن انتصار الحلفاء لم يتحقق إلا بالخراب. وكان من باب أولى أن يوجه هذا السؤال إلى المعتدي، الذي بدأ الحرب، لأنه المسؤول عن الخسائر الكبيرة التي لحقت بلبنان، سواء كانت مادية أو بشرية؛ وكذلك للدولة الراعية لهذه الحرب، وهي الولايات المتحدة الأميركية، التي زودت إسرائيل بالقنابل الذكية، وأيضاً الأنظمة العربية التي ضغطت عليها لعقد معاهدات سلام مع إسرائيل.

■ جاء على لسان الأمين العام لحزب الله، السيد حسن نصر الله، أن عملية خطف الجنديين الإسرائيليين تمت بعد معرفة حزب الله بمخطط إسرائيلي لاجتياح لبنان في شهر أيلول أو تشرين الأول، فلماذا لم ينبه الحكومة اللبنانية لتستعد؟ وكيف تنظرون إلى تداعيات هذا الأمر الذي طرح أزمة ثقة حول خيارات حزب الله في الداخل اللبناني؟

لقد أقرت الحكومة اللبنانية، في بيانها الوزاري، تحرير مزارع شبعا والأسرى اللبنانيين في السجون الإسرائيلية، وبالتالي هذه أهداف تبناها حزب الله، وأكدت عليها الحكومة؛ لكن هل أخذت الحكومة اللبنانية خطوات فعلية لتحرير مزارع شبعا، أو الأسرى؟ الإجابة هي: لا، لذلك كان لا بد لحزب الله أن يبادر بالنيابة عنها لتحقيق وعده الصادق. ومن هنا أرد على بعض الأصوات التي تعالت لتحقيق ذلك عبر الأمم المتحدة. سأضرب مثلاً بسيطاً في ما يتعلق بموضوع الأسرى وتبادلهم من خلال الأمم المتحدة.. لقد وقع الأردن معاهدة صلح مع إسرائيل، وحتى الآن لم يسترد

❖ كاتبة صحفية

لا يكفي أن يرفع أحدهم لافتة اتفاق الطائف ليكون وكيله الحصري، صحيح أنه أعاد السلم الأهلي إلى لبنان، لكنه تحدث أيضاً عن تحرير الأراضي اللبنانية، وربط وجود السلاح باستمرار الاحتلال. من هنا اعتقد أننا مارلنا داخل دولة الطائف؛ لكن يطرح اليوم إلى جانب اتفاق الطائف اتفاق الهدنة المطول، لكننا لم نعرف ما هي آلياته، وكيف سيكون مطولاً، وإلى متى، وهل ستقبل إسرائيل بذلك؟! وهنا أتذكر مقولة للرئيس سليم الحص، عندما اعتبر أن «سوريا أعطت لبنان قدوة في الصمود، وليس التصدي»، لذلك لا يوجد أمامنا سوى خيارين: إما التسليم بهدنة طويلة، مثل سوريا، وحينها ستبقى الأرض تحت الاحتلال... الشيء الذي لن نقبله، أو سنذهب إلى الخيار الثاني، وهو التصدي.

■ هل رسم القرار 1701 طريقاً جديداً لتطبيق اتفاق الطائف؟

هنا أحب مناقشة مقولة «الشرعية الدولية»: هل إذا اتفق مجلس الأمن على قضية ما تطبق الشرعية الدولية؟ هناك مغالطة حول هذا الموضوع، فالشرعية الدولية لا يمثلها مجلس الأمن، الذي يعبر عن توازن قوى بين عدد صغير جداً من الدول، لكن تمثلها الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تضم كل الدول؛ لذلك فصدور القرارات الدولية عن مجلس الأمن لا يعطي حقاً، أو يقر باطلاً؛ وأتساءل، هنا، هل تحترم الشرعية الدولية؟ أعتقد أن لا، لأن إسرائيل لم تطبق القرار 425 إلا بعد صدوره بـ 28 عاماً تحت ضربات المقاومة، لهذا أطلب من إخواننا في الوطن أن يمنحونا بعضاً من الصبر، كما صبروا على إسرائيل. أما في ما يتعلق بالقرار 1701 فهو قرار جائر، ولا يتعامل مع لبنان انطلاقاً من أنه المنتصر في الحرب، بالرغم من ذلك أبدينا مرونة في التعامل معه على أنه أمر واقع لا مفر منه!



لم يكن الشرق الأوسط الكبير، أو الجديد، إلا شعارات تعبر عن صناعة قلب الحقائق، والدليل ما يحدث في أفغانستان والعراق، وانحياز السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية

تاريخية، رغم ما يشوبها اليوم من توترات. أما إيران، فهي دولة إقليمية مجاورة، تربطنا بها علاقات ثقافية وحضارية ودينية هامة، وكلاهما تشكلان عمقاً جغرافياً وحضارياً هاماً للبنان، وليس المطلوب استعداءهما من أجل عزلنا عنهما، في مقابل تقديم الولايات المتحدة الأميركية لإسرائيل كل أنواع الدعم. أما الآخرون الذين يبنون صداقات مع الأميركي والفرنسي، فأجدى أن يُسألوا هم عن تحالفاتهم، ولسنا نحن! لذلك بات ضرورياً أن يحدد اللبنانيون من هو الصديق الحقيقي، ومن هو العدو الحقيقي للبنان. وأتعب من الذين اكتشفوا فجأةً فارسية إيران! فهل المطلوب الدعوة إلى العنصرية، فأنا عربي، وعروبتى متسامحة ومنفتحة على الجميع، أما إذا كان المطلوب تطبيق منطق البحر من أمامكم والعدو من وراءكم، فنحن لا نتبنى هذه الطروحات التي تدفع لبنان للخضوع للهيمنة الإسرائيلية. ■

ثمنها من أجل تأمين السلاح لجيشنا الوطني للدفاع عن الوطن؛ هذا هو العنوان الكبير، أما الباقي فتفاصيل ليست بالمهمة. إن هننا هو الحفاظ على سيادة لبنان، ووقف انتهاك سمائه، التي خرقت بالطيران الحربي الإسرائيلي قرابة 11780 مرة بين أعوام 2000 و2006، حسب تصريحات الرئيس نبيه بري.

■ ماذا تغير في المعادلة الداخلية اللبنانية بعد حرب 12 تموز؟

نحن اليوم، كما في الأمس، في خندق واحد مع كل اللبنانيين، دون أن ننسى بأننا ابتلينا بجارة سوء هي إسرائيل. كما نحرص على وأد الفتنة السنية-الشيعة التي يحاول البعض افتعالها اليوم، عبر التأكيد على أننا جزء من تركيبة الدولة الراهنة، القائمة على القوانين والدستور. ولولا التزامنا باتفاق الطائف لما كنا جزءاً من الحكومة والمجلس النيابي؛ دون تعطيل قدرة الدولة كي تكون لجميع أبنائها، والوقوف في وجه كل من يسعى لضرب الوحدة الوطنية، والعمل على تثبيت الاستقرار الداخلي، ومنع الفتنة، وبقاء لبنان بعيداً عن الوصاية الأميركية.

■ ما هي استراتيجية حزب الله المقبلة في ما يتعلق بحلّفه مع سوريا وإيران، والذي يعد مثلث الإرهاب في الشرق الأوسط، كما سمته الإدارة الأميركية، خصوصاً أن هذا الفريق اتهم فريقاً أساسياً في لبنان بأنه منتج إسرائيلي؟

بداية، خطاب الرئيس بشار الأسد يختص به، ويعبر عن رأيه. أما الحديث عن حلف يجمع حزب الله وسوريا وإيران، فقد يقابله حديث عن حلف لبناني أميركي صهيوني، لذلك فلا داعي لهذه التسميات، لأن لبنان لا يستطيع الانسلاخ عن محيطه. كما أن علاقته مع سوريا

■ ما هي مقومات الشرق الأوسط الجديد الذي تريده الولايات المتحدة الأميركية؟

من المهم أن ندقق في صوابية استعمال مصطلح الشرق الأوسط، الذي لم يكن موجوداً منذ مئة عام، فهو ذو أصول استعمارية تفترض وجود مركز، هو الغرب المتفوق، وأطراف خاضعة. فهناك محاولة لاستعمال البعد الجغرافي، بدلاً من الهوية الثقافية والحضارية للعالم العربي والإسلامي، لإدماج إسرائيل جغرافياً فيه. والسؤال: من أعطى الحق لجورج بوش أو كوندوليزا رايس بالتحدث عن ولادة شرق أوسط جديد؟ هل تناسوا نصوص الأمم المتحدة، التي توجب احترام استقلال وسيادة كل الدول الأعضاء؟ أليست شعوب الشرق الأوسط شعوباً حرة؟!

هناك إشكالية احتكار القرار الدولي من قبل الولايات المتحدة الأميركية، التي منحت لنفسها الحق في التحدث عن تطبيق الديمقراطية من خلال مبادرة الشراكة الشرق أوسطية، ثم مشروع الشرق الأوسط الكبير، وللأسف لم نحصد من كليهما شيئاً. فلم تعترف الولايات المتحدة الأميركية بالانتخابات الفلسطينية، التي أتت بحماس إلى السلطة، والتي كانت خيار الشعب الفلسطيني، وبادرت إلى فرض حظر على حماس؛ لذلك لم يكن الشرق الأوسط الكبير، أو الجديد، إلا شعارات تعبر عن صناعة قلب الحقائق، والدليل ما يحدث في أفغانستان والعراق، وانحياز السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية إلى إسرائيل، فكانت النتيجة حالات التمرد، وعدم الاستقرار، التي تعصف بالمنطقة. كما اعتبرت إدارة المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأميركية أن حزب الله من قوى التطرف في المنطقة، لأنه رفض الالتحاق بمشاريعها، وفي المقابل تدعم الأنظمة التي أقامت، قسراً، علاقات مع إسرائيل، واعتبرتها معتدلة ومحبة للسلام والديموقراطية، وهي في الحقيقة تغوص في الديكتاتورية، وينتخب الرئيس فيها مدى الحياة. إلا أن الحرب، التي شنتها إسرائيل على لبنان بغطاء أميركي، دفعت مصر والأردن والمملكة العربية السعودية إلى إعادة النظر في تماهياها مع السياسة الأميركية، بالرغم من محاولة الإدارة الأميركية، تجميل الشرق الأوسط الجديد، الذي وُضعت أسسه على أشلاء أطفال قانا.

■ عربياً، اعتُبر أن الشرق الأوسط الجديد الذي يولد الآن يعرض المنطقة لفوضى هدامة، لا خلافة، فكيف يستطيع العالم العربي التعامل مع ذلك؟ وهل يملك أدوات لمواجهة والتصدي؟

دعينا نؤكد أن لا عقلانية السياسة العربية كانت السبب وراء ذلك. فالمحافظون الجدد في البيت الأبيض، واللوبي الصهيوني الأميركي، يمارسون الضغوطات على مصر في موضوع الحريات الدينية، وقضية أيمن نور، كما وضعوا مشروع قانون محاسبة سوريا، ثم محاسبة المملكة العربية السعودية، حتى أنهم طرحوا مخططات لتقسيمها إلى ثلاثة كيانات، كل ذلك في إطار الفوضى البناءة، أما أدوات التصدي فجسدها المثال اللبناني؛ رغم أن لبنان هو الحلقة الأضعف في العالم العربي من ناحية العدد والقوة، كما يملك العالم العربي سلاح الثروات، فالنقط سلاح ماض أثبت فعاليته في حرب أكتوبر/تشرين الأول عام 1973 وأوقع الغرب، خصوصاً أن سعر برميل النفط قد وصل اليوم إلى 78

الشرعية الدولية لا يمثلها مجلس الأمن، الذي يعبر عن توازن قوى بين عدد صغير جداً من الدول، لكن تمثلها الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تضم كل الدول؛ لذلك فصدور القرارات الدولية عن مجلس الأمن لا يعطي حقاً، أو يقر باطلاً!

دولاراً، دون أن ننسى سلاح المقاطعة الاقتصادية. لقد بات ملحقاً التوقف عن تلقي الفوضى الهدامة التي تصدرها الولايات المتحدة الأميركية إلى العالم العربي، واختيار التصدي عبر خيار المقاومة، رغم التضحيات.

■ بين السلاح والديموقراطية: الجنوب هو صورة لبنان الغد. هل تتوقع دمج المقاومة مع الجيش؟

بداية، نحن لسنا هواة حرب، ولا نميل إلى التوقعات، وهذه هي المرة الأولى التي نسمع فيها عن وقف للعمليات الحربية دون وقف لإطلاق النار، مع استمرار الحصار البري والبحري والجوي. أليس هذا عملاً عدوانياً؟ كيف نوفق بين وقف العمليات الحربية، واستمرار العدوان؟ نقول إن لنا صداقات مع الغرب، فلنستغلها في الحصول على صواريخ تساعدنا في مواجهة الطيران الحربي الإسرائيلي، وليدفع العرب

العقل السياسي الإسرائيلي ومفارقة جاهلية الاحتلال

محمود حيدر



ماذا لو استعدنا الخامس والعشرين من أيار (مايو) 2000، من باب آخر غير الذي يُراد لنا أن ندخله آمنين بعد سقوط بغداد؟

نحسب، للوهلة الأولى، أن يكون للسؤال أثر مفارق. ذلك أنه (السؤال) يتأتى من ريب مقيم، في أن تستعيد النفس السياسية الإسرائيلية نصابها من هزيمتها، وإن جاءت استعادة كهذه على أجنحة الحروب الأميركية المفتوحة على المنطقة.

ثمة بين الحادثين اللبناني والعراقي سنوات مكتظة بالمفارقة، مع أن الجدل بينهما قائم في منطقتي الداخلي على أرض الانفصال والاتصال. لكن من دون أن يؤدي هذا الجدل إلى إسقاط الحادث على الحادث، بلا وجه حق، ولسوف نرى ما يمكن أن نسميه بـ«صلة المعنى» في الحادثين، لا سيما لجهة المناخ النفسي - الثقافي الذي ولده ثاني احتلال مباشر لعاصمة عربية كبرى في التاريخ الحديث بعد بيروت.

ولنا أن نقرأ المفارقة: لو أخذ الحادث اللبناني قبل ست سنوات، على قياس الغلبة والافتقار والتحرير، أياً كانت سعة هذا القياس، لكان لنا الإدعاء: إنما هو نصر صافٍ بامتياز. وفر للامة ربما لأول مرة بعد نكبة فلسطين، أن تفارق ولو ببطء ظلمة الهزيمة.

أما لو قرأنا الحادث العراقي على قياس الاحتلال، لقلنا إنه انكسار مدوّ لا ريب فيه. وأنه شرع الباب لرياح لا حصر لاتجاهاتها. إلا أنه على الحصر أعاد مشاعر الهزيمة لتحل مساحة إضافية وواسعة في مجتمعاتنا الأهلية والثقافية والسياسية.

قد يكون علينا، لكي نبقي في باب الضوء، أن نتبين هذه المنطقة من النقاش، عنينا بها منطقة التهافت الثقافي، والسياسي، التي حلت كغيمة سوداء في سماننا، بعدما كان تأسس لنا، في جنوب لبنان، اللحظة النادرة لما جاز لنا أن نسميه «الزمن المفارق».

الذي يهمننا في الدائرة المتسعة من العلاقة بين حادث التحرير اللبناني في أيار (مايو) 2000 وحادث احتلال العراق في آذار (مارس) 2003، هو المنعقد الثقافي السياسي على ثنائية الهزيمة والنصر.

فما لا يشك فيه أن الاحتلال الأميركي للعراق أطلق مناخاً معاكساً تماماً لذلك المناخ الذي زامن تحرير القسم الأعظم من الأرض اللبنانية. ومن قرأ المشهد الأخير سيلاحظ هذا المؤدى:

أولاً - استشرء سريع لنزعة تسليمية بحصاد الحرب الأميركية.

ثانياً - قبول تدريجي للخطاب الثقافي والأيديولوجي والسياسي للحرب، ما يعني التعامل بإيجاب شبه مطلق مع ما تسوّقه الآلة الإعلامية الأميركية حول مشروعية الحرب، من خلال الادعاء بـ«مشروعية» أو «حقانية» نتائجها على الشعب العراقي ودول الجوار.

ثالثاً - تراجع الثقافة الدولية التي عارضت الحرب على العراق، حيث استطاعت الذرائعية الأميركية، ومؤيدوها في الغرب والعالم العربي والإسلامي، أن تلقي ظلاً عارماً على المشاعر الأخلاقية الحائرة والمتضاربة، حول شرعية الحرب، أو عدم شرعيتها. وكانت النتيجة خفوت وانكفاء الأصوات القائلة إن «الحرب غير الشرعية تبقى عملاً متعارضاً مع الأخلاق ومع القانون ومع القانون الدولي، حتى لو استتبعنت نتائج مرجوة من وجهة نظر معيارية».

وفي هذا الصدد، شاعت بدايات يقين أطلقها «المثال العراقي»، وروّجت لها تقنيات الدعاية الفائقة القوة والانتساع، من أن النتائج المباشرة التي أسفرت عن سقوط الدكتاتورية في العراق منحت أميركا شرعية التصرف في العالم الثالث كما تريد، ما دامت آتية إليه لتحريره من عبودية الأنظمة، وفساد السلطة، وغياب الديمقراطية، وانعدام حقوق الإنسان.

رابعاً - المثال العراقي الذي يُراد له أن «يُستنسخ» على مدار الشرق الأوسط الكبير، بدا كأنما يظهر

باحث في الفكر السياسي - رئيس تحرير «مدارات غربية»

الانهزام الإسرائيلي في جنوب لبنان هو حدث لم نستيقظ بعد على عمقه وأهميته وتاريخيته، ربما لأنه جاء في زمن لا يزال اللبنانيون فيه يعيشون آثار نزاعهم وفرقتهم، أو لأنه جاء أيضاً في زمن عربي مكتظ بالتراجعات ومشاعر الخيبة

بنية الجيش الذي قُهر في جنوب لبنان، والذي يستغرق الآن، في حرب استنزاف لا هوادة فيها في فلسطين. الآن، لا يزال المشهد في بداياته، والسعي المحموم إسرائيلي لإحراز انقلاب في الصورة، لبنانياً وفلسطينياً يجري بالتوازي مع السعي الأميركي الشاق للتطبيع مع الاحتلال.

وإذا كانت المشقة الأميركية كبيرة في إقناع العرب والمسلمين والعالم بمقولة «الاستعمار الرحيم» للعراق، فإن المشقة الإسرائيلية تبدو مستعصية إلى حد الاستحالة في ديمومة «الاحتلال الآمن لفلسطين، ولما تبقى من أرض لبنان».

يدرك العقل الاستراتيجي الإسرائيلي، وهو ينظر إلى هذه الحقيقة، ما لثقافة القبول والانهزام لدى العرب على امتداد نصف قرن من مفاعيل حاسمة في نشوء الكيان، وقيامه الدولة الصهيونية. وسيدج الإسرائيليون

الصورة «المتمازة» عن الاحتدام الصريح بين التشظي والوحدة. ما كان لأحد أن يساوره الظن، بأن تأتي ساعة يهجم فيها العراقيون بما خلا منه وجدانهم، وتفكيرهم، وعيشهم اليومي، سحابة تاريخ طويل من الانتماء الحميم لعراقتهم. مع ذلك، يُراد للمثال العراقي، أن يمتد على مساحة الشرق الأوسط، من لبنان إلى السودان، إلى موريتانيا، إلى قبائلية المغرب العربي الكبير، ناهيك عما يعد لأيران وتركيا وسوريا، ولما تبقى من عصبية العرق والدم في آسيا وأفريقيا.

إلى هذه المؤديات عادت إلى السطح بقوة، طريقة في التفكير كانت ألفتها البيئات الثقافية والسياسية والفكرية طويلاً في بلادنا، وهي تلك التي تنظر إلى العدو كقوة لا تُهزم، وإلى أحوالنا بوصفنا أمة لا تعرف سوى الهزيمة.

ولو عابنا الصورة قليلاً، لرأينا كيف أن سيريات مستأنفة من إجراءات التحويل في القناعات والاعتقادات، تؤول على الجملة إلى اجتياح بيئات إضافية من هويات الممانعة.

لعل الأبرز والأخطر في تلك السيريات هو مسعى «الأمركة الأمنية الثقافية» نحو إبطال مفعول الهوية بأبعادها وأحيازها المختلفة. أي بوصفها «قنبلة في الرأس» على ما بيّن إيديولوجيو الحروب الافتراضية تلك الهوية، التي لو ظلت على حيويتها لتعثر المسعى، ولاستحال إقصاء احتمالات الممانعة والمقاومة، وإسقاط أطروحة التحرير، بما هي الأطروحة الأكثر جاذبية للوجدان العام.

العقل السياسي الإسرائيلي يدرك أن ما حلّ به في الخامس والعشرين من أيار 2000 كان زلزالاً لن ينجو منه بيسر. كذلك يدرك أن زلزالاً بحجم احتلال العراق ينبغي أن يكون موازياً لإحياء الرهان على إعادة ترميم

في سقوط بغداد اللحظة النادرة لإعادة صوغ ثقافة الغلبة. هذه الثقافة التي راحت ترسخ في الوعي الثقافي العربي أطروحة الدولة الاستثنائية. أي الزعم بأن إسرائيل لا تزال تلك الدولة التي يظهر اقتدارها على أرض السياسة، كتجلٍ لأمر ذاتي وتكوييني لا يقبل الضعف والتراجع.

لقد ظهر بما لا يقبل الجدل تماثل الرغبتين الأميركية والإسرائيلية في إعادة تطبيع النفس العربية مع نتائج احتلال العراق. ولأن ما صار ينبغي أميركياً هو على الحقيقة ما يُراد إسرائيلياً، فإن التوظيف التطبيعي للحصاد الأخير سيجري - بتقديرنا - على خطين:

الأول: السعي لبنانياً إلى جعل الخامس والعشرين من أيار 2000 خارج الذاكرة اللبنانية والعربية والإسلامية، بما هو حادث مؤسس للغلبة، تمهيداً لجعله خارج الذاكرة الإسرائيلية، كحادث مؤسس للهزيمة. ولنا أن نذكر كيف أن الاشتغال الإسرائيلي على مصطلح «الانسحاب» من جنوب لبنان سيأخذ مداه في موازاة مصطلح التحرير، بغاية إفراغه من محتواه الثقافي والمعرفي والاستراتيجي.

الثاني: السعي فلسطينياً إلى جعل الانتفاضة ضرباً من التراجيديا المستحيلة، وأن التمسك بها لتحقيق آمال الشعب الفلسطيني في التحرير والعودة هو ضربٌ من التمرد على السلام ونظير للإرهاب. على هذا النحو ستجري عمليات التحويل القهري في وعي المقاومة والممانعة. حيث أن الطريق التي سنقود إلى التحول الناجز في القناعات، وبسط التمثل والتسليم بالقدر الأميركي/ الإسرائيلي، تقوم على استئناس التنظير للهزيمة لتغدو طبعاً من طبائع الأمة وثقافتها السياسية، طيلة العقود المقبلة من القرن الواحد والعشرين.

تهافت أطروحة الاحتلال

الجرائم الإسرائيلية من مديان وأريحا، إلى قانا

سهيل رستم

وهكذا فعلوا في كل قرى ومدن القبائل الهندية، وأتلفوا محاصيلها وحيواناتها، واستمرت هذه الإبادات الجماعية إلى ما بعد عام 1900.

وكما فعلوا بالهنود، فعلوا في الفيتنامين، ففي أواخر عام 1967 أشرفت وكالة المخابرات المركزية الأميركية على عملية إبادة أطلق عليها اسم (عملية العنقاء). وتم فيها قتل ما يزيد على عشرين ألفاً، ووصفت بأنها أكبر برنامج للقتل الجماعي المنظم.⁽⁶⁾

وفي آذار عام 1968 قام جنود الجيش الأميركي بمجزرة في قرية (ما لاي) الفيتنامية، وقتلوا فيها (347) شخصاً، بينهم أطفال رضع، وأحرقوا البيوت والأكوخ بما فيها البشر.⁽⁷⁾

وهذا ما يفعله قادة أميركا في أفغانستان والعراق الآن، وربما يستعينون بخبرات يهودية.

من هذه الأمثلة القليلة، نرى أن الحرب التي شنت على لبنان في الثاني عشر من تموز من قبل اليهود المستوطنين في فلسطين، وبدعم قادة أميركا، لم تكن عملاً غريباً.

وربما هناك دول أخرى ارتكبت مجازر مشابهة، إلا أن ما يميز اليهود، وقادة أميركا، هو أن ما يقومون به هو نهج مستمر، من بداية تشكل ثقافة كل منهما، وبشكل سمة، ومواصفة لكليهما، ولكل منهما، إذ أنهما يشتركان في ثقافة واحدة، وفي موقف واحد من الآخر.

في هذه الحرب التي استخدموا فيها أسلحتهم المتقدمة، التي قتلت الناس، ودمرت المساكن، وهدمت الجسور، والمزارع، والمرافق الحيوية، لاقتوا رداً من المقاومة اللبنانية الوطنية، أذهل العالم، وكانوا عاجزين عن كسر إرادة المواطن المؤمن، الصابر، الصامد في أرضه، فأبني أرى فيها الانتصار الكبير على العقالية اليهودية المتغطرسة، بعد الانتصار الذي حققه نبوخذ نصر عليها، وسأستشير من رفيق وصفه للسيد حسن نصرالله بأنه (هنيئيل هذا القرن).

إن دقة التنظيم، ووضوح الهدف، والإيمان عند المقاومة، ومواقف المواطنين، وصبرهم، وتضحياتهم رغم التدمير الوحشي، والقتل العشوائي، رسخ فينا الإيمان بأن في هذا المجتمع «قوة لو فعلت لغيرت وجه التاريخ».

وإن ما عبر عنه المواطنون هو دليل على النفسية الراقية التي يتسم بها مجتمعنا. فالتضحية والفداء، ووقوفات العز هي من سمات مجتمعنا عبر التاريخ، من تضحيات البحارة الكنعانيين الذين كانوا يفتدون مجتمعهم بإغراق أنفسهم في البحر حتى لا يكتشف البحارة الآخرون خطوطهم البحرية⁽⁸⁾ إلى تضحيات أهل صور وبطولاتهم عند حصار الإسكندر لها، إلى تضحيات وبطولات أهل قرطاج، إلى يوسف العظمة، وجول جمال، وسناء المحيدلي ورفقائها الاستشهاديين، إلى هذه البطولات والتضحيات التي شهدناها، وشهدها العالم كله.

إن الانتصار النفسي، والمادي، الذي حققته المقاومة، وعبر عنه مواطنون، سيشكل نقطة ارتكاز جديدة، لإعداد حالة أكثر تنقيحاً، وأشد دقة، وأشمل عملاً، لمواجهة ربما تكون أعنف، حقق فيها «أعظم انتصار لأعظم صبر في التاريخ»

الهوامش

- 1- حق التضحية بالآخر. منير العكش - دار رياض الرئيس. طبعة أولى. حزيران 2002.
- 2- التوراة - سفر العدد - الإصحاح 31.
- 3- التوراة - سفر يشوع - الإصحاح 6.
- 4- الجريمة على الطريقة الأميركية - فرانك براوننغ ، جون جيراسي - ترجمة فؤاد جديد.
- 5- الجريمة على الطريقة الأميركية.
- 6- حق التضحية بالآخر.
- 7- حق التضحية بالآخر.
- 8- من حضارتنا - جورج عطية.

إن ما جرى في لبنان ما بين الثاني عشر من تموز، والثالث عشر من آب، من قتل وتدمير وتخريب، ليس مستغرباً، وليست المجازر التي ارتكبت في قانا، والريحانية ومرجعين، والقاع، الضاحية، وغيرها من القرى والبلدان اللبنانية، وتكراراً لما حدث في التاريخ من إبادات جماعية في مديان وأريحا، وحصرين، وكل المدن والبلدات والقرى في فلسطين، ولكل الشعوب القاطنة فيها، والكنعانيين واليبوسيين، والمديانيين وغيرها... ومما ارتكبه قادة أميركا من بداية استيطانها، من قتل، وتدمير، وحرق، ومن ثم ما فعلوه في فيتنام، وأفغانستان، والعراق، وبقراءة لتاريخ اليهود عبر (توراتهم)، وتاريخهم، ومنذ نشأتهم، ولتاريخ القيادات الأميركية، وأفكارهم، نجد أن ما جرى هو تعبير عن ثقافة متجذرة ومتأصلة فيهم.

إن هذه الحروب التي يصفها اليهود، وقادة أميركا، هي بالدرجة الأولى تعبير عن ثقافة، وأخلاق، وقيم، ونظرة إلى الآخر. ولست متجنباً، فكلامها - اليهود، وقادة أميركا، يعتبر نفسه (شعب الله المختار). وإنه وحده المهياً لقيادة العالم وحكمه، وإن كل ما يفعله هو بأمر من إلههم، وهداية منه⁽¹⁾، وإذ ما استعرضنا بعض الأمثلة من تاريخ اليهود المدون في توراتهم، وتاريخ القادة الأميركيين المدون بأقلام مؤرخين وكتاب أميركيين وسواهم، نجد أن ما جرى في لبنان متطابقاً مع ذلك التاريخ، ومعبراً عن ثقافة استمرت موائية له. ففي الإصحاح الحادي والثلاثين من سفر العدد في كتاب التوراة، نقرأ: «وكلم الرب موسى قائلاً، انتقم نقمة لبني إسرائيل من المديانيين، ثم فقم إلي قومك، فلكم موسى الشعب قائلاً، جردوا منكم رجالاً للجدد فيكونوا على مديان ليجعلوا نقمة الرب على مديان... ويتابع، فتجدنا على مديان كما أمر الرب وقتلوا كل ذكر. وملوك مديان قتلوهم فوق قتلاهم... وسبوا نساء مديان وأطفالهم ونهبوا جميع بهائمهم وجميع مواشيهم وكل أملاكهم، وأحرقوا جميع مدنهم ومساكنهم وجميع حصونهم بالنار. وأخذوا كل الغنيمة وكل النهب من الناس والبهائم» وأتوا إلى موسى والعازر الكاهن وإلى جماعة بني إسرائيل بالسبي والنهب والغنيمة إلى المحلة، إلى عربات مواب التي على أردن أريحا.

فخرج موسى والعازر الكاهن وكل رؤساء الجماعة لاستقبالهم خارج المحلة، فسخط موسى على وكلاء الجيش القادمين من جند الحرب. وقال لهم هل أبقيتم على أنثى حية، إن هؤلاء كن لبني إسرائيل، حسب كلام بلعام، سبب خيانة للرب في أمر ففور، فكان الوباء في جماعة الرب، فالآن انهبوا إقتلوا كل ذكر من الأطفال... وكل امرأة عرفت رجلاً مضاجعة ذكر اقتلواها، لكن جميع الأطفال من النساء اللواتي لم يعرفن مضاجعة ذكر أبقوهن لكم حيات»⁽²⁾.

وكما حصل في مديان حصل في أريحا، فتقرأ في الإصحاح السادس من سفر يشوع... قال الرب ليشوع انظر، قد دفعت بيدك أريحا وملكها جبابرة البأس... وصعد الشعب إلى المدينة... وأخذوا المدينة، وجرموا كل ما في المدينة من رجل وامرأة. من طفل وشيخ، حتى البقر والغنم والحمير بحد السيف. وأحرقوا المدينة بالنار مع كل ما قبلها⁽³⁾.

وكما فعل اليهود في مديان وأريحا، فعلوا في كل مدن وبلدان فلسطين وقراها، وهكذا فعلوا أيضاً بعد إعلان دولة لهم على أرض فلسطين 1948، وفي مدن وبلدات عدة. في دير ياسين، وكفر قاسم، وبقية، وغيرها....

وكما فعل اليهود، ومنذ بداية تاريخهم، هكذا فعل قادة أميركا، الذين ارتكبوا المجازر بحق الشعوب التي كانت تسكن أميركا قبل استيطانهم، ففي حرب المستوطنين على الهنود (السكان الأصليين) أبيد ما يزيد على المليون هندي، وفقدت القبائل معظم أراضيها.⁽⁴⁾

ويوم عيد الشكر عام 1868، هاجم المستوطنون قرية هندية وقتلوا (153) رجلاً، وعدد غير معروف من النساء والأطفال.⁽⁵⁾

✦ كاتب وباحث

إذا كانت المشقة الأميركية كبيرة في إقناع العرب والمسلمين والعالم بمقولة «الاستعمار الرحيم» للعراق، فإن المشقة الإسرائيلية تبدو مستعصية إلى حد الاستحالة في ديمومة «الاحتلال الآمن لفلسطين، ولما تبقى من أرض لبنان».

حاسم في احتواء الوعي المهزوم، والحد من استشرائه، متى عاد محمولاً على أجنحة القوة العاشمة.

وإذ نقول بوجود وعي ثنائية الهزيمة والممانعة في آن، فإننا نقصد إلى إقامة حد فاصل بين ثقافة المقاومة وثقافة التسليم المدل. وهو الفصل الذي يمكن النخب الثقافية في بلادنا من استعادة قضاياها الغائبة. أو تلك التي غيّبت في زحام الهزائم والتراجعات.

يبدولي أن الانهزام الإسرائيلي في جنوب لبنان هو حدث لم نستيقظ بعد على عمقه وأهميته وتاريخيته، ربما لأنه جاء في زمن لا يزال اللبنانيون فيه يعيشون آثار نزاعهم وفقرتهم، أو لأنه جاء أيضاً في زمن عربي مكتظ بالتراجعات ومشاعر الخيبة. وهذا هو الوجه المساوي لأطروحة التحرير، بوصف كونها أطروحة مفترضة لتأسيس قول جديد في الفلسفة السياسية المعاصرة. يجب أن نعترف بهذا الحيز من المشهد، لأن الاعتراف به سيجنبنا إهمال أسئلة حجبنا الصمت عنها رداً طويلاً من الزمن، مثلما سيمنحنا هذا الاعتراف بإمكان نادر، هو مراكمة وعي النصر بعدما تراكم علينا وعي الهزيمة.

ربما كان علينا أن نضيء وجه الحدث، لنستضيء بالأسئلة التي يرسلها منذ اللحظة التي حفر فيها مجراه إلى زمن جديد لا نفتأ نكابده وقائعته بشغف نادر. لا ينبغي أن يقتصر النظر إلى الزمن الجديد على السياسة وحسب، أو على موازين القوى العسكرية. قد يكون من اللازم أن يري إلى زمن التحرير بما هو أطروحة لم نؤت بمثلها منذ أكثر من نصف قرن. بمعنى القول: إنها أول هزيمة لإسرائيل وأول انتصار لنا. فعلى معنى وإشارات هذه المعادلة يمكن أن ننهض على نصاب جديد، وبداية هذا النصاب وعي ثقافة التحرير، بل وعي التحرير نفسه بما هو بداية ثقافية ومعرفية وفكرية، وبما هو تأسيس تاريخي لحدثة كنا أخذنا بها، ولم يتسن لنا التفقه بوجودها كمعطى حي وسياق. فإذا كانت الحدثة ثقة بالقدرات والإرادات، فإن أطروحة المقاومة والتحرير هي عين الحدثة التي نريد، وهي عين الخروج من عتمة التأخر ومفارقة جاهلية الاحتلال.

إن الصورة الإجمالية لتحولات الصراع العربي - الإسرائيلي، على ما فيها من غلبة ظاهرة لـ«إسرائيل»، تنطوي على عوامل تتفاؤل لا مناص من الأخذ بها، وتفعلها، وترشيدها، عن طريق تصفية آثار الاحتلال الذي يملأ الفضاء العربي على كل المستويات. وهذا يقتضي إعادة تشكيل ثقافة الصدام التاريخي مع إسرائيل والصهيونية. وإعادة الاعتبار لفهوم الوحدة في مجال عمل الحكومات والمجتمعات على السواء، ووقف العوامل المؤسسة للعنف الأهلي العربي، وفي مقدمتها تحقيق التوازن الداخلي، والاعتراف المتبادل بين القوى المؤلفة للمجتمع السياسي، وصولاً إلى تحقيق الإجماع القومي للأمة.

لكن تحويل السؤال حول نهاية المشروع الإسرائيلي إلى قضية ثقافية ومعرفية وفكرية في العقل السياسي العربي والإسلامي، هو على غالب الظن نقطة البدء. ■

إن أول ما يرمي إليه العقل الأميركي الإسرائيلي، اليوم، هو إخراجنا من فضاء الاعتقاد بأننا فارقنا جاهلية الاحتلال، وإن بالإمكان احتلال القدرة على كسر مقولة القدرة لدى العدو. وأكثر من ذلك بأننا نملك إمكانية السيطرة على الزمن.

لقد كان من النتائج الأساسية لفضاء الإمكان هذا أن عكفت الاستراتيجيات الإسرائيلية المتعاقبة على تحقيق مهمة فصل لبنان عن تداعيات الصراع مع إسرائيل، والوصول إلى حدود شمالية آمنة مع لبنان، بتغطية من الأمم المتحدة. ولم يكن القرار 1559 ضمن هذا المنطق من تسلسل الأحداث، سوى مسعى مستأنف لعودة الغلبة الإسرائيلية إلى نشأتها الأولى.

غير أن الاحتمال الإسرائيلي على هذا الصعيد ما لبث أن ظهر مثقلاً بأعباء وتعقيدات لا حصر لها. فالبوابة اللبنانية التي أخرجت جيش الاحتلال الإسرائيلي مذلولاً من زواياها الحادة، (وهي سابقة في تاريخ الصراع العربي - الصهيوني)، أخرجت كذلك، العرب جميعاً، وبنسبة وازنة، من عقدة الخوف والتشاؤم والانسلاخ. فالجبهة الجنوبية على كل ما يقال فيها وعنها، لا تزال، بعد ست سنوات، تمكث في تلك المنطقة الرمادية، بين الخط الأزرق وخط النار، وذلك عائد في حقيقته إلى نسبة قوى أطلقها يوم التحرير لتجعل الحالة الإسرائيلية في وضعية لا قبل لها بها في فضاء الاستراتيجيات الأمنية. لقد جعلت الجبهة الشمالية ابتداءً من السنوات الست المنصرمة، على خط التماس الرفيع بين الطمانينة الناقصة، والهلع المفتوح على الاحتمال.

الإ أن ما يجعل التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي مملوءاً بالقلق، ليس فقط تلك «المنطقة الرمادية» على الحدود مع لبنان، وإنما الوجه العميق لحادث التحرير. فلقد ابتعث التحرير أطروحته في مقابل أطروحة الاحتلال، وسيكون لهذه الأطروحة مفعولها على الميراث المشؤوم للأيديولوجيا العربية التي تشكلت مبانيتها ومفرداتها من تداعيات الهزيمتين العربيتين الكبيرتين في «أيار» 1948 و«حزيران» 1967.

هنا حصراً يمكث القلق الأصلي في الفكر الصهيوني - الإسرائيلي، بإزاء تحولات ما بعد الخامس والعشرين من أيار (مايو) 2000. حيث ستؤسس مقاومة الاحتلال ونتائجها المحققة في جنوب لبنان لإمكان استراتيجي قوامه: تسجيل الهزيمة على عدو ظل إلى زمن قريب أشبه بكائن خرافي لا تشوبه شائبة الوهن. وحفر أنفاق لثقافة انتصارية ستطاول العمق الأيديولوجي لأطروحة الاحتلال، فإذا عرفنا أن هذه الأطروحة هي عنصر تأسيسي في النشأة الإسرائيلية كدولة وكيان، فإن تهافتها يعني منطقياً وموضوعياً تهافت أحد الأركان الأساسية في المشروع الصهيوني.

إن ما تدفع به أطروحة التحرير، التي صاغتها المقاومة باقتدار استثنائي في الميدان، يتجاوز السياسي/ الأمني بتعريفاته الشائعة. لقد فتحت هذه الأطروحة على النظر إلى السؤال حول نهاية المشروع الإسرائيلي، بوصفه مشروعاً احتلالياً، بما يتعدى الرجاء التاريخي، ووضعه في أمر الراهن والمقبل. كما رأت إليه، لا كاحتمال سياسي/ أممي وحسب، وإنما أيضاً، وأساساً، كقضية ثقافية ومعرفية وفكرية في مجالنا الحضاري العربي والإسلامي.

إن وعي أطروحة التحرير بهذا المدلول هو أمر تقتضيه ضرورات الراهن، مثلما توجه ضرورات إدراكه كعامل مؤسس لفلسفة سياسية على المدين المتوسط والبعيد. وبهذا المدلول، كذلك، سوف يكون لوعي التحرير أثر

هل سيسمح الزمان بتحرير الذهن الأميركي من الصهينة وبيقظة الغرب لمصلحة القضايا العربية

دراسة : جان بريكمونا¹

ترجمة : الدكتورة ماري شهرستان

هذا التغيير في السياسة لن يسهل وصول الولايات المتحدة إلى حقول النفط، ويساعدها على كسب حلفاء استراتيجيين (إن كانت لا تزال تحتاج لذلك) في العالم الإسلامي؟ ففي الشرق الأوسط، الملامة الوحيدة ضد الولايات المتحدة هي أنها مؤيدة لإسرائيل وداعمة لها، وتترك المجال لليهود كي يتلاعبوا بها وفق مصالحهم. على أي حال، إن غيرت واشنطن وجهتها، لن تكون هناك أسس للعداء ضد الولايات المتحدة، بالإضافة إلى سيطرتها على النفط. وبذلك يكون المفهوم السائد أن إسرائيل هي حليف استراتيجي مفهوماً فارغ المعنى. يقودنا ذلك إلى جواب «اللوبي الإسرائيلي» الذي هو أقرب إلى الحقيقة، لكن ليس كل الحقيقة.

لكي نحصل على الصورة كاملة ينبغي علينا أن نفهم لماذا يعمل هذا اللوبي بفعالية كبيرة، وهل هذا يكمن خارج أفعال اللوبي نفسه. على أية حال، المناضلون الصهاينة الذين يشكلون اللوبي هم أقلية بين اليهود، الذين بدورهم يشكلون أقلية صغيرة ضمن الشعب الأمريكي. فاللوبي الإسرائيلي لا يعمل كباقي اللوبيات، مثل لوبيات صناعة الأسلحة والنفط (وهذا أحد الأسباب التي تثبت أنه يجب التخلص منه، لأنه غير ملائم، وطالما أننا لا نفهم كيف يمارس تأثيره فعلياً).

طبعاً، يمول اللوبي الإسرائيلي الحملات الانتخابية، وتكمن قوته جزئياً في قدرته على استهداف أعضاء الكونغرس الذين ينحرفون عن خطه. لكن فلو كان ذلك هو الأمر الوحيد، لكان من السهل إبطاله، لكن هناك مصادر تمويل أخرى للانتخابات، كاللوبيات الصناعية الكبيرة على سبيل المثال، وإذا تبين أن المرشحين المؤيدين لإسرائيل قد قبضوا مالا لخدمة مصالح دولة أخرى، فإن منافسيهم يفضلونهم لأنهم تلقوا أموالاً من اللوبي، كعملاء لسلطة أجنبية. لنتصور لوبي مؤيد لفرنسا، أو الصين، أو اليابان، الذي قد يحاول التأثير بشكل فعال على الكونغرس الأميركي. سنجد بالتأكيد، أن المال وحده لا يكفي.

الأمر الذي يحمي اللوبي الإسرائيلي هو أن أي إنسان يحاول أن يفضح منافساً قد موله اللوبي على أنه عميل لسلطة أجنبية، قد يتهم على الفور بمناهضة السامية. واقعياً، لنتصور أن المشاريع الكبرى غير راضية عن

هناك العديد من الديمقراطيات في العالم، هي أكثر علمانية ومدنية بكثير مما هي عليه في الولايات المتحدة (مثل السويد وفرنسا)، وهناك العديد من البلدان يرغبون في شراء النفط بأفضل الأسعار (الصين) دون إثارة أي حقد ملحوظ في الشرق الأوسط. والحقيقة إنه، عبر الشرق الأوسط، يُنظر إلى الأميركيين والأوروبيين على أنهم متعطرسين، وغير محبوبين. لكن مستوى الكراهية وصل إلى مستوى أدى بشريحة كبيرة من الشعب، وخصوصاً في الشرق الأوسط، تصفق طرباً لحادثة مثل حادثة 11 أيلول. في الواقع، المعنى السياسي الرئيسي لـ 11 أيلول لم ينتج عن عدد القتلى، أو عن الكيفية المذهلة التي نفذ بها المهاجمون العملية، بل عن واقع أن الاعتداء كان شعبياً في أجزاء كبيرة من الشرق الأوسط. وهذا الأمر فهمه القادة الأميركيين وأغضبهم. إن كراهية بهذا المستوى ينبغي أن تقودنا إلى تفسير ما لا يمكن أن يكون هناك سوى تفسير واحد: دعم الولايات المتحدة لإسرائيل. في الحقيقة، إسرائيل هي الموضوع الرئيسي لهذه الكراهية، لأسباب سوف نشرحها لاحقاً، طالما أن الولايات المتحدة قدمت لها المساعدات، ودعمتها بلا حدود على جميع الأصعدة، مادحة إياها باستمرار، وكأنها «الديموقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط» موفرة وناقلة لها معظم ما تحتاجه من مال وعناد، مما أدى إلى «انتقال» *transfer* الكراهية.

يدعمهم في صراعهم ضد إسرائيل، مع أن ذلك كان عديم الجدوى. لكن الولايات المتحدة في أعوام 1991 و2003، هاجمت العراق دون أي مساعدة من إسرائيل، حتى إنها تمتد عليها عام 1991 ألا تتدخل حتى لا تؤثر في تحالفاتها العربية.

وإذا نظرنا إلى ما بعد 2003 أي بعد احتلال العراق، وافترضنا أن هدف هذا الاحتلال هو السيطرة على النفط. ففي أي اتجاه ساعدت إسرائيل في هذا الموضوع؟ كل شيء يحصل (الاعتداءات الجارية على غزة ولبنان مثلاً) يؤلب العرب، كما أن دعم أميركا لإسرائيل يجعل السيطرة على النفط أصعب بكثير، وليس أسهل. حتى البرلمان العراقي، المالكي والسيستاني اللذين هما أقرب حلفاء يمكن أن تجدهم أميركا في العراق، يدينان ويشجبان أعمال إسرائيل.

في النهاية، مجرد التصور أن الولايات المتحدة قد تقوم بتغيير 180 درجة، وفجأة تقف إلى جانب الفلسطينيين كما فعلت مع الكوسوفيين ضد الصرب، (الذين كانوا كإسرائيليين، أغنى وأكثر ميلاً للغرب من أعدائهم الألبان) هو تغيير في السياسة قد لا يكون مستحيلاً: فعندما اجتاحت إندونيسيا تيمور الشرقية عام 1975، دعمت أميركا هذا الاجتياح بتوفير غالبية الأسلحة لإندونيسيا. وبعد 25 عاماً، دعمت أميركا، أو على الأقل لم تعارض حصول تيمور الشرقية على استقلالها. ما هو تأثير ذلك؟ هل يمكن لأحدهم أن يشك أن مثل

معالجة الأراضي المحتلة، بل حتى لو أن دولة فلسطينية تمت إقامتها على هذه الأراضي وحتى لو أنه تم إعطاء المساواة الكاملة للعرب الإسرائيليين، فإن جروح عام 1948 لن تشفى بهذه السرعة. بإمكان القادة العرب، وحتى القادة الدينيين منهم توقيع معاهدات سلام مع إسرائيل، لكنها معاهدات هشّة، طالما أن السكان العرب يعتبرونها غير عادلة، ولا يقبلونها من كل قلوبهم. فلسطين هي كالأزاس - واللورين، أو تايوان العالم العربي، ولو أنه من الصعب عليهم استرجاعها، لكن هذا لا يعني أنه ممكن نسيانها. (أنا لا أقدم هنا تحاليل لمصلحة «إزالة إسرائيل من الخارطة» أو لمصلحة «حل الدولة الواحدة»، لكنني أتابع فقط ما يبدو لي أنه أساس وعمق المسألة. في الحقيقة، أنا لا أسوق لأي حل جزئي، لأنه يبدو لي عدم وجود أي حل ممكن التوصل إليه في المدى القريب، لكن بشكل أساسي لأنني لا أعتقد أن من هم خارج الشرق الأوسط ينبغي أن يقترحوا مثل هذه الحلول).

ليس هناك من دلائل على أن هذه الأمور مفهومة في إسرائيل، إلا من بعض الأفراد. فإذا كان العرب يكرهونهم، فيكون ذلك مثلاً آخر يدل على أن كل إنسان يكره اليهود، ويبرهن ما مؤداه أن عليهم «الدفاع عن أنفسهم» ويكون ذلك أمراً ملحاً. هذا أمر سيء للغاية، لكن لماذا هو غير مفهوم في الولايات المتحدة أيضاً؟ هناك تقليدياً جوابان على ذلك:

الجواب الأول هو أنه قد تم تضليل الشعب باتجاه دعم الحكومة لإسرائيل، وتجارة الأسلحة أو صناعة النفط. لأن إسرائيل هي الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة. الجواب الثاني هو أن الولايات المتحدة قد ضللتها اللوبي. إن الفكرة القائلة بأن إسرائيل هي حليف استراتيجي فكرة لن تثبت عندما تخضع لنقد وتحليل دقيقين. إذا كان معنى «حليف مفيد» (للقول أنها مفيدة من جهة مصالح النفط، هو أمر مفهوم بشكله الواسع) كما أنه مقبول من اليسار بشكل خاص. قد يكون ذلك مقبولاً في حرب الـ 1967، أو حتى خلال فترة الحرب الباردة، ومن الممكن القول أنه حتى عندما كانت الدول العربية قد ذهبت باتجاه الاتحاد السوفياتي كان ذلك فقط لأنه كان من الممكن أن

هذه العنصرية هي، تحديداً، الأمر الذي يثير غالبية العرب، حتى لو لم يكن لهم أي علاقة شخصية بفلسطين (حتى لو أنهم يعيشون في ضاحية فرنسية)

يقال للأميركيين باستمرار إن عليهم الدفاع عن أنفسهم ضد الشعب الذي «يكرههم» لكن دون أن يعوا لماذا يكرهونهم، هل يكون السبب في ديموقراطيتنا المدنية العلمانية، أم شهيتنا للنفط؟

لماذا إسرائيل مكروهة إلى هذا الحد؟ لأنها تعيق «مخططات السلام» بشكل مستمر، بغية احتلال المزيد من الأراضي، مع مزيد من تصعيد الحرب التي تضرم نار الكراهية؟ أم أن السبب الأساسي يكمن في المبادئ نفسها التي بنيت عليها هذه الدولة؟ هناك حجتان أساسيتان تبرران إقامة دولة إسرائيل في أرض فلسطين: الحجة الأولى هي أن الله قد أعطى هذه الأرض لليهود²، والحجة الأخرى هي الهولوكوست³. الحجة الأولى تتعلق بفتنة من اليهود التدينيين بشكل عميق، كالعرب تماماً، لكن يعتقد آخر. والحجة الأخرى تجعل شعباً يدفع ثمن جريمة لم يرتكبها.

الحجتان عنصريتان بعمق شديد، خاصة مع مطالبتهن «بحق اليهود»، واليهود فقط، بإقامة دولة على أرض هي عربية تماماً، تماماً كوضوح الشمس، مثل الأردن أو لبنان، أو...

وهذا إن لم يكن اجتياحاً صهيونياً بطناً فما هو... حيث قد نص عليه بقانون العودة: فأي يهودي، أياً كان، وفي أي بلد موجود فيه، وليس له أي علاقة بفلسطين، ولم يتعرض لأي نوع من أنواع الاضطهاد، بإمكانه، إن هو أراد، أن يهاجر إلى إسرائيل ويصبح فيها مواطناً بكل سهولة، بينما السكان الأصليون الذين نزحوا عام 1948، أو أطفالهم، لا يستطيعون العودة... بالإضافة إلى ذلك، هناك واقع أن مدينة تدعى الأديان الثلاث أنها مقدسة بالنسبة إليها أصبحت «العاصمة الأبدية للشعب اليهودي» (ولهم فقط)، فيمكن المرء أن يبدأ بفهم الغضب الذي يثيره هذا المعتقد في العالمين العربي والإسلامي. هذه العنصرية هي، تحديداً، الأمر الذي يثير غالبية العرب، حتى لو لم يكن لهم أي علاقة شخصية بفلسطين (حتى لو أنهم يعيشون في ضاحية فرنسية). كما يفقد هذا الوضع شرعية الأنظمة العربية العاجزة عن مواجهة العدو الصهيوني، وبعد هزيمة قادة المنطقة الرئيسيين العلمانيين، عبد الناصر وصدام حسين، نمت الأصولية الدينية.

في الوقت الحاضر، يجد الشعب أن العنصرية هي أمر غير مقبول على الإطلاق، ويرفضونها أكثر من الاستغلال الاقتصادي، أو من الفقر.

فإذا أخذنا بعين الاعتبار حالة جنوب أفريقيا: ففي عهد النظام العنصري، أي الأبارتايد، كانت ظروف معيشة السود سيئة، لكن ليس بالضرورة أسوأ من باقي أنحاء أفريقيا (أو حتى جنوب أفريقيا الحالية). لكن النظام كان عنصرياً بجوهره، وكان الشعور السائد هو إهانة للسود في كل مكان بما فيهم السود في الولايات المتحدة. لذلك ذهب الصراع في فلسطين إلى أبعد من كون العربي في إسرائيل مواطناً من الدرجة الثانية، وحتى أبعد من مسألة





يقال للأميركيين باستمرار إن عليهم الدفاع عن أنفسهم ضد الشعب الذي «يكرههم» لكن دون أن يعوا لماذا يكرهونهم، هل يكون السبب في ديموقراطيتنا المدنية العلمانية، أم شهيتنا للنفط؟

لإسرائيل ولوبيها ضمن دوائر متصاعدة. فعندما يدي السياسيون والصحافيون أن الولايات المتحدة وإسرائيل لهما مصالح مشتركة، أسأل ما هي تماماً الخدمات التي قدمتها إسرائيل حديثاً للولايات المتحدة. يمكن طبعاً الإشارة على الدوام إلى الخدمات الصغيرة. لكن عندها ستسألهم عن تحليل الفائدة المكتسبة: لماذا من المستحيل إجراء مثل هذا التحليل علينا؟ وإذا تحدثوا عن قيم مشتركة أبرز لهم قائمة من التمييز والعنصرية في القانون الإسرائيلي بالنسبة لغير اليهود.

التصدي للوبي قد يتطلب تغيير النفسية الأميركية، مع احترام شعب الشرق الأوسط والإسلام، مثلما كان إنهاء حرب فيتنام تطلب تغيير النظرة إلى الآسيويين. من هنا، سيكون لذلك تأثير كبير على الثقافة الأميركية من الناحية الإنسانية.

صحيح أن تغيير سياسة أميركا مع احترام الصراع الإسرائيلي الفلسطيني لن يغير شيئاً في الإمبريالية التقليدية، وستظل أميركا تدعم النخب في كل مكان، وتضغط على البلدان، لتوفر لها «مناخاً جيداً للاستثمار» لكن الصراع في الشرق الأوسط، متضمناً العراق وإيران ولبنان وسوريا وفلسطين، له كل سمات الحرب الدينية مع الإسلام من جهة، والصهيونية والدين الغربي العلماني من جهة أخرى. والحروب الدينية تكاد تكون أعنف الحروب التي يستحيل السيطرة عليها. والرهان في إزالة الصهيونية من الفكر الأميركي يقرر مصير وقدر سكان فلسطين التعساء، وكذلك المآسي الفظيعة لشعوب المنطقة، وربما للعالم بأسره. وتكمن غرابة الموضوع في كل ذلك في أن قدر العالم يتعلق بممارسة الشعب الأميركي لحقه في تقرير مصيره، وهذا ما ينبغي عليه فعله.

الهوامش

- 1 - جان بريكمون، يدراً س الفيزياء في بلجيكا، وعضو محكمة بروكسيل. له كتاب جديد (Humanitarian Imperialism إمبريالية إنسانية).
- 2 - استخدام الصهيونية للاهوت الوعد لتبرير اغتصاب الأرض.
- 3 - حجة واهية، لأن اليهود بدأوا بالتأسيس لدولتهم قبل حوالي ستين عاماً من نهاية الحرب العالمية الثانية.
- 4 - War for Israel A
- 5 - انظر ميخائيل نيومان، ما ينبغي أن يقال Michael Neumann. What is to be said? مناقشة المظاهر الأخلاقية في هذا الخيار.

مع هذه المجموعة. لكن القضية العادلة (وفي هذه الحالة، ملحة) لن تصبح أقل عدلاً، لأن أشخاصاً سيئين يدعمونها (الحجة نفسها تثار لمناهضة السامية ضد المعادين لإسرائيل). وأسوأ ما يمكن لليسار أن يفعله هو أن يترك لليمين امتياز هذه القضية العادلة.

لا يتوقع اليسار بأن يتغير الشعب الأميركي جذرياً بين ليلة وضحاها، وأن يترك الأصولية الدينية، أو يتنازل عن حاجته للنفط أو أن يعترف الاشتراكية. لكن تغيير الرؤيا والأفق في الشرق الأوسط هو أمر ممكن: ففكرة اللوبي هي أيضاً ممكن ضعفة. اليسار وحده يظل عاجزاً. ولتغيير هذا الأمر ينبغي الدفاع جدياً، وبشكل منظم عن كل سياسي، وكل صحفي، وكل أستاذ يستهدفه اللوبي بسبب وجهات نظره.

في الحركة المناهضة للحرب، عندما تشيح النظر عن إسرائيل، وتوجه اللوم لشركات النفط، أو للمصانع الكبيرة من أجل الحرب (خصوصاً حرب لبنان أو الضغوطات على إيران) نتساءل ما إذا كانت عندهم البراهين على ذلك. تحدي المدافعين عن النصرانية، أو إعطاء أعداء

حتى لو أن دولة فلسطينية تمت إقامتها على هذه الأراضي وحتى لو أنه تم إعطاء المساواة الكاملة للعرب الإسرائيليين، فإن جروح عام 1948 لن تشفى بهذه السرعة. بإمكان القادة العرب، وحتى القادة الدينيين منهم توقيع معاهدات سلام مع إسرائيل، لكنها معاهدات هشة، طالما أن السكان العرب يعتبرونها غير عادلة، ولا يقبلونها من كل قلبهم.

والآن صعوبة على الرأسماليين الأميركيين. لكنهم عملوا إلى أبعد مدى، وكانت أيديولوجيتهم في الوقت نفسه مشربة بالسلفيات الغربية المحجفة - مزج بين الخوف والكره العنصري لل«فكر الآسيوي» لنضع اللوبي الصيني مكان اللوبي الإسرائيلي، والفكر الآسيوي مكان الفكر العربي، فنحصل على صورة ما يحصل الآن في العلاقات الأميركية والشرق أوسطية. ماذا يجب على اليسار أن يفعل الآن؟ حسن، الأمر بسيط: معاملة إسرائيل تماماً مثلما تم التعامل مع جنوب أفريقيا، ومهاجمة اللوبي. السبب الذي يجعل إسرائيل تتصرف بهذا الأسلوب هو أنها تشعر بقوتها، وهناك أيضاً سببان: الأول هو «جيشها القوي» (في الوقت الحالي تم اختباره في لبنان، لكن ليس بشكل تام)، والسبب الثاني هو السيطرة التامة على الصناعة السياسية الأميركية في واشنطن، خصوصاً في الكونغرس. فالسلام في الشرق الأوسط يمكن أن يحل فقط عندما تشعر إسرائيل أن تفوقها قد انهار، وعلى الأميركيين مسؤولية كبيرة، فهم يقومون بنصف العمل، إذ إن النصف الآخر يتعلق بإنقاص الدعم الأميركي عن إسرائيل.

والآن، هناك من حيث المبدأ وسيلتان لتنفيذ ذلك: الوسيلة الأولى هي نداء لكرم الأميركيين، والوسيلة الأخرى هي تذكيرهم بمصلحتهم - الخاصة. الوسيلتان ينبغي أن يتم متابعتهما، لكن الثانية لا يركز عليها اليسار بشكل كافٍ. على المرجح، لأن المصلحة الخاصة لا تبدو أنها «نبيلة» ولأن متابعة «المصالح القومية الأميركية» قد تم تفسيرها غالباً على أنها قلب تدريجي للحكومات، أو بيع الانتخابات، إلخ. لكن إذا كان البديل للمصلحة الذاتية يكون شكلاً من التعصب الديني، عندها تكون المصلحة الذاتية أفضل: فلو أن الألمان تبعوا سياسات المصلحة الذاتية عام 1930، حتى في السياسات الإمبريالية، لكن بشكل معقول، لكان بالإمكان تجنب الحرب العالمية الثانية. كذلك إذا أبعدت الولايات المتحدة نفسها عن إسرائيل، قد تنهج سياسات معاكسة للسياسات التقليدية، وتكون بذلك أكثر إنسانية بأشواط. المسألة الأخرى هي أن قسماً كبيراً من اليمين (من بوكانان إلى بريجنسكي) يرون تماماً أن مصالح أميركا قد تعاكست مع مصالح إسرائيل، واليسار (طبعاً) لا يرغب أن يعمل في قضايا، مشتركاً

سياسات الولايات المتحدة الحالية وتريد أن تغيرها... كيف يمكن لها أن تفعل ذلك؟ فأني نقد لتأثير اللوبي على سياسة الولايات المتحدة سيثير على الفور حفيظته، ويحول اتهام مناهضة الصهيونية إلى مناهضة السامية. كما أن قوة اللوبي الإسرائيلي تكمن جزئياً في خط الدفاع الثاني المرتبط بتأثيره على الإعلام. لكن هذا الأمر أيضاً يمكن محاربه بسهولة - فليس كل الإعلام هو تحت تأثير اللوبي، والأهم من ذلك أن ليس كل الإعلام قوي وفعال: ففي فينزيولا، الإعلام هو ضد شافين، لكن شافين يربح الانتخابات بشكل منتظم. وفي فرنسا، كان الإعلام يعمل بشكل ساحق لمصلحة «النعم» في الاستفتاء على الدستور الأوروبي، لكن ال«لا» ربح!

المسألة هي لماذا اللوبي الإسرائيلي هو بهذه الفعالية القوية؟ لأنه يعبر عن نظرة للعالم ووجهة نظر مقبولة بسهولة تامة من قبل الكثير من الأميركيين.

وهل هناك أمر مضحكاً أكثر من اتهام أحدهم بمناهضة السامية، لأنه يريد، أو يطالب. بتقديم مصالح أميركا على مصالح إسرائيل. ويبدو هذا الاتهام فعالاً، لأنه مرت سنين من غسل الدماغ أيديولوجياً، حيث أصبح الشعب نتيجة لذلك مهياً ومقتنعاً لاعتبار أن مصالح أميركا وإسرائيل هي المصالح نفسها - مع أنه عوضاً عن المصالح ينبغي التحدث عن القيم. ويشترك مع هذه الأمور النظرة العدائية للعالمين العربي والإسلامي، حيث تزيد من فعالية اللوبي، والتي هي في بعض نواحيها نتيجة لدعايته. ورغم كل ما يقال عن مناهضة العنصرية والإصلاح السياسي، هناك نقص كامل في فهم وجهة النظر العربية بالنسبة إلى فلسطين، وخصوصاً طبيعة الموضوع العنصري في المسألة. فهذه السيطرة على الأمور الثلاث (التمويل الانتقائي، وورقة مناهضة السامية أو الأصح اللامعقولة، والخصوصية الباطنية) توفر للوبي قوته الفريدة. (وهذا أيضاً يوفر سهولة في استبعاده وتبرئته كالفول على سبيل المثال، أن اليهود لا يسيطرون على أميركا. هذا أكيد، لكن السيطرة المباشرة ليست هي سبيلهم، ولا يعملون بها).

والناس الذين يعتقدون أن صناعة الأسلحة والنفط هي التي تصنع المشهد في واشنطن في ما يتعلق بالسياسة الخارجية، ينبغي عليهم على الأقل الإجابة على السؤال التالي:

كيف تسير الأمور؟ إذ لا يوجد أي مبرر يدل على أن صناعة النفط على سبيل المثال، دفعت باتجاه الحرب على العراق، ولا باتجاه الضغط على إيران، أو الاعتداء على لبنان. (هناك الكثير من الدلائل على أن اللوبي الإسرائيلي دفع باتجاه الحرب على العراق، انظر جيف بلانكفورت، حرب لإسرائيل⁴. المفترض أنهم يعملون بالسر، هذا مؤكد، لكن أين الإثبات على ذلك؟ وكيف لنا أن نعرف بدون دلائل، حتى لو كانت غير مباشرة؟

الاستفادة من الحرب، بالنسبة إلى الاتحادات الكبيرة الرئيسية لم تتحقق بعد، هناك دلائل ومؤشرات كثيرة تدل على أن اقتصاد الولايات المتحدة سيعاني كثيراً ومطولاً من ازدياد مصاريف الحرب والخسائر الناجمة عنه. من جهة أخرى، يكفي أن نقرأ أي صحيفة للتيار الرئيسي في الولايات المتحدة، أو أن نفتح التلفاز، أو نسمع، أو نقرأ الآراء التي يعبر عنها الصهيونية، نجد أنهم يدعون لمزيد من الحرب. فالعرب تحتاج إلى دعاية حرب، وإلى دعم أيديولوجي، والصهيونية توفر ذلك تماماً، بينما لا نجد أياً من هذه الأمور توفرها الصناعات الكبيرة، عموماً، أو صناعة النفط خصوصاً.

قد يفكر المرء أيضاً بسوابق تاريخية، مثل اللوبي الصيني في أعوام 1950 و1960. دفع هذا اللوبي الولايات المتحدة لدعم المطلب المضحك أن هناك بليون نسمة تمثلهم حكومة (تاويان) لا تسيطر عليهم. وكان أيضاً شديد التأثير في الدفع نحو حرب فيتنام. أي مصالح كانوا يخدمون؟ مصالح الرأسماليين الأميركيين؟ في الواقع، كلا البلدين، كما غالبية آسيا، كانوا ضد الاستعمار والإمبريالية، والإقطاعية (جزئياً، لأن البنى الإقطاعية لا تسمح لهم بمقاومة الغزوات الأجنبية).

وكانوا ضد الرأسمالية (نظرياً، إذ أن الرأسمالية لم تكن تتواجد إلا قليلاً) ربما لأن المعتدين - أي الغرب - كانوا رأسماليين. والدرس الرئيسي الذي يمكن أخذه من تاريخ اللوبي الصيني المتساوي هو أنه حافظ لعقود عديدة على رهان السياسات الأميركية تجاه الإقطاع والقوى الكليزية التي كانت غريبة عن التيار الأميركي الرئيسي،

الآثار المستقبلية للعدوان الإسرائيلي على لبنان

د. محمد أحمد النابلسي

بحجة أو بأخرى. وحزب الله لم يقدم لها الحجة، بل فرض عليها التوقيت والحدود، ونزع عنها عنصر المفاجأة. وهنا يجب التذكير بأن إسرائيل لم تكن يوماً حريصة على لبنان، فهي دمّرت بناء التحتية مراراً وتكراراً، وهي كانت تنتظر موسم السياحة في كل سنة لتقوم بحركات عدوانية لضرب الموسم (اقتضى التذكير لفقدان البعض لذاكرتهم).

لكن لبنان يدخل هذه المعركة وهو في أدنى درجات جهوزيته، فهو واقع تحت حكم الدولة المنتخبة. وهو المصطلح الجديد للأكثرية الـ 14 شباطية. فكل ما في هذه الدولة هو أنها منتخبة، لا يهتم متى وأين وكيف وفي أية ظروف، وعبر أية تحالفات وأليات تدخل الوصايات الأجنبية وشخصيات هذه الدولة المنتخبة. ولعل الرئيس السنيرة خير ناطق باسم هذه الدولة، التي تلجأ إلى الدموع المتأثرة على تهديد الوضعية الانتخابية. وهي وضعية جعلت الجدد يسوقون مرشحين رئيسيين على الطريقة التي أوصلتهم، وذلك وفق آليات التحكم عن بعد من قبل اللوبي اللبناني الصهيوني في أميركا. والوصفة السحرية للجدد باتت كامنة في زيارة أميركا، وخلالها لقاء مع الصهاينة اللبنانيين، وبعدها يحق للرعاع الطموح. وخطانا أننا لم نضع بعد قوائم الرعاع السياسي. وذلك بغض النظر عن نتائج الصراع الحالي.

الآن ماذا بعد الحرب؟ الجواب يرتبط بنتائج الحرب بطبيعة الحال، وتطرح، هنا، ثلاثة احتمالات:

أ - خسارة المعركة: وهي تستتبع حرباً أهلية غير ممكنة التجنب. والتدخل فيها يستطيع تحويلها من عقائدية إلى طائفية - مذهبية، على غرار ما يجري في العراق.

ب - ربح المعركة: وهو يستتبع تصحيح الأوضاع الشاذة الناجمة عن الانتخابات الأخيرة، وأولها إحياء الخيار الإسرائيلي بإطلاق رمز الخيار سمير جعجع من السجن. بل أولها التخلص من الرعاع السياسي الواصل من النافذة المتصهينة. ومنها الخلاص من وضعية التسول، وانتظار موسم البنات والحمص اللبناني. فكسب المعركة يجب أن يقترن بتخليصه من وضعية الكباريه التي سعوا إليها. ومن يريد سياسة الكباريه فليمارسها خارج لبنان.

ت - التسويات الوسطية: هي وعود بتوجيه البلد نحو أحد الخيارين السابقين.

التدخلات الأجنبية في لبنان

الكيان اللبناني كيان مخلتق، وهذا ما يفتح الأبواب أمام كل الطروحات الراهنة، من التقسيم إلى التدويل. ومنذ إنشائه يقف الكيان على قدم واحدة، تعرف بميثاق 1943، التي ضربها الطارئون الجدد في صميمها. وكان توازن الكيان مرهون بتفاهات أربعة لاعبين أساسيين هم: سوريا وفرنسا وإسرائيل وأميركا (بريطانيا قبلها). والفوضى الراهنة تعود للإخلال بهذه الموازنة، فقد تم إقصاء سوريا مع دخول لاعبين جدد، مثل السعودية وإيران، وزيادة متضخمة لحصص إسرائيل وأميركا في لبنان. فإذا ما أردنا العودة إلى القدم الواحدة، بديلة الكساح الحالي، فإن الأمر يقتضي إعادة توزيع الأدوار العادلة بين اللاعبين الأساسيين، واستبعاد اللاعبين الطارئين، والأهم تطهير السياسة اللبنانية من آثار الدولة المنتخبة. وهي حصيلة كل الفوضى التي أوصلت لبنان إلى الهاوية الحالية.

لكن تجاربنا السابقة مع سياسات القدم الواحدة لا تبشر بالاستقرار الطويل الأمد، ولا توحى باحتمال قيام دولة في لبنان. وعليه فإن هذا الحل المؤقت لا يرضي طموحات اللبنانيين الساعين لإقامة دولة ينتمون إليها، وهي طموحات ستفجرها نتائج هذه الحرب، مهما كانت هذه النتائج.



انطلقت مع اغتيال الحريري ولما تنته بعد. حيث تفكك المجتمع اللبناني على محاور متعددة، من مؤيد لسوريا، ومعارض لها، ومن توزيعات طائفية ومذهبية، ومن دعاة الأمركة ومعادياها، ومن متمسكين بالهوية العربية الإسلامية، ورافضين لها. وتبدت هذه الشيزوفرانيا قبل العدوان بالتباسات انفصالية. كمثل الموقف من حماس، ومن احتلال العراق، ومما يجري في المنطقة عموماً. ثم جاء هذا العدوان ليكرس هذه الانفصالية.

5- مستقبل الصدمة: على المدى القريب، سوف يضطر اللبنانيون إلى استشعار مصدر التهديد المباشر لحياتهم، وبالتالي إلى حصر مفهوم المعتدي بإسرائيل وحدها، وخاصة مع استمرار العدوان لفترة أطول. كما أن خسائر الحرب ستضع اللبنانيين أمام تقسيم حاد وخطير للفئات اللبنانية. وسيدفع الفئات الأكثر تضرراً إلى المطالبة بمميزات في حال عودة لبنان إلى وضعيته الأساسية. أما في حال حدوث متغيرات فإن المتضررين سيلجأون للانتقام من الفئات الأقل تضرراً بوصفها متسببة بالكارثة، أي أن العدوانية ستتحول إلى الداخل بعد نهاية العمليات.

العلامات العامة لصدمة العدوان الحالي

نستطيع تمييز العلامات التالية:

- تهديد غريزة استمرار النوع لدى الفئات اللبنانية المختلفة، وهو تهديد مصدره إسرائيل للبعض، وسلاح حزب الله للبعض الآخر.
- تهديدات الحرب التقليدية: وهي أكثر انتشاراً بين سكان الجنوب، كونه الأكثر استهدافاً.
- تهديد الحياة الفردية المباشر.
- مشاعر الذنب لدى الناجين من الكارثة.
- الخسائر المادية والمعنوية.

6- صدمات التسامي: حيث الاستعداد للتضحية يصطدم بنتائج غير مطابقة لدوافع التسامي. وهي صدمة حاصلة حتى في حالات الانتصار، لأن التسامي ينطوي على شحنات انفعالية كبيرة ومتطلبة. الأهم أن هذه الحرب تنطوي على جرعات كبيرة من العقائدية والأيدولوجيا، وعليه فإن علاج آثارها النفسية لا يقف عند حدود علاج آثار فردية، بل هو يتعلق بتقنين الآثار الأيدولوجية والعقائدية التي ستترتب عليها.

لبنان بعد هذه الحرب

تدخل حزب الله في توقيت هذه الحرب فاستبقها. إذ بات من المؤكد أن إسرائيل كانت تعد العدة لبدئها

الفترة الأخيرة. ويزداد إرباك تعريف العدو عند جمهور اللبنانيين مع اختلاف المواقف العربية المتوزعة بين معارضة حادة لعملية حزب الله، وبين نقدها من جهة، وبين تأييدها بصورة إطلاقيه من جهة أخرى.

1- اغتيال الحريري يوجه فرضيات العدوان: صدمة اغتيال الحريري طرحت عدواً افتراضياً جاهزاً هو سوريا. ومن المعروف أن العدو الافتراضي الجاهز يجلب خطر تشجيع آخرين على ارتكاب الفعل، لسهولة تحويله إلى العدو المفترض. وهكذا جرى انتخاب سوريا كعدو، ودعم ذلك بحملات إعلامية ضخمة، حتى بات المتعرضون لحمولات غسيل المخ بمناسبة الاغتيال يبحثون عن دور سوري في الحرب الإسرائيلية الحالية، حيث يصعب على جمهور مصدوم امتلاك مرونة تحويل مفهوم العدو. والإرباك الحالي ينجم عن رغبة الحفاظ على مكاسب تعويضية عن اغتيال الحريري، ومعها رغبة تجنب العدوان.

2- تدرج العدوان: العدوان الإسرائيلي لا يمارس بالقوة نفسها على الفئات اللبنانية، حيث تروج الدعاية الإسرائيلية تحييد فئات معينة من اللبنانيين من عدوانها. وبغض النظر عن تلوينات لبنان الداخلية، فإن الصدمة تطال اللبنانيين بصورة متدرجة، حيث يمكن تصنيف الفئات المتعرضة للعدوان كالتالي:

- فئة مستهدفة بشكل أساسي، وهي تحديداً سكان الجنوب اللبناني بكافة أطيافها.
- فئة مستهدفة وفق ضرورات الحرب.
- فئة تعتقد بكونها محصنة، وتتعرض فقط للضرر المادي. وهذه الفئات تختلف في كل مظاهرات الصدمة، من الشعور بتهديد مباشر للحياة، ولغاية مشاعر الذنب لدى الناجين.

3- تراكمية الصدمة: تعرض اللبنانيون إلى كم متراكم من الصدمات المتلاحقة، بدءاً من الفوضى الأهلية عام 1958، مروراً بالحرب الأهلية الطويلة، ولغاية الاعتداءات الإسرائيلية المتلاحقة. ثم يأتي العدوان الأخير بعد صدمة الحريري، التي ترافقت مع حرب نفسية جعلت اللبنانيين يشكون في عمقهم الاستراتيجي العربي والإسلامي. ومن المعروف أن الصدمة التكرارية تحمل معها مجموع آثار الصدمات السابقة إضافة للصدمة الحالية.

4- الشيزوفرانيا اللبنانية: يأتي العدوان الحالي على أرضية شيزوفرانيا لبنانية ناجمة عن حرب نفسية

تلقي لبنان العدوان الإسرائيلي الأخير بعد قائمة مطولة من التهديدات الإسرائيلية والأميركية. وكان المدخل لهذا العدوان الإعلان الدرامي عن عودة إسرائيل إلى الساحة اللبنانية، فهي استبعدت خلال الحرب الأميركية الافتراضية التي بدأت مع / أو باغتيال الحريري، والتي استهدفت الدور السوري في لبنان. فقد جرت التعمية، ومعها الخلط بين الوجود العسكري السوري وبين الدور السوري.

هو خلط استوجب استنفار كل الخطط والحملات الإعلامية الأميركية المطبقة في لبنان. وكانت النتيجة خروج سوري، وانتظار عودة إسرائيلية، كنتيجة طبيعية للعرفان بدور الصديق الأميركي صانع لبنان الجديد. خاصة وأن الانسحاب الإسرائيلي اقتضته ظروف الضغط على سوريا، ومعها تجنّب جماعة 14 شباط تهمة التعاون مع إسرائيل، التي كان اختفاؤها ضرورياً في حينه. وبعد مضي الفترة اللازمة، وتعمق السياسة الجدد في مقاعد سياسية، عادت إسرائيل بصورة درامية عبر اغتيال الشقيقين مجذوب في صيدا. ولم يتحرك سياسة لبنان الجدد لهذه العملية قدر ممانعتهم لعملية حزب الله الأخيرة.

من الواضح أن الجدد يرون التغاضي عن قيام دولة عدوة بعمليات اغتيال وتجسس وغيرها. لكنهم لا يتساهلون مع اختطاف جنديين إسرائيليين. والواقع أن إسرائيل لم تعتد على أحد ينتمي إلى هؤلاء الجدد، بل على معارضيتهم.

الآن، وقد وقعت الواقعة، وأخطأ حزب الله خطأ لا يمكن تخيل الجدد يرتكبونه: ماذا نفعل؟.

فلنبدأ بتعريف العدو، وهو حاجة. فقد سمعنا من قادة الجدد أن إسرائيل لم تعد عدواً؟. وقال فريق منهم أنه يجب إسرائيل، وأكد أن إسرائيل هي خياره. وهي إعلانات متكررة نقلتها الصحافة الأجنبية عن قواد تظاهرات 14 شباط المتتالية. كما رأينا معارضة سوريا من قبل الجدد تصل إلى حدود إعلان العداء والتصفيح الجسدي للعمال السوريين على طريقة النازيين الجدد. فحق لنا التساؤل عن العدو.

بدايةً، تعايش أصحاب الخيار الإسرائيلي مع معاديه مسألة غير واردة، إلا بفعل إبادة. وإذا أصر هؤلاء على صداقة إسرائيل، فإن لذلك معنى واحداً، هو الابتداء بحرب أهلية جديدة. فإذا ما اكتفينا بالتكاذب القائم والمعلن عن اتفاق على اعتبار إسرائيل عدواً، فإن على جميع اللبنانيين أن يقفوا ضد العدوان الإسرائيلي.

تعريف العدو

يكون العدو محدداً بدقة في الحروب، وهو الذي يمارس فعل الاعتداء. ويحصل أحياناً، ونتيجة للحرب النفسية، أن تحصل انحرافات في هذا التعريف. وصولاً إلى التوحد بالمعتدي، ومحاولة تقمصه، لدرجة ترديد طروحات العدو، وتوجيه العدوانية نحو عدو بديل تحدده وتوحي به الحرب النفسية. وفي الحالة اللبنانية الراهنة ينعكس الانقسام السياسي بانقسام الموقف من العدو، فنلحظ المواقف التالية:

- موقف يحدد العدو بدقة، وهو إسرائيل المعتدية.
- موقف يحدد العدو، ويعتبر أن العدوان موجه نحو الفئة التي رفضت التوحد بالمعتدي، وبالتالي فإن هذه الفئة تحيد نفسها، وتعتبر أنها غير مقصودة بالعدوان الإسرائيلي، حتى لو أصابها ودمر لبنان. وبذلك ينحرف مفهوم العدو، من إسرائيل إلى الفئة المقاتلة لإسرائيل.
- موقف يعتبر إسرائيل حليفة، وهو موقف أصحاب الخيار الإسرائيلي من اللبنانيين، وعددهم متزايد في

وطن أبعد من بئر العبد ومارون الراس

مخاض العدوان على لبنان، وميلاد الشرق الأوسط «العنيد»

سعيد مبشور (❖)



وصدقية انتمائه الوطني، وحدود مشروعه التحرري، ورؤيته الأمامية، ومدى تأثير مسلكه النضالي في مختلف الحركات الإسلامية العاملة في المنطقة، وشبابها المتحمس للتغيير والإصلاح وحتى للمواجهة.

فحزب الله ينفرد من بين مكونات حركات السياسة والمقاومة الإسلامية العربية، بكونه التنظيم الأكثر حفاظاً على محورية الخطاب الوطني في أدبياته وتحليلاته، ومواقفه وعملياته، ورغم أن الحزب يشكل امتداداً حيوياً للمشروع الثوري الإيراني في المنطقة، إلا أن قياداته استطاعت بفعل صيرورة التجاذب السياسي والثقافي في لبنان أن تنسجم مع طبيعة التنوع التي تسم ثقافة هذا البلد وعلاقاته المتشعبة، بدءاً بالفسيقية المركبة في المجتمع اللبناني، من تعدد مصادر الولاء والانتماءات، إلى وجوده داخل رقعة جغرافية لا يمكن معها لهذا البلد إلا أن يكون جزءاً من أي حل، أو أي مشكلة، في إطار الصراعات التاريخية والإقليمية الدائرة هناك، الشيء الذي يجعل من لبنان بلداً مركزياً داخل أي مشروع أو مخطط، ترنو إليه القوى المتحكمة دولياً في قرارات الحرب والسلام، وإعادة توزيع مناطق النفوذ.

وليتواجد حزب الله وجود حقيقة، لا وجود مجاز، في هذا المحيط، لا بد له أن يكون طرفاً فاعلاً فيه، إذ إن الوضع السياسي في لبنان يفرض على أي توجه كان، إما أن يكون لاعباً أساسياً في الساحة، يساهم في تحريكها، ويؤثر فيها تأثيراً مباشراً، وإما أن ينزوي ويتراجع إلى المواقع الخلفية، لاعباً احتياطياً في ميدان سياسي شديد الحركة والتفاعل، كما وقع للعديد من الشخصيات والحركات.

وحزب الله هو جزء من الحركة الإسلامية، بامتداد جذري في التاريخ الإسلامي، يستمد أصلته من الانتماء إلى مدرسة آل البيت، التي هي مدرسة الفداء والجهاد والتضحية، قبل أن تكون مدرسة التقوقع والتعصب والشقاق، وهي مدرسة أعطت عبر تاريخها كما هائلاً من العلوم والمعارف، وكذا ملاحم التضحيات والإيثار.

ويستمد الحزب أصلته، أيضاً، من كونه حركة شعبية، جمعت بين مسلكين، قلماً نجحت في التوفيق بينهما حركة مماثلة، على الأقل في التاريخ الحديث، وهما مسلك الوجود السياسي الاجتماعي القائم والفاعل والمؤثر، ومسلك مقاومة الاستعمار بكل أشكاله، ومناهضة الوجود الأجنبي على أراضيها والأراضي المحيطة بها، خصوصاً والأمر يتعلق بخضم وعدو ونقيض استراتيجي، لا يمثل خطراً على حزب الله وحده، وإنما هو كيان يشكل تهديداً إقليمياً لدائرة البلدان المستهدفة من مشاريع ومخططات القوى الكبرى، ويشكل كذلك تهديداً للأمن والسلام العالميين، باعتباره بؤرة لزرع الفتن والحروب والخلافات بين مختلف المكونات في إطار العلاقات والمصالح الدولية.

وقد مكنته أصلته، وشرعيته هذه، من تبوأ موقع القاطرة، بالنسبة لمختلف قوى التصدي والممانعة في العالمين العربي والإسلامي، وهو الحزب الذي شكل الصراع مع العدو الصهيوني مادة وجوده الأساسية، إذ أن إعلان ولادته ارتبط أصلاً بهذا الصراع، فمما وترعرع في أجوائه الساخنة، وبالتالي فلا يمكن أن تنتعش حركته، وتتبلور مسلكيته النضالية، إلا من خلال ممارستها لدوره في المقاومة والفداء، وهي ممارسة تزيد ارتباطاً وتلاحماً بشعبه الصغير والكبير، ووطنه الأبعد من بئر العبد ومارون الراس، ولذلك فإن من يراهن على القوة لإخراج حزب الله من المعادلة السياسية والعسكرية في المنطقة، وإخراج حلفائه المتواجدين فيها، أو المحيطين بها، يكون قد وقع في وهم شديد، بقود حتماً إلى صراع عبثي وطويل الأمد، تؤول حتماً نتائجه وانتصاراته إلى أصحاب الحق الأصليين، شأن «حزب الله» في هذا، شأن كل حركات المقاومة والتصدي المنجذرة في أعماق الأرض قبل الإنسان.

لقد أدخلت حرب الثاني عشر من تموز المنطقة والعالم العربي والإسلامي برمته في منطلق علائقي جديد، قوامه الممانعة والمجابهة والتصدي، ضداً على كل مشاريع الهيمنة والتركيك والتفتيت، وعكساً لكل ما حيك ويحاك من إجراءات، وما يُهَيأ من أجواء، لبناء كيان مشوه تحت مسمى «الشرق الأوسط الجديد»، ولم يبق لقوى الشر والاستكبار من سبيل، سوى استخدام أدواتها وذماتها المتحركة في لبنان والمنطقة، من أجل تحويل النصر التاريخي المؤزر، إلى هزيمة فادحة، وإفساد ثمرة الدماء التي سالت على مزارع الكاتيوشا، وتصوير المسألة وكأنها كارتة عظمى حلت على الديار، ينبغي معها إلقاء سلاح المقاومة، واستغلال نتائج المعركة في بورصة الخذلان والصفقات، تمهيداً لتحقيق نصر موهوم لأطروحة أميركا وإسرائيل، يكسر شوكة العزة والكرامة، بعدما أثبت شهر المقاومة في لبنان الصامد أن العدوان الصهيوني أميركي المتواصل، لم يتمخض سوى عن ولادة شرق أوسط «عنيد» ■

والسياسي، عندما توحدت قلوب المسلمين من شيعية وسنة، حول شرعية المقاومة، وانمحت بذلك كثير من آثار المشروع الأميركي في المنطقة، والقائم أساساً على التقسيم الطائفي للمجتمع العراقي، كمقدمة لتصفية أي إمكانية للوحدة بين مكونات الأمة الواحدة، مهما كانت الخلافات في التفاصيل التاريخية والعقدية الموجودة بينها.

بل إن هذه الحرب أعادت التأكيد حتى على انتفاء الفوارق بين العرب، مسلمين كانوا أم مسيحيين، لأن طائرات العدو وقنابله العنقودية لم تفرق بين مسيحي ومسلم، أو غيرهما، عندما كانت تقصف المباني والمدن والأحياء والبنى التحتية والمرافق الحيوية، التي هي ملك كل الطوائف والأعراف والانتماءات اللبنانية.

وأفرزت الوقائع لدى حزب الله مفردات جديدة، لم يكن يستخدمها من قبل في الصراع، أو استخدمها على سبيل الضمن والإيحاء، وهكذا وجدنا قيادة الحزب تنقل المعركة في طفرة واحدة، إلى عموم العرب والمسلمين، إذ أن الحرب هذه المرة، وبكل مرة، ليست حرباً بين طرفين أو أطراف إقليمية، بل إنها حرب كل العرب وكل المسلمين، ضد كل الصهاينة وكل المعتدين، وبذلك يكون حزب الله قد راوح خطابه الوطني، ووسع من دائرة المعركة، لتشمل الوطن بمفهومه القومي والوحدوي والإسلامي، وتواجه أي عدوان من خارج هذا الوطن، ومحيط تلك الدائرة، واضعاً بذلك معادلة جديدة للصراع، قد تقود إلى الاستنتاج بأن ثمة اتجاهاً إلى توحيد المواجهة على مستوى الجبهة العالمية، خصوصاً وأن هناك فرقاً آخرين يخوضون الحرب نفسها، وإن كانت بصيغ ومشاريع ومفاهيم وأدوات مختلفة، مشكّلين من قوى وتيارات أخرى ليست بالضرورة عربية ولا إسلامية، تتناقض مصالحها مع مسالك السياسات العسكرية والاقتصادية الأميركية، والغربية على العموم، ورغم الاختلاف البين بين مشاريع هذه التنظيمات، كما قلنا، فإن موانع تحالفها الموضوعي تتضاءل وتتقلص، أمام حقيقة التقائهما على أكثر من هدف وسبيل ومحتوى.

وهو تحد، قد يدخل حزب الله في دائرة لا متناهية من الضغط الإقليمي والداخلي، حول طبيعة أهدافه ومراميه،

الجامعة العربية السيد عمرو موسى على شهادة وفاة كل العمليات والمبادرات الرامية إلى فرض «سلام القطعان»، ضداً على إرادة الأمة واتجاهاتها الشعبية.

وأثبتت مجريات المعركة تماسك الجسد الثقافي العربي والإسلامي وحيويته، رغم كل ما عاناه المثقفون من عقود القمع والرقابة والمصادرة، وخرج المثقف العربي عن صمته واستحيائه، عائداً إلى ذاته، كأداة تنوير وتثوير، وعنصراً «مستتيراً clairvoyant» في المجتمع، كما سماه المفكر الإيراني الراحل علي شريعتي، يؤدي دوره في «قيادة الحركة في المجتمع المتوقف»، كما وصفه بذلك السيد محمد حسين فضل الله، ويقوم بوظيفته في «تحويل الوجد إلى طاقة»، في تعبير دقيق للشاعر العربي الكبير محمود درويش.

فيما كان رجال ونساء الصحافة والإعلام في مقدمة الجبهات، ينقلون تفاصيل العدوان، وحقيقة ما يجري على الأرض، وأعادت قنواتنا وصحافتنا إلى أسماعنا مرة أخرى تعابير مثل «الكيان الصهيوني»، ومفردات العدا لأميركا وأذئاب وأتباع وحلفاء أميركا.

وشكل الموقف الإيجابي من استبسال رجال حزب الله، إجماعاً استثنائياً، توحدت حوله كل القوى السياسية والاجتماعية باختلاف مشاربها، وخرجت القيادات والقواعد اليسارية والاشتراكية والقومية والإسلامية جنباً إلى جنب، في تضامن غير مشروط مع الشعب اللبناني، وفي دعم عفوي للمقاومة الإسلامية بأرض الجنوب، تهتف بصوت موحد مع الجماهير الشعبية العريضة، استنكاراً للعدوان الصهيوني، وشجباً للموقف العربي الرسمي، واستنهاضاً لروح المقاومة والفداء التي كان بعض بريقها قد خبا على إيقاع مشاريع التصفية والتسوية الغير متوازنة.

وأحيت الحرب دور العلماء المسلمين في الوقوف ضد كل محاولات القضاء على ملامح الهوية الإسلامية، فأجمعوا على وجوب نصرته المقاومة، ووقفوا ضد كل الأصوات التي انبرت بالفنوى - بوعي أو بدونه - لخدمة مشاريع الاحتلال وحلفائه.

وفي استدارة استراتيجية لافتة، حققت معركة لبنان، اختراقاً لكل محاولات تفتيت الأمة، وتشتيت وعيها التاريخي

انتهى العدوان الصهيوني على الأراضي اللبنانية، بفشل ذريع للنهج الدموي الذي هو اختيار أصيل في سياسات الدولة العبرية إزاء دول وشعوب المنطقة، وانطوت بذلك صفحة مريرة من تاريخ الشعب اللبناني البطل، واجه فيها أسوده المقاومون أعتى الجيوش والآليات بشجاعة نادرة، برهنت على أن الخائفين من فزاعة التفوق الإسرائيلي وهمون، وأن الخوف الكامن من هذا التفوق مجرد حالة ذهنية ونفسية تكونت إثر الإخفاقات المتتالية التي عاشها النظام الرسمي العربي في مواجهة المشاريع الصهيونية المدعومة بالخلفية الاستراتيجية الأميركية.

وأشرت نتائج الحرب على معطيات جديدة في أدوات الصراع وخلفياته، إذ أن المعركة هذه المرة اندرجت بشكل واضح ومباشر في سياق الفوضى الأميركية «الخالقة»، الهادفة إلى إعادة ترسيم خارطة العالمين العربي والإسلامي، وفق معادلة قوامها السيطرة الكاملة على كل ما فوق الأرض، وتحت الأرض، من خيرات ومقدرات وطاقات بشرية وطبيعية. وخلصت الحرب إلى عنوان كبير، مفاده أن المشروع الصهيوني برمته قد آل إلى الهاوية، فلا الوطن القومي اليهودي قد أرسى قواعده بشكل نهائي، ولا أرض الميعاد الفلسطينية تصهنت، ولا أهل النيل قد سلموه، ولا ضفاف الفرات بسهلة المنال، مهما تعددت الجيوش والتحالفات، ومهما انخرط في ذلك الخونة والمرجفون والمتأمرون.

وبرهنت صواريخ المقاومة، وآليات الردع العسكرية المحطمة لأسطورة الجيش الذي لا يقهر، على أن أي توازن عادل في المنطقة، لا يمكن أن يمر دون وجود جيوش عربية قادرة، تمتلك أسباب وإرادة القوة والمواجهة، تشكل المقاومة الشعبية إحدى روافعها ودعامتها الأساسية، وإن السيادة الحقيقية والاستقلال التام لا يمكن أن يتحقق دون المرور على درب التحدي والصمود و«المغامرة».

وشكل العدوان البربري على الشعب اللبناني، إيذاناً رسمياً باستحالة الحديث عن أي عملية «سلام» مزعوم في ظل الظروف والتوازنات الإقليمية القائمة، ووقع أمين عام

«المواطنة اليهودية الإسرائيلية»

الثكنة الاستيطانية وأمن الشق الإمبريالي

علي العائد



- «إسرائيل في خمسين عاماً. المشروع الصهيوني من المجرّد إلى الملموس».
- د. الياس شوفاني.
- دار جفرا - دمشق 2002.
- ثلاثة أجزاء (1800 صفحة).

حول خطط بن غوريون لـ «تصوير لبنان» منذ عام 1954، عبر إثارة صراع لبناني داخلي من لا شيء. وكانت تلك الخطط تنطوي على تقسيم لبنان وإخضاعه للنفوذ الإسرائيلي. وذلك قبل ظهور الفلسطينيين على أرضه بأكثر من 15 عاماً.

وقد أدت هذه السياسة إلى إدخال التجمع الاستيطاني في حلقة مفرغة من عقلية الحصار التي تغذي العدوان والعدوان الذي يعمق عقلية الحصار.. ووصف موشيه دايان (1915 - 1981) عقلية الحصار هذه بأنها (الملف الحيوي لنا.. الذي يساعدنا على الاحتفاظ بدرجة عالية من التوتر في إسرائيل) كما داخل الجيش. ومن أجل حفز الشباب على الذهاب إلى النقب، علينا أن نصرخ أنه في خطر).

ويوضح دايان لماذا يرفض ترتيبات الأمن الحدودية التي تطرحها الدول العربية المجاورة، أو الأمم المتحدة، ولماذا يعارض قبول الضمانات الأمنية الرسمية التي تقترحها الولايات المتحدة، بقوله: «إنها تقيد أيدينا.. وتجعل الأعمال الانتقامية التي نقوم بها غير مبررة».

نذكر أن «إسرائيل» نالت اعتراف الولايات المتحدة في 14 أيار/ مايو 1948، وكانت السبابة إلى ذلك، ولم يتأخر اعتراف الاتحاد السوفياتي سوى إلى 18 أيار/ مايو 1948. وفي أيار/ مايو 1949 نالت «إسرائيل» عضوية الأمم المتحدة، فحاولت التغطية على ارتباطها العضوي بالمعسكر الرأسمالي الغربي من خلال طرحها نفسها محايدة على الصعيد الدولي، مستفيدة في ذلك من توافق الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، رغم تصاعد الحرب الباردة بينهما، على تأييد إقامتها «كدولة» والاعتراف بها.

وهناك تفاصيل كثيرة، يصل بعضها إلى درجة المفاجأة في دقة التفصيل، وعدم المباشرة، فالملوّف يقدم مصنفاً مرجعاً، أكثر مما يقدم خطاباً منحازاً.. والمنصف يستطيع قراءة الحدث وراء الحدث، ومن خلال ربط منطقي تاريخي مشفوع بالوثيقة والمرجع، يمكن القول إن تهويد فلسطين، سواء بالمهاجرين اليهود، أو بتغيب الشعب الفلسطيني، هو ركن أساسي في أمن «إسرائيل» الاستراتيجي. ■

الصهيوني، وبين حماسة الجماعات اليهودية له، إن دل على شيء، فعلى الطبيعة الإمبريالية لهذا المشروع.

وهناك جملة مزاعم صهيونية بشأن القومية اليهودية والحق التاريخي في فلسطين، والدعوى الاسترجاعية في الأجواء الثقافية الأوروبية، والمسألة اليهودية ومجمل عناصرها، وردّات الفعل عليها، والإنجازات العملية التي حققتها الصهيونية، لا يمكن أن تعزى إلى الفعل اليهودي الذاتي، انطلاقاً من الطروحات المزيفة للتاريخ، ولا إلى التنظيم الداخلي فحسب، بل إلى الديناميات الحقيقية لتاريخ أوروبا في القرن التاسع عشر، وقبل كل شيء. ومن هنا تبرز أهمية دراسة عناصر الفكرة الصهيونية، وكيف تمّت بلورتها، ومن هي القوى صاحبة المصلحة في ترويجها والعمل على تجسيدها.

تهويد فلسطين

خلافاً لما تروّج له الرواية التاريخية الصهيونية، فقد أولى قادة العمل الصهيوني أهمية للوجود العربي في فلسطين، فقد أدركوا أن لا مجال لتحقيق أهدافهم بوجود الشعب الفلسطيني على أرضه، فكان ترويج مقولة اللورد شافتسبري (1801 - 1885) «أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض».

ومن الواضح، واقعياً، كذب هذا الادعاء، فما يجري من تهجير للفلسطينيين منذ عام 1948 مروراً بحرب 1967، ومخيمات اللاجئين داخل فلسطين وخارجها تكذب هذا الادعاء، وبعد أكثر من قرن على بدايات الاستيطان الصهيوني، وخمسين عاماً على الإعلان عن قيامها، لا تضم الدولة اليهودية حتى نصف يهود العالم. والمستوطنون فيها لا يزالون بحاجة ماسة إلى دعم يهود الشتات، وخاصة في الولايات المتحدة.

والفارقة أن عدد المستوطنين في عام 1946 كان 608 ألف نسمة، ووصل إلى 716 ألف عام 1948، بينما تقلص عدد السكان العرب في الفترة نفسها من 900 ألف نسمة إلى 165 ألف نسمة، وأصبح اليهود أكثرية بنسبة 86٪ والعرب أقلية بنسبة 18 ٪ وهي النسبة التي حافظ عليها العرب في «إسرائيل» إلى الآن، على الرغم من موجات الهجرة اليهودية التي ضاعفت سكانها اليهود حوالي سبع مرات.

وهناك على مستوى الارتباط العضوي بين الصهيونية والإمبريالية جملة حقائق تصاف إلى كون «مواطني إسرائيل» هم مواطنون في بلدانهم الأم، ومنها أن ازدواج الهوية - الجنسية في حالة اليهود - «الإسرائيليين» يجعلهم مواليين لمصلحتهم الاقتصادية، ويفعلون كل شيء من أجل تحقيق هذه المصلحة وحين لا تتحقق هذه المصلحة، يتلاشى هذا الولاء، سواء كان لـ «إسرائيل» أو للبلد الأم. كذلك، يجد الدارس لتاريخ الدولة الصهيونية أن بحث قادة «إسرائيل» عن ذرائع، أو اختلاقها، للاعتداء على الفلسطينيين والعرب، هو قضية استراتيجية، ونفسية، في أن معاً، فهم يدافعون عن أنفسهم من وجهة نظرهم، بحروب واعتداءات استباقية، وافترضية، ووقائية.

واقتمادياً، قدمت الولايات المتحدة منذ عام 1948 إلى «إسرائيل» 43 مليار دولار، عدا المساعدات العسكرية، والقروض، التي توفر حقناً إضافياً في الاقتصاد على شكل وظائف، تكنولوجيا، وزيادة في الإنتاج، يضاف إلى ضمانات القروض والمساعدات العاجلة، والأقنية السرية للاتفاقات التي لم يتم الكشف عن تفاصيلها السرية. كما أن هناك تفاصيل عن السياسة الخارجية لـ «إسرائيل» وعلاقتها بالدول الغربية الكبرى اقتصادياً وسياسياً، إضافة إلى العلاقات مع دول أميركا اللاتينية وأفريقيا السوداء وآسيا وكندا. والسياسة الداخلية، السكانية والاقتصادية والتعليمية.

أما أمن الشق الإمبريالي فيتوقف على العدوان الناجح، حيث تكشف يوميات موشيه شاريت أن المؤسسة السياسية العسكرية في «إسرائيل» لم تكن تؤمن جدياً بوجود تهديد عربي لأمنها الاستراتيجي. كما تكشف أن احتلال غزة والضفة الغربية كان جزءاً من مخطط بداية الخمسينات، وليس عملاً دفاعياً في وجه التهديدات العربية، كما تدعي الرواية «الإسرائيلية» الرسمية لتأريخ تلك الفترة.

وكذلك، فالعدوان «الإسرائيلي» على لبنان بذريعة مساعدة المسيحيين ضد المسلمين، أو الوجود الفلسطيني المسلح على أرض لبنان، أو الوجود السوري في لبنان، أو المقاومة اللبنانية للاحتلال، أو حماية المستوطنات الشمالية.. إلخ - هو أيضاً مخطط «إسرائيلي» مبكر جداً. فيوميات شاريت توفر الوثائق

وبغض النظر عن حجم هذا الاعتداء... وكمدخل نفساني لذلك، لا يجد «المواطن الإسرائيلي» أنه آمن إلا إذا أثبت قدرته على القتل!

والبارز في ذلك هو سلوك «إسرائيل» المعروف بعدائه لحركات التحرر في المنطقة والعالم، وكذلك لقوى السلام والتقدم على الصعيد الدولي، وتأييدها للأنظمة الفاشية والقمعية، وانسجامها مع البؤر السياسية والاقتصادية الأكثر رجعية في المراكز الإمبريالية، الأمر الذي يؤكد أيضاً طابع الثكنة الاستيطانية فيها.

وتلك الثكنة تحتاج إلى شريان حياة تمثل في المستوطنين وأبنائهم، وفي المهاجرين الجدد، وبدون ذلك لا تستطيع الثكنة إنتاج وإعادة إنتاج الفعل اللازم لأداء دورها الوظيفي، الذي في غيابه تفقد مبرر وجودها، على الأقل من زاوية نظر الشريك الأكبر فيها.

وهذا الشريك يتوقع من هذه الثكنة، على الدوام، النجاعة العالية في الأداء، أي القتل والاعتداء بشكل مستمر، وليس بالضرورة أن يصل ذلك إلى مستوى شن حرب. كما يتوقع الشريك من الثكنة الحفاظ على نوع من التوازن القلق عسكرياً، وسياسياً. يتبع (لشريك) لعب دور الوسيط الناصح بالتعقل وضبط النفس.

وبشكل عام، على الثكنة أن تبقى مشروعاً مربحاً، مادياً وسياسياً، خاصة بالنسبة إلى المركز الذي يقدم الدعم، من قروض، ومنح، ومساعدات اقتصادية، وعسكرية، إضافة إلى اتفاقات تجارية واقتصادية أعطت «إسرائيل» صفة الشريك الكامل، أو الدولة الأكثر رعاية كشريك تجاري، وذلك على قاعدة اعتباراته ومعاييرته الرأسمالية في الكلفة والمردود، والعرض والطلب، وإلا انقلبت الثكنة من زخر إلى عبء. ومع ذلك فهي حسب أرقام 1998 مازالت تزداد تبعية للبلد الأم، بواقع المزيد من الحاجة إلى الدعم المادي منه. وعدا الهبات التي تلقفتها، والتي بلغت عشرات مليارات الدولارات، فإن مديونيتها الراهنة تساوي مجمل الدخل القومي لها، فيما تدعي حتى ما قبل انتفاضة أيلول 2000 أنها في ذروة ازدهارها الاقتصادي.

البراءة الدولية

فضلت الصهيونية السياسية انتزاع «براءة دولية» تمكن اليهود من الهجرة الجماعية، وإقامة دولة يهودية، على التعلق بأهداب القيم الدينية التقليدية، ورأت في اليهودية مسألة ثقافية وقومية، الأمر الذي اعتبره الحاخامات محاولة وحقبة لتحدي الإرادة اليهودية. فقد كتب الصهيوني الاشتراكي نحمن سيركن (1686 - 1924) في عام 1901 بأن الجماهير اليهودية كانت «تبدو سخيفة بجهلها، وظلاميتها الأرثوذكسية ووثنيته التلمودية». وقال سيركن بأن الأرثوذكسية اليهودية «التي وصفها هيني بشكل فذ على أنها ليست ديانة، وإنما مصيبة». ولذلك كان سعي العلمانيين الصهيونيين يتجه نحو جعل اليهودية «رابطة قومية» وليس دينية، وركزوا على إنقاذ اليهود دون اليهودية، فاصطدموا بنفوذ ومعارضته لنزعات الخلاص المشيحية، قبل مجيء المسيح «المسيح» وخشيتهم من عواقبها.

فكان اعتراضهم لاهوتياً، لاعتقادهم أن حال اليهود في شتاتهم هو قضاء الله، والسعي إلى تبديله خارج الإرادة الإلهية كفر، ولا طائل تحته طبعاً، وربما يجزّ عليه الكوارث، كما حصل بعد حركة شنتاي تسفي (1665 - 1667) ورأى هؤلاء في الصهيونية محاولة لعكس مسار التاريخ اليهودي، وبالتالي، فدعاتها هم «أنبياء كذبة» و«مروجو أضاليل».

وهذا دليل على ارتباط مصالح المشروع الصهيوني والثكنة، السياسي، مع المصالح الاستعمارية الثابتة والمتغيرة، وكذلك الحرص على تأجيج حالة التوتر بأقل كلفة ممكنة، فحضور «إسرائيل» كوكيل لتلك الدول يعطيها ميزة حماية مصالحها التي تتفق، غالباً، مع مصالح «البلد الأم».

فالصهيونية لم تنبع من أعماق الجماعات اليهودية، بل من تقاطع مصالح الفئات الأوروبية، السائدة، مع رغبات البرجوازية اليهودية في أوروبا الغربية، للتخلص من الفائض البشري. وقام دعاة الصهيونية من أمثال هيرتسل، وغيره، بمهمة التجسير بين هذه المصالح، وحاولوا توظيف المهاجرين اليهود المشردين من أوروبا الشرقية في خدمة مصالح دولهم الرأسمالية.

والفارق الكبير بين تأييد الدول الكبرى للمشروع

لا تصحّ المقابلة بين تناقض الحق الفلسطيني - العربي، مع الباطل الصهيوني - «الإسرائيلي»، بمعنى تحول المشروع الصهيوني المجرّد إلى ملموس، في مقابل تحول المشروع الفلسطيني - العربي من الملموس إلى المجرّد، فالوقائع على الأرض، الثابتة في فترة أكثر من خمسين عاماً، غير ثابتة في المدى الاستراتيجي، تاريخياً، إذ لا تشكل جزئية الخمسين عاماً حقيقة ثابتة لا يمكن تغييرها في المدى المنظور، ناهيك عن المدى الاستراتيجي. وهنا قد لا يصح أيضاً، الإقتصار على المعنى الأخلاقي، فقط، للصراع العربي - الصهيوني، فلموازين القوى قوانين تغيير تصاف إلى مسألة التثبيت بالحق التاريخي من البحر إلى البحر. في هذا الكتاب («إسرائيل» في خمسين عاماً - المشروع الصهيوني من المجرّد إلى الملموس) لمؤلفه الدكتور الياس شوفاني، بحث يستوفي شروط الإحاطة الأكاديمية بوضوح المنهج - وغزارة المعلومات، والتحليل، والحياد الأكاديمي، إذ تكفي مصادر المعلومات الصهيونية، أو الغربية المحايدة، وغير المحايدة، لتأكيد كل ذلك. وشوفاني في هذا الكتاب - المرجع - المصنّف يعفينا من قراءة أو سماع خطبة جديدة عن الحق الفلسطيني - العربي - الإسلامي في فلسطين، ليقدم مراجعة شبه مكتملة تغطي خمسين عاماً من الاحتلال الصهيوني لأرض فلسطين، فينتهي البحث عند العام 1998.

يقول الدكتور شوفاني: للمشروع الصهيوني، كما جرى تصوره، منذ انطلاقة، أبعاد ثلاثة: فلسطيني وعربي ودولي. أما البعد الفلسطيني، فهو المتعلق ببناء «القاعدة الآمنة» للمشروع، سواء للاستيطان أو لآلة العدوان، في فلسطين، قلب العالم العربي. أما البعد الثاني فهو العربي، المتعلق بصلب المشروع الإمبريالي العام إزاء المنطقة والهيمنة على شعوبها والسيطرة على مواردها، ودور «الثكنة الاستيطانية» في ذلك.

والبعد الثالث هو الدولي، المتعلق بالصلة التاريخية بين الصهيونية العالمية والاستعمار الدولي، إذ نشأت الأولى في حاضنة الثاني، وظلت مرتبطة عضويًا به، ولا فكاك لها منه، وبالتالي تسخيرها في خدمته على الصعيدين - الشرق أوسطي والكوني.

وبناء على ما تقدم، فإن الأمن الاستراتيجي الأعلى للمشروع الصهيوني، وبالتالي لـ «إسرائيل»، يقوم على مرتكزات ثلاثة، هي:

- 1- أولاً - العلاقة الخاصة والمتميزة مع «البلد الأم».
- ثانياً - القاعدة الآمنة والمسيطر عليها.
- ثالثاً - العدوان الناجح على الأمة العربية.

وهذه المرتكزات هي عناوين كبيرة للجزء الأول من الكتاب الموسوعي، وهي مقدمة وأقية، يمثل كل منهما بحثاً مزوداً بكثير من المراجع والإحصاءات، فهي تأريخ مفصل يكاد يصل إلى تسجيل يوميات المخطط الصهيوني، من آراء آباء المشروع الصهيوني (المنظمات والأفراد)، إلى كتابات آباء «إسرائيل» «المؤسسين»، وإلى ردود أفعال الدول الكبرى في المنطقة العربية، والدول الأوروبية، وصولاً إلى تقدم الولايات المتحدة كراعية لـ «إسرائيل» في ما بعد الحرب العالمية الثانية. وقبل ذلك يدل مسار الأحداث في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على وجود ظاهرتين استراتيجيتين:

- 1 - انحلال السلطة العثمانية، وأثر ذلك في الأرض الواقعة تحت حكمها.
- 2 - تكالب الاستعمار الأوروبي على تقسيم أراضي السلطة.

وكذلك هناك ظاهرتان دخلتا طبيعة الحال في تناقض تناحري، لتنفى إحداهما الأخرى، وهما: ظهور الحركة القومية العربية، وبروز الحركة الصهيونية السياسية.

ويبرز دور الثكنة الاستيطانية ومركزيتها في المشروع الصهيوني، من خلال التمعن بالمحطات الرئيسية على طريق إقامة «إسرائيل» ومن ثم استكمال بنائها الذاتي، وإنجاز دورها الوظيفي، وربط ذلك بمجريات الأمور في فلسطين والوطن العربي، كما من خلال النشاط «الإسرائيلي» على الصعيد الدولي، خدمة للبلد الأم.

ووجد ذلك تأكيداً في استعراض القوة الذي قام به الجيش «الإسرائيلي» بعد تسميته بجيش الدفاع، فكانت معظم حروبه خارج أرض فلسطين، ووصلت إلى المفاعل النووي العراقي (تموز)، وقبل ذلك اشتراكها في العدوان الثلاثي، ومن ثم حرب 1967، وحصار بيروت 1982، إضافة إلى ما لا يحصى من الاعتداءات والاعتقالات في دول عربية وأوروبية، وعمليات التجسس، وخرق الأجواء، وضم الجولان المحتل، الخ. فالدور الوظيفي للثكنة يثبت وجوده من خلال الاعتداءات «الإسرائيلية».

شرق وغرب: الشرخ الأسطوري العظمة لا يمكن إلا أن تنذر بأفول وشيك



خارجه. وهذا ما يطرح التساؤل عما إذا كانت إعادة الاعتبار القوية لدور الدين في الأبحاث والتحليلات انتصاراً للثقافة الأنجلوسكسونية المطبوعة بالبروتستانتية، وتمسكها بالنماذج التوراتية الأساسية، أم أنها ليست إلا نتيجة رسوخ سوسولوجيا فيبر حول أهمية الأديان في الأذهان، أم مزيجاً من الاثنين معاً؟
الاستشراق

يفترض نقد الخطاب الاستشراقي وجود عداء إرثي الطابع بين الشرق والغرب، ما يعني صعوبة تفكيك الأسطورة المنسوجة حول الشرخ بين الشرق والغرب، فهذا التفكيك لا يهدف إلى تأجيج العدا، بل الحد منه، وإظهار أثره المشؤوم في اللاوعي الجماعي الذي يرتوي، رغم التطور المزعم للعلمانية، من معين النماذج التوراتية الأولى، وهذا ما أظهره إدوارد سعيد في كتابه (الاستشراق).

وفي ما يتعلق بتفسير ظاهرة الانفتاح التي ميزت الحضارة الإسلامية الأصلية، فالسبب الأول هو احترام النبي للتاريخ التوراتي، حيث لم يشكل إسلام النبي محمد قطيعة مع الأديان التي سبقته، بل كان استمرارية واستكمالاً لفكرة التوحيد، ومحاولة لتعزيزها بعد أن أخفق كل من اليهود والمسيحيين في الحفاظ على الفكرة التوحيدية على أكمل وجه.

والسبب الثاني لانفتاح الإسلام هو عدم وجود إكليروس (طبقة رجال الدين) في الإسلام.

لكن الإسلام بعد ما حدث في الجزائر، خاصة، وازدياد عدد وحجم الجاليات الإسلامية في أوروبا، أصبح يثير مخاوف الغربيين، فهو قنبلة ديموغرافية تحاصر الغرب. ماذا يفعل الغرب، إذن، حيال ذلك؟

جزء من الإجابة موجود في المسار المستقبلي لتطور الفكر الغربي والسياسة الدولية. فالثقافة الغربية لا يمكن توقع ردود فعلها، لأن طابعها الأساسي هو بعدها الجدلي والتناقضي، وصعوبة إيمانها بقناعات ثابتة، وكذلك طابعها النضالي والأيدولوجي الذي اتسمت به منذ عصر النهضة: خطاب نرجسي للذات وتحقيري للآخرين.

النظام الدولي

مر الغرب بحروب أهلية وقومية ودينية سبقت الحرب الباردة، من المجازر التي تعرض لها العجم، إلى الإبادة التي تعرض لها هنود أميركا، إلى إنشاء دولة «إسرائيل».

ثم زالت الفقاعة الاقتصادية لنظام العولمة، وانتقلت إلى خارج الغرب: المكسيك (1994)، جنوب شرق آسيا (1997)، روسيا (1998)، تركيا والأرجنتين (2000)، فقط كانت الصين والهند خارج المعادلة، فالهند حافظت على نظامها الديمقراطي، والصين بقيت مجتمعاً معقداً ومرشحاً لمزيد من الفروقات الاجتماعية والمناطقية.

هذا بينما تلقى الشرق والإسلام نار انفجارات الغرب ما بعد أحداث أيلول، فالغرب الذي يهوى إطفاء الحرائق بعد إشعالها يخترع الذريعة التي تسمح له بلعب دور المنقذ، فكيف إذا تجرأ أحدهم على اختراق حدود نفوذه! وهكذا حل «محور الشر» محل «إمبراطورية الشر» المنهارة (الاتحاد السوفياتي).

إذاً، فالشرخ بين الشرق والغرب هو أسطورة أو وهم، فلا أحد يستطيع الإجابة على السؤال: أين حدود الشرق وحدود الغرب، وهل للشرق، أو الغرب سمات أبدية، سرمدية، لا تتغير؟

يقع هذا الكتاب في سبعة فصول وخاتمة (215 صفحة).

والدكتور جورج قرق مفكر وكاتب وسياسي واقتصادي لبناني. خبير اقتصادي في كل من بيروت وباريس والجزائر. عين عام 1998 وزيراً للمالية اللبنانية في حكومة الدكتور سليم الحص. يهتم بالكتابة حول أزمة الهوية في كل من الشرق والغرب، وقد نشر العديد المؤلفات الفكرية والاقتصادية، والسياسية، التي ترجم بعضها إلى لغات مختلفة.

لكن الفكر الغربي لا يتورع في كل مناسبة عن الاستنجااد بالدين والقيم الدينية لشرح كل كبيرة وصغيرة في حياة الشعوب، والغرب هو نفسه أول من نجح في الخروج من الرؤية الدينية للعالم والفكر الميتافيزيقي. ويتساءل الدكتور قرق «فما لنا، إذاً، بخلط الدين أو العرق بكل كبيرة وصغيرة».

فردانية الغرب والهوية

ترجع مصادر الفكر الغربي التقدم الذي أحرزه الغرب إلى المبادرة الفردية، والرشدانية الغربية، التي أنتجت النظام الرأسمالي، وقد نسيت ذاكرة الغربيين خمسة عشر قرناً من جبروت الكنيسة، عندما كان الفصل بين الديني والزمني لا وظيفة له إلا تأكيد أسبقية الديني على الزمني.

فالديني المسيحي - اليهودي في الحضارة الغربية حاضر دائماً، وخاصة في البروتستانتية، وقد دشّن توماس جفرسون عام 1805 ولايته الثانية بابتهاج إلى «إله إسرائيل».

وعلى المستوى السياسي ينظر إلى الشرق كقنبلة ديموغرافية ستحاصر الغرب المسيحي الذي يتناقض عدداً. فهذا الغرب الغارق في البلوى والنعيم، المتأرجح بين ما يدعيه من رشدانية، ومن «قدسية رسالته»، هو الغرب المحصن ذو السراييد الفكرية المخيفة التي افتضحت بعد الحادي عشر من أيلول / سبتمبر. وانظروا إلى سيرج موسكوفيتشي يقول «ها هي القوة (أي قوة الغرب) محاصرة بالمشاعر نفسها التي يثيرها الديني من إجلال وخشية!».

كما أن الثقافة الغربية تقول، بسهولة قل نظيرها، الشيء ونقيضه في آن. ويستطيع مفكرو الغرب الكبار أن يرفعوا إلى قمم المعرفة والفكر، كما يمكن أن يرموك في مثالب الأفكار المسبقة الزائفة والمبتذلة. فالثقافة الغربية تقوم بعمل دؤوب ومستمر لبناء، ومن ثم تفكيك ما تنتجه.

وهنا لم تغفل إضافات علم التحليل النفسي، والأنثروبولوجيا، والسوسولوجيا، إلى الفكر النقدي، في مجال دراسة الظاهرة الدينية والعرقية، في فرض مناخ علمي موضوعي يقلل من شأن المد الجارف للخطاب النرجسي للهوية المتداول في الغرب، كما في

الأوروبي الاستعماري، من المغرب حتى آسيا الوسطى المسلمة. لكن هذا الشرخ بين الشرق والغرب لا يقتصر على الشرق المسلم، فالخطر الأصغر هو، أيضاً، عالم غريب بالنسبة للغرب، وإن تراجع هذا الشرخ مع النجاحات الاقتصادية المذهلة للعرق الأصفر.

أما مصدر النظرة التحقيرية الغربية فهو عجز العرب عن صد الغزو العسكري منذ غزو نابليون لمصر عام 1798، إلى الغزو الصهيوني لفلسطين، إلى حرب الخليج الثانية 1991، ومن ثم الثالثة عام 2003.

وكان الأكثر خطورة هو الأيديولوجيا الآرية، والخرافات الجرمانية التي استعدها الموسيقي رتشارد فاغنر كشكل أعنف لمعاداة السامية، وقد سعت النازية إلى إثبات الشرخ الوهمي في الواقع الفعلي. وفي السنوات الثلاثين الأخيرة جرى دمج اليهودي في الثقافة الغربية على حساب إقصاء متعاطف للإسلام، وتكريس لدولة «إسرائيل»، مع تثبيت وهم أن العرب واليهود لا يمكن إلا أن يتفاهموا في فلسطين لأنهم «أخوة» في العرق السامي، وهذه الفكرة الأخيرة يراها الدكتور قرق في مسار «فرنجة» كل الثقافات.

ويكفي أن نسأل هنود الأميركيين، يقول قرق، عن رأيهم في الحرب الدينية والأخلاقية، التي صيرتهم، باسم المسيحية، كتلة من التعاسة والشقاء.. فهل كان هناك في أميركا شرق وغرب؟

تفوق أوروبا

رأى ماكس فيبر أن تقدم الرأسمالية الغربية ارتبط مباشرة بالبروتستانتية، كما رأى رينان أن تخلف الشرق ناتج عن «بلادة» الذهن السامي. من البديهي أن الرد على ذلك يأتي من استحالة فهم النهضة دون غوتنبرغ، ومايكل أنجلو، وميكافيللي، وسبينوزا، وديكارت، وغاليلي، وغيرهم، وهم أبعد ما يكونون عن البروتستانتية وفوراتها الأصولية المسعورة في المراحل الأولى الثورة الصناعية، آل بها الأمر إلى أن تصبح القوة العظمى في أوروبا... والنهب الاستعماري لا يفسر وحده ازدهار أوروبا، فسبب انحطاط إسبانيا، الذي جعلها أفقر بلدان أوروبا، كان النهب الاستعماري، والدماء التي أراقتها فرنسا من دماء بعض الشعوب لم تجن منها فرنسا فائدة اقتصادية حقيقية.

(شرق وغرب: الشرخ الأسطوري) عنوان يظهر على الغلاف ذي الوظيفة العضوية، والذي يضم صورتين متنافرتين إلى أبعد الحدود، وبالغنايات (خلفية سوداء لصورة المسلم - سماء زرقاء وخضرة وبناء جميل خلف رجل غربي)، (غطاء رأس أو عمامة كبيرة وثقيلة، ووجه بلحية كثة - غطاء رأس خفيف مع شعر مهذب ووجه حليق)، (نظرة ساهمة لا تدل على داخل صاحبها - نظرة عميقة وواقفة ومتفائلة)، (خنجر كبير يضعه في حزامه - يد تحمل صليباً ووردة وريشة للكتابة).

صور كأنها طالعة من ألعاب الفيديو وأفلام الخيال العلمي، مقرونة بمشاهد من «وسترن» توراتي يليق به عنوان: طالبان أو شغف الرعب المقدس. هكذا يصف الدكتور قرق رمزية الصور التي أنتجتها الأحداث منذ اعتداء الحادي عشر من أيلول / سبتمبر. لقد أفرز الاعتداء صورة حادة في تناقضاتها: نحن والآخرين... نحن «المتحضرين» وهم «البرابرة». وهناك من يظن أن هذا الشرخ تمت السيطرة عليه في القرن السابق، من خلال الحديث عن عالم متطور وآخر متخلف، لكن طروحات شبنغلر وتوينبي التي أعلنت موت الحضارة الغربية، أو عبرت عن حدس بشأن المستقبل القاتم للغرب، ستجد مصداقية في صور الحادي عشر من أيلول / سبتمبر.

ومن هنا يدعو الدكتور قرق إلى النضال من أجل الإبقاء على الحس النقدي والسخرية، والإبقاء على المثالية، والفصل بين المهمات البوليسية التي تحارب محاولات زعزعة المجتمع، والمهمات الفكرية الهادفة إلى بناء عالم أفضل، ذلك أن الجمع بين هذين النوعين. تعزيز للمخاوف والهواجس التي أثارها جورج أورويل في روايته (1984).

الشرخ الوهمي

حاصر الإسلام أوروبا مرتين، الأولى باحتلال إسبانياً غرباً، والثانية عند بلوغه مشارف فيينا شرقاً (العثمانيون). كما حاصرت أوروبا، بدورها، الشرق مرتين، أولاً مع حملات الصليبيين، وثانياً مع الغزو

حرب تموز في لبنان والاتجاه المعاكس...

بين الثاني عشر من تموز 2006، الرابع عشر من آب 2006 مسافة زمنية قصيرة نسبياً، لكنها تختصر كل التاريخ...

إنها المسافة الزمنية الفاصلة بين النصر والهزيمة، بين الإحباط والأمل، بين الخوف والإقدام، بين الشك واليقين، بين القلق والطمأنينة، بين التراجع والتقدم، بين العز والذل، بين الكرامة والمهانة، بين القوة والضعف، بين الإيمان والكفر، وهي كذلك المسافة التي تفصل بين النكسة وإرادة الانتصار.

كي تنتصر يجب أن تمتلك إرادة الانتصار، إذ لم يسجل التاريخ انتصاراً مادياً لأمة مهزومة روحياً ونفسياً، والأهم في حرب لبنان 2006 أننا امتلكتنا إرادة الانتصار، إرادة الصراع، إرادة المواجهة، إرادة المقاومة، إرادة الممانعة، فكان الصمود، وكان التصدي، وكانت المعجزات التي تجسدت فعلاً مقاوماً قلب المعادلات وأجهز على المخططات التي رصدتها أعداء أمتنا لتدمير إرادة الحياة فيها، أي إرادة الصراع من أجل الحرية والتقدم، ومن أجل الاستقلال الحقيقي والسيادة الحقيقية والحرية الحقيقية.

زهير فياض

منقوضة السيادة، محدودة الصلاحيات، على جزء صغير جداً من الأرض، وقد خضعت هذه السلطة إلى مجموعة كبيرة من القيود والضوابط والعوائق التي تحول دون تشكيل حتى نقطة ارتكاز لتحقيق إنجازات جدية تقدمها للشعب الفلسطيني، وتعطي للتفاوض بعض المشروعية لطمأننة الإنسان الفلسطيني على حاضره ومستقبله، إضافة إلى أن جل تلك الترتيبات هي، في الواقع الموضوعي، ثمرة ونتاج نضال طويل للشعب الفلسطيني وانتفاضاته المتتالية، التي أجبرت الاحتلال على اعتماد الوسائل السياسية لإخفاء العجز العسكري على تطويع الإرادة الحرة الممانعة لهذا الشعب، وهكذا...

وكما على المسار الفلسطيني، كذلك على المسار الأردني، توصل الطرفان إلى توقيع اتفاق وادي عربة، الذي أرسى تسوية سياسية على الجبهة الأردنية بالشروط الإسرائيلية الكاملة، حيث تم تحييد الأردن بعد مصر من الصراع، وتم تحديد الإطار السياسي والأمني والاقتصادي للدور الأردني المستقبلي بما يتوافق والمصالح الإسرائيلية في ضبط الحدود مع قطاع غزة والضفة الغربية، وتشديد المراقبة على تلك الحدود، إمعاناً في محاصرة الانتفاضة والمقاومة للشعب الفلسطيني في الداخل، أي دور حرس الحدود الذي يمنع وصول إمدادات السلاح والمال إلى أبناء الشعب المحاصر.

وعلى المسار اللبناني - السوري، كانت الأمور تختلف بعض الشيء، إلا أن التعتت الإسرائيلي ورفض تقديم أي تنازلات حقيقية في الجولان المحتل وجنوب لبنان، أفضى إلى انفراط عقد التسوية على هذا المسار الواحد، واستكمل لبنان تحرير معظم أراضيه، باستثناء شبعاء، عن طريق المقاومة في العام 2000، فيما فشل التفاوض على الجبهة السورية، وعادت الأمور إلى النقطة ذاتها التي انطلقت منها.

بموازاة هذه التطورات في المنطقة، حصلت تطورات مهمة في العالم، إذ شهدت الإدارة الأميركية تغييرات جذرية، بوصول المحافظين الجدد واستلامهم دفة الحكم في الولايات المتحدة الأميركية، وانطلاق مشروعهم للهيمنة على العالم، متقاطعاً مع المشروع الصهيوني، وجاءت أحداث 11 أيلول لتعطي هذا المشروع اندفاعاً جديدة، واتخذ من تلك الأعمال الإجرامية ذريعة لاندفاع غير مسبوق للعسكريناريات الأميركية في العالم، تحت ذريعة «مكافحة الإرهاب» فكان الهجوم على أفغانستان ومن بعده الهجوم على العراق في العام 2003 بذريعة امتلاكه لسلاح التدمير الشامل، وأعلنت الإدارة الأميركية صراحة أن الهدف الاستراتيجي في هذا الجزء من العالم هو «إعادة رسم خارطة جيوسياسية جديدة للشرق الأوسط، بما يتوافق والمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأميركية» وهو المشروع الذي تمت لاحقاً تسميته بـ «الشرق الأوسط الجديد» فكان اجتياح العراق، وما تمخض عن ذلك من مأساة إنسانية هائلة، ومن تدمير للعراق، كدولة، وكحضارة، وكبنية اجتماعية موحدة.



بحرب المخيمات الفلسطينية، وتداعياتها وتأثيراتها حول من يملك القرار الفلسطيني، إضافة إلى غيرها من الأحداث والتطورات المتلاحقة التي شهدتها الصراع في تلك الآونة، وقد أشاع انطلاق تلك العملية أجواء تفاقولية بعض الشيء بقرب انتهاء الصراع في المنطقة، وبإمكانية إرساء قواعد لحل سلمي شامل ينهي النزاع، ويحل السلام في هذا الجزء المتوتر من العالم.

حلم جميل راود، آنذاك، كثيرين من القادة العرب، وربما من الشعوب العربية، في الوقت الذي أيقن فيه العارفون بحقيقة هذا الصراع، وطبيعته، وجوهره، أن هذه العملية التفاوضية البعيدة المدى، التي بدأت مع مؤتمر مدريد، ما هي إلا مرحلة جديدة من مراحل الصراع التاريخي الطويل، وإن بأشكال جديدة.

وبدأت المفاوضات بسيناريوهات مختلفة، وأشكال متعددة، وبدأت تتبدى مسارات تفاوضية عديدة، منها المسار الفلسطيني، ومنها المسار الأردني، ومنها بالطبع المسار اللبناني - السوري. وشهدت هذه المسارات مداً وجزراً، ومرت بمراحل متعددة، شهدت فيها المروعة والدهاء والخبث والخداع من جانب العدو الصهيوني، وكان واضحاً أن هذه المفاوضات تريد إسرائيل من خلالها تحقيق أهدافها وفق رؤية متكاملة - من الوجهة الإسرائيلية - لدور إسرائيل وموقعها المحوري في الهيمنة على كامل الأمة، وعلى كامل المنطقة لإخضاعها، وكسر إرادتها، وإلحاقها بالمشروع الصهيوني الإمبراطوري، بعد ضرب كل عناصر القوة والمنعة لدى شعبنا، وقد أدت الجولات التفاوضية الماراثونية على المسار الفلسطيني، وبعد سنوات طوال، إلى اتفاقيات هزيلة لم تؤمن الحد الأدنى من حقوق الشعب الفلسطيني، وكان واضحاً للعيان النوايا الإسرائيلية المبيتة، ورفض تقديم أي تنازلات حقيقية جدية، لا في قطاع غزة، ولا في الضفة الغربية، ولا في أريحا حتى، وتم من خلال المفاوضات في أوسلو وواي بلانتيشين وكامب دافيد 2 إقامة سلطة فلسطينية

على المستوى العربي، بدأت المواقف تتكشف عن ما يشبه التغطية السياسية للعدوان الإسرائيلي، إذ حملت المملكة العربية السعودية المقاومة على لسان بعض المسؤولين فيها، بأنها تورط لبنان في مغامرة غير محسوبة، فيما انتقدت مصر عدم التنسيق بين المقاومة والحكومة اللبنانية، في ما يبدو أنه محاولة لتعرية المقاومة داخلياً وكشفها عربياً، وإعطاء ضوء أخضر ضمنى لبدء الحملة الإسرائيلية على لبنان، أو على الأقل تأمين تغطية سياسية كافية لضرب المقاومة وشن العدوان على لبنان.

وبعد بضعة أيام من انطلاق آلة الحرب الإسرائيلية التدميرية الهائلة، عُقد في القاهرة اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب، وتكشف هذا الاجتماع، وللمرة الأولى، عن عجز عربي فاضح، وعن شرخ كبير في الموقف العربي الرسمي تجاه الأحداث المتلاحقة، سواء في لبنان، أو في فلسطين، وطفت على السطح التناقضات الكبيرة في المواقف العربية. وحصل الفرز السياسي على كل الساحة العربية، فشل الاجتماع، وفشل فيه العرب حتى في الاتفاق على الحد الأدنى من موقف عربي متماسك يشكل مظلة سياسية لحماية لبنان في مواجهة الحرب عليه، وأطل الأمين العام لجامعة الدول العربية، عمرو موسى، ليعلم موت عملية السلام، وفشلها في وضع حد للصراع العربي - الإسرائيلي. كما أعلن وضع العملية السلمية برمتها في عهدة مجلس الأمن الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة، في اعتراف واضح بعدم القدرة، والضعف، وغياب روح المبادرة العربية.

السياق السياسي العام لحرب تموز 2006

في بداية التسعينيات، انطلقت ما سميت آنذاك «عملية السلام في الشرق الأوسط» تحت شعار «الأرض مقابل السلام»، وقد أتت هذه العملية بعد سلسلة أحداث شهدتها العقد الثامن من القرن العشرين من اجتياح إسرائيل للبنان في العام 1982، إلى المراحل الأخيرة من الحرب اللبنانية في منتصف الثمانينات مروراً

السياق الموضوعي لحرب تموز 2006

في الثاني عشر من تموز 2006 قامت المقاومة اللبنانية بعملية أسر لجنديين إسرائيليين بعد مواجهة قتالية ميدانية أدت، في ما أدت إليه، إلى مقتل وجرح بعض الجنود الإسرائيليين.

وفي اليوم ذاته، يعقد الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله مؤتمراً صحافياً، يشرح فيه أهداف هذه العملية التي أطلق عليها تسمية «الوعد الصادق» في إطار تحرير الأسرى اللبنانيين من سجون الاحتلال الإسرائيلي، من خلال تفاوض غير مباشر عبر طرف ثالث، ويعلن في هذا المؤتمر الصحافي أن لا تراجع عن خيار التفاوض غير المباشر وتبادل الأسرى، ويعلن «أنه لو جاء العالم بأسره لن يتم إطلاق الجنديين الإسرائيليين خارج إطار التفاوض والتبادل».

المعادلة كانت واضحة، لبنان في حالة صراع مع دولة إسرائيل، إسرائيل تحتل أجزاء من الأرض اللبنانية، إسرائيل لديها أسرى لبنانيين، ومنهم من قضى سنوات طوال في سجونها. إسرائيل لديها خرائط الغام، وهي تحرق في شكل شبه يومي السيادة اللبنانية برأ وبحراً وجواً.. إسرائيل تنفذ أعمال انتقامية باستمرار في داخل لبنان، وليس آخر هذه الأعمال اغتيال الأخوين مجذوب في صيدا، إضافة إلى الاختراقات الأمنية الكثيرة.

إذاً، العملية التي قامت بها المقاومة، بالمعنى العسكري، هي عملية محدودة، ومربوطة بأهداف واضحة ومشروعة.

في الثاني عشر من تموز، أي في اليوم نفسه لعملية الأسر، يشن العدو الإسرائيلي عدواناً شاملاً، برأ وبحراً وجواً، يستهدف فيها المدن والقرى والبنى التحتية والمرافق الحيوية العامة، من مطارات ومحطات وقود ومحطات كهرباء وجسور وطرق ومبان سكنية ومصانع ومشاريع زراعية، وغيرها، ليطال في هذا العدوان المدنيين الأبرياء، من نساء وشيوخ وأطفال، ويرتكب خلاله المجازر الوحشية، وجرائم حرب يندى لها جبين الأحرار والشرفاء على مدى هذا العالم. ثلاثة وثلاثون يوماً يشن خلالها العدو الإسرائيلي حرباً تدميرية شاملة حاكمة وشرسة في أن، وينتهك في سياقها كل الأعراف والمواثيق والمعاهدات الدولية التي تحظر التعرض للمدنيين، وللبنى التحتية، وكل ذلك تحت عنوان «حق الرد» على ما أسماه العدو «عملية اختطاف جنديين».

مضحك ومبكي، في أن، هذا المجتمع الدولي المريض، المصاب بعمى الألوان، والمصر على رفع راية «ازدواجية المعايير» في شكل غير مسبوق.

في الداخل اللبناني، تسارعت التطورات، حيث سارعت بعض القوى السياسية إلى انتقاد المقاومة على عملية الأسر تلك، وبدأت بعض الأصوات تُحمل المقاومة مسؤولية وتبعات هذه العملية، وبدأت حملات التشكيك والطعن بمشروعية تلك العملية، وذهب البعض بعيداً في خياله لدرجة التشكيك بأهداف العملية، من خلال ربطها بما سماه «أمر عمليات» من خارج الحدود.



في النتائج الاستراتيجية، نجد هذه المعركة حددت اتجاه سير حركة التاريخ والجغرافيا، ولعل المؤشرات الأكثر جدية تلامس حقيقة أن المشروع الصهيوني سيسقط عاجلاً أم آجلاً، فهو مشروع غير طبيعي ولا يدور حول محور حركة الحياة، وبالتالي لا يستطيع الاستمرار، بيد أن المسألة هي مسألة وقت.

أن ما يقوم به الإسرائيليون ليس مبالغة في توصيف الهزيمة. هناك حقيقة حتى الصهاينة يدركونها جيداً، وهي أن إسرائيل تعودت على الانتصارات السريعة في حروبها المتتالية، وقد أعطتها هذه الانتصارات ثقة بالنفس عالية، لدرجة أنها استهزأت بالعدو، ولم تحسب له الحساب الكافي، إسرائيل اعتقدت أن الحرب ستكون سهلة وغير مكلفة وفعالة في ضرب بنية المقاومة وتفكيكها.

الإسرائيليون يفكرون بطريقة مشابهة للعام 1982، الأمر اليوم مختلف. وهذا ما أدركه قادة العدو متأخرين. هذه الحرب كانت حرباً غير تقليدية بكل المقاييس، وإسرائيل لم تدرك أنها تتعاطى مع خلايا قتالية مرنة تملك المبادرة العسكرية بالكامل، لذلك إسرائيل لم تحقق أي انتصار حقيقي، لا عسكري، وبالتالي لا سياسي. الهدف من الهجوم كان فك الارتباط بين المقاومة وبين شعب المقاومة، أي بين المقاتل الاستشهادي في مواقع العز، وبين الحاضنة الشعبية لهذه المقاومة، وأهم ما حصل خلال المواجهات هو هذا الالتحام العضوي بين المقاومة وبين أهلها وشعبها وناسها في كل قرية، وفي كل مدينة، وفي كل دسكرة، هناك انتصار تاريخي كبير تم تحقيقه.

هناك علم جديد يجب أن نعلمه للأجيال، هو علم المقاومة والانتصار، وما حصل في جنوب لبنان سيترك انعكاساته على كامل المنطقة، وسيؤثر إيجاباً على موازين القوى القائمة.

السياسة الأميركية في لبنان تلقت ضربة قوية، والمراهنون على سياستها تلقوا صفعاً قوياً أيضاً، وتعتز السياسة الأميركية في لبنان سيعرقل إلى حد بعيد قيام «الشرق الأوسط الأميركي الجديد» لصالح قيام «شرق أوسط مقاوم وأكثر حداثة».

والأمن والتقدم والازدهار.

5- هل تحقق الهدف الإسرائيلي من الحرب؟ بعد مرور ثلاثة وثلاثين يوماً على الحرب المفتوحة على لبنان، جاء وقت التقييم وإجراء مراجعة شاملة لما حصل، وطرح التساؤلات حول ما جرى.

لن نقول انتصرنا أو لم نتصر، لأن النصر والهزيمة مفاهيم نسبية متحركة ومعقدة للغاية، وللحرب، أي حرب، هدف استراتيجي، أي هدف بعيد المدى يترافق مع خطوات تكتيكية باتجاه الهدف الاستراتيجي الكبير. ما هو الهدف الأميركي - الإسرائيلي من حرب تموز على لبنان؟ الجواب: الاستيلاء الكامل على لبنان.

ما هي الخطوات التكتيكية للوصول إلى هذا الهدف؟ ضرب المقاومة في لبنان، أي ضرب البنية التحتية العسكرية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية لحركة المقاومة في لبنان، تهديداً لفرض معادلة سياسية - أمنية جديدة تجبر حزب الله على تسليم سلاحه، وبذلك تكون قد ضربت موقعاً مقاوماً أساسياً في مواجهة المشروع الكبير القادم.

في قراءة النتائج، نجد أن المقاومة، وحزب الله بالتحديد، خرج من هذه الحرب أكثر منعة، وأكثر قوة، وأكثر رصانة، وأكثر احتراماً، وأكثر احتضاناً، ليس فقط من شعب لبنان، وإنما من كل الشعوب العربية والإسلامية والصديقة، والأهم أنه بات أكثر تصميماً على المواجهة.

في النتائج الاستراتيجية، نجد هذه المعركة حددت اتجاه سير حركة التاريخ والجغرافيا، ولعل المؤشرات الأكثر جدية تلامس حقيقة أن المشروع الصهيوني سيسقط عاجلاً أم آجلاً، فهو مشروع غير طبيعي ولا يدور حول محور حركة الحياة، وبالتالي لا يستطيع الاستمرار، بيد أن المسألة هي مسألة وقت.

ما أوردته ليس مبالغة في توصيف الانتصار، كما

مالذي حصل في لبنان؟

ما حصل حقيقة هو أن جولة حاسمة من جولات الحرب الشاملة التي تشنها إسرائيل على شعبنا، منذ قيام الكيان الصهيوني في قلب أمنا وعالمنا العربي، قد انتهت.. ولكن الحرب لم تنته.

هذه حقيقة يجب أن تبقى ماثلة في عقولنا والأذهان، فالخطر الإسرائيلي يمثل تهديداً حقيقياً لحاضر ومستقبل أمنا، خاصة في ظل انعدام أي أفق لتسوية سياسية مع كيان من طبيعة خاصة، ويمثل جوهر المشكلة في المنطقة بأسرها، وما حصل يشكل دافعاً إضافياً للتفكير الجدي في كيفية ردع هذا التهديد، ومواجهته عبر تنمية القدرات الدفاعية لدولنا وشعبونا، وتمتين ثقافة المقاومة والصمود وتعزيزها، وبناء الثقة بالذات، وبالقدرة على الانتصار، ومحاربة ثقافة الهزيمة والاستسلام والقدرة والتراجع والخوف، والاستلاب العقلي والانقياد الأعمى وراء سراب «السلام الموهوم» الذي لا أساس حقيقياً وواقعياً لقيامه مع دولة استيطانية قامت على ثقافة الإلغاء والهدم والاستيطان والتوسع والإرهاب بكل أبعاده وأشكاله وأساليبه الإجرامية.. إننا نواجه بالدرجة الأولى ثقافة هدامة حاقدة، مرضية في هلوساتها، ومدمرة في استهدافاتها القريبة والبعيدة، وشيطانية في أغراضها الأخيرة.

ما حصل في 12 تموز هو حرب إسرائيلية - أميركية لضرب كل عناصر المنعة والقوة لدى شعبنا، وعلى رأس قائمة الاستهداف لبنان بدولته وشعبه ومقاومته، وذلك لفرض واقع سياسي جديد في لبنان، يتوافق والرؤية الأميركية لشرق أوسط جديد، تكون فيه إسرائيل المحور الأساسي الذي تدور في فلكه بنى هشة غارقة في صراعاتها التي لا حدود لها، ولتحقيق الهيمنة الأميركية الكاملة على كامل ثرواتنا ومقدراتنا، والقضاء على المستقبل لشعبونا في حياة حرة كريمة تنعم بالرخاء

إذاً، أتم الأميركيون تدميرهم لحالة الستاتيكو السياسية، التي كانت قائمة قبل غزو العراق وأفغانستان، وأوجدوا ديناميات جديدة للمشروع الأميركي الهادف إلى تحقيق جملة من الأغراض السياسية والاقتصادية البعيدة المدى، إضافة إلى تعزيز دور إسرائيل في هذه المنطقة، ومدّها بكل أسباب القوة والتفوق، وتقسيم المنطقة إلى إثنيات وعرقيات وطائفيات متناحرة متقاتلة تعتمد ديناميات التدمير الذاتي وفق خطة «الفوضى البناءة» أو «الفوضى الخلاقة»، وما شاكل من تسميات تحمل المضمون التدميري لكامل بنية الاجتماعية والقومية والحضارية والإنسانية في هذا الجزء المعذب والمظلوم من العالم.

وفي الأثناء ذاتها، بدأ العمل الأميركي على الجبهة اللبنانية - السورية، باعتبارها نقطة الارتكاز في المشروع الشرق أوسطي الجديد للمنطقة، وبدأت عملية الضغوط تتصاعد على سوريا لفرض حصار غير معلن عليها، لخلق حالة من العزلة الدولية عليها تترافق مع محاولات اختراقها من الداخل، وصدر عن الكونغرس الأميركي قانون محاسبة سوريا، الذي شكل نقطة اللاعودة في الضغط المتنامي على سوريا، وصدر في العام 2004 قرار مجلس الأمن الذي حمل الرقم 1559، والداعي إلى انسحاب القوات السورية من لبنان، وإلى حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية، في إشارة إلى المقاومة وسلاحها، وأيضاً المنظمات الفلسطينية وسلاحها في لبنان، وتطرق القرار إلى مسائل داخلية، كالتمديد لرئيس الجمهورية اللبنانية إميل لحود، وكان صدور هذا القرار إيذاناً بأن مرحلة جديدة من الصراع قد فتحت عبر لبنان، في إطار رؤية أميركية أخذت طريقها نحو التنفيذ. وبعد ذلك بقليل، بدأت الاغتيالات في لبنان لشخصيات لبنانية عديدة، كان أبرزها اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري إضافة إلى قادة سياسيين آخرين، لهم دورهم وتأثيرهم على الساحة اللبنانية. وحدثت بعد ذلك تطورات هامة في لبنان، تمثلت بانسحاب الجيش السوري منه، وتشكيل لجنة التحقيق الدولية للنظر في جريمة اغتيال الرئيس الحريري، وكذلك أجريت انتخابات نيابية أدت إلى فوز فريق 14 شباط بأكثرية نيابية مكنته من الضغط باتجاه تشكيل حكومة تعكس نجاح هذه الأكثرية في استلام مقاليد الحكم في البلاد.

ومنذ تلك الأثناء، طفى على سطح التجاذبات السياسية موضوع المقاومة وسلاحها، وشكل هذا العنوان، والموقف منه، محور كل التحالفات والاصطفافات السياسية للقوى اللبنانية المتعددة، وتم تظهيره بكل الوسائل على أنه أولوية في سلم التحركات السياسية الدولية باتجاه المنطقة.

وعلى هذه الخلفية السياسية المتشججة، تم ابتداء طاولة الحوار اللبناني، التي ضمت ممثلين عن القوى السياسية المختلفة، والتي تطرقت إلى جملة بنود ومواضيع، منها السلاح الفلسطيني، ومنها رئاسة الجمهورية، والعلاقات اللبنانية - السورية. وأخيراً، كان الحوار في جولته الأخيرة، وما قبل الأخيرة، يتناول موضوع الاستراتيجية الدفاعية للبنان في مواجهة التهديد الإسرائيلي الدائم عليه.

هذا هو المناخ السياسي العام الذي سبق العدوان الإسرائيلي على لبنان، الذي بدأ بذريعة عنوانها «استعادة الجنديين الأسيرين» وتطورت لاحقاً لتصبح على لسان وزيرة الخارجية الأميركية الدكتورة كونداليزا رايس «نقطة الانطلاق لمشروع الشرق الأوسط الجديد من رحم الآلام والمعاناة في لبنان».

إن القراءة التحليلية الهادئة المعمقة للوضع السياسي والأمنية القائمة قبل اندلاع حرب تموز، وربط كل تلك التطورات السياسية والأمنية التي سبقتها بعضها ببعض، يعطي صورة واضحة لا لبس فيها لحقيقة ما يجري، وما يراد له أن يكون في لبنان وفلسطين وسوريا والعراق، أي في كامل المنطقة.



نجيب نصير

على عكس حالة السيد، المستعد دوماً، للقيام بواجبه تجاه هذا العقد، ودفع الثمن السياسي المترتب، لتتحول حالة الزعامة، أو ما يمكن تسميته حقوقياً - تسليم ثقة - إلى حالة ممارسة عملياً، تبحث وتعمل على النجاح في تسديد التزاماتها، دون البحث في وعن ذرائع التملص من هذه الالتزامات، من هنا يبدو السيد حسن نصرالله كزعيم طبيعي، وليس استثنائياً تصنعه الديماغوجيا، أو صيحات الموالاة المصنعة خصيصاً لكل زمان ومكان وزعيم.

من هنا تبدو الحاجة إلى ميزان نقدي جديد للتعامل مع المقاومة أداء وانتصاراً وزعامة، وهذا الميزان ليس جديداً بالمعنى الزمني، وإنما جديداً بمعنى تفعيل المنطقي للقيم والمفاهيم المعلومة من قبلنا، ولكنه مصادرة لصالح مبدأ إدارة الأزمات في منطق الاستقرار، أو الهروب إلى الأمام عند السياسيين، فالمقاومة ليست وليدة أخذ العلم بالاحتلال، أو أخذ العلم بقلّة العدالة والمساواة، إنما هي نتيجة المعرفة بالمواطنة وحقوقها وواجباتها، وهي واجبات وحقوق دينوية تماماً، تنطلق من مفاهيم فلسفية معاصرة وقابلة للتطبيق، عبر التخطيط والعمل والإنتاج، وليس من الطبيعي التعامل معها نقدياً انطلاقاً من مقاييس بالية تشبه البنية السياسية الناتجة عن البنية الاجتماعية البالية (حقوقياً) على الأقل) هي الأخرى، في محاولة لإعادتها إلى العقلية الاجتماعية التقليدية، وفي محاولة لتفريغها تحت ذريعة محاولة الفهم والإفهام، ليبدو الاختلاف هنا على قاعدة النوع، وليتحول الحوار هنا إلى حوار طرشان ناتج عن التعليل المسبق لفكرة المواطنة ودرجاتها، حيث تبدو في الطرف التقليدي مشروطة تماماً، بما يتعكس مع حقوق الإنسان، وبالتالي خضوعها لعقد اجتماعي عبودي و مطاط وحمال أوجه، وفوق كل هذا مؤجل إلى ما بعد انتصار المقاومة الموعود، وإلى حينه فكل شيء مباح من الفساد حتى القتل، ليظهر أن كل ما اجترحته المقاومة سياسياً واجتماعياً وعسكرياً ما هو إلا وضع الحصان أمام العربة، وهو الذي لم يخطر على بال أحد.

المواطنة ... وإمكانية المقاومة والنصر .. وضع الحصان أمام العربة

في مقارنة أولى بين ما حصل في آخر حربيين قامت بهما جيوش الأطلسي على دولتين هما يوغوسلافيا والعراق، نلمس الفارق الحقوقي الواضح في التعامل مع الشعوب تحت الاحتلال من قبل المحتل، حيث يمكننا إرجاع هذا النوع من التعامل، ولو جزئياً إلى الحالة الحقوقية لشعب هذه الدولة أو تلك إلى ما قبل الحرب، لتبدو هذه الحالة قادرة على فرض مستوى أخلاقي، لا يستطيع الاحتلال تجاوزها أو تبريرها في حال حصولها، فالمستوى الحقوقي يفرض نوعاً من احترام الذات القومية والاجتماعية، تجعل من المقاومة أمراً حتمياً ولكنه من نفس المستوى الحقوقي الأخلاقي للشعب المحتل، من هنا يمكننا عقد مقارنة، ليس حول مفهوم المقاومة فحسب، بل حول أدواتها ووسائلها وأساليب تنفيذها، لتبدو المسألة برمتها كدائرة مغلقة يتعلق مستواها الأخلاقي بنتائجها، ولعل (النضال) العراقي وتحولاته ومآله، بالمقارنة مع النضال (اليوغوسلافي) يعودان (ولو جزئياً كما قلنا) إلى الحالة الحقوقية قبل الاحتلال، فالشعب الذي لا كرامة له ولا حقوق قبل الاحتلال، ينظر إليه كذلك من قبل المحتل، لذلك يبدو أن إيغال أي محتل في غيه ما هو إلا نتيجة لهوان العقل الذي لم يصل إلى الحد الأدنى من تفهم وقبول الحقوق الإنسانية كما اصطلحت عليه الإنسانية في هذا العصر. هذه الحقوق التي تجعل من احترام الذات قاعدة انطلاق لمقاومة تعي مطالبها وأساليبها وأخطائها، ليصبح النضال ضد الاحتلال هو نفسه نضالاً للارتقاء بالمستوى الحقوقي للإنسان، وبالتالي عدم الوقوع في شبهة الإرهاب الساذجة، ليبدو الشعب الواقع تحت الاحتلال يستحق ما حل به.

الناصر، ولكن لا السيد في وارد تشبيهه بأحد، ولا عبد الناصر بالمثال المناسب، فالسيد رفض في كل تصريحاته وأدائه تحويله إلى زعيم واحد أحد تتبعه القطعان البشرية طوعاً أو إجباراً (على الرغم من ردود فعل الناس المعتادون على هكذا نوع من الولاء) وإنما أراد أن تكون العلاقة على قاعدة حقوقية معاصرة، لأنها الوحيدة القادرة على الإنتاج والإنجاز، حيث أنه لم ينس أنه يعيش في القرن الواحد والعشرين، الذي ينتفي فيه العقد الاجتماعي المتضمن الولاء مقابل الجنة (كما في حالة الأحزاب الدينية)، أو العقد الاجتماعي الولاء مقابل الوعود والشعارات (كما في حالة الأحزاب الثورية الاستعراضية) من هنا جاء الأداء السياسي لحزب الله والسيد جزء منه (يقول، دوماً، نحن في حزب الله) وعلي الرغم من صدقه المناقبي، جاء أداء معاصراً معقولاً يعرف حسابات الممكن، وتكتيك توزيع الإمكانات، بواقعية غير متهورة، أو مبهورة، أو متسلطة، ولا متهاونة، والأهم لا تبحث عن تفاسير في تحويل الكلام (مثل تحويل الهزيمة إلى نكسة، ومن ثم إلى انتصار) من هنا يبدو أي تشبيه للسيد حسن نصر الله، على الرغم من عدم فريدة تجربته، وإن نجحت بشكل مفرد، يبدو تشبيهه بأي كان هو محاولة لتميع التجربة، بحيث تضعه في موقع من ينتظر المكافأة، مع أنه ينتظرها، ولكن على صعيد وطني وقومي يتناسب مع الغايات التي طرحها، ومن جهة عبد الناصر، فإن التاريخ وأدبيات تلك المرحلة أثبتا أنه زعيم في ظروف مختلفة، ومن نوعية مختلفة تماماً، لتبدو النسبة لعبد الناصر كعودة إلى الزعامة في نوعها التقليدي، غير المضبوطة بتعاقدات حقوقية يخضع لها المتعاقدون،

الحضارية لهذا الاستغراق، وأتى صمود المقاتلين في معركة 2006 وكأنه تتويج لهذا الاستغراق، فتم تفسيره على أساس المعجزة، ولكن الحقيقة التي لم يخبئها حزب الله (على الرغم من طاقته الإيمانية الكبرى) هي أن العقلانية العلمية، والعمل على تحويلها آلة عقلانية معرفية كانت وراء هذا الصمود، الذي يمكن تسميته انتصاراً بالقياس إلى تاريخ الصراع وميزان القوى، فالمسألة لم تكن معجزة بتاتا، وإنما الهوان الحضاري، ومنه الحقوقي بشكل أساسي، جعلنا لا نصدق أن هناك إمكانية لدرح العدو بالطاقة الاجتماعية، والتي لا يمكن الحصول عليها من خارج القياس العلمي/المعرفي (مع الاحترام العميق للمسألة الإيمانية ومقدرتها على دعم هكذا أداء) وهو الذي حصل من خلال ممارسة حدثية استمرت لأكثر من عشرين عاماً، وأثبتت خلالها خطأ الممارسات السياسية، باعتمادها الأخلاق الحداثية، من صدق، وأثرة، ونظافة كف، ودقة، ومبادرة واحترام إمكانيات الفرد المجتمعي، واستفادة من التجارب، وقبول النقد وحتى الانتقاد، وممارسة الأمان الاجتماعي، وممارسة الماسة في الفعاليات الاجتماعية، ما بدا مثالياً بالمقارنة بما يحصل على الأراضي السياسية العربية التي تعاني من انهيار حضاري، استتباعاً للانهيار الحقوقي المواطني، لتصبح محاصنة حزب الله للدولة منطلقاً من قيامه بواجباتها، وهنا ليس المقصود الأداء الفيزيائي، وإنما الأداء الحقوقي، الذي يقود تربوياً إلى احترام مفهوم المواطن وقيم المواطنة الموجهة حتى ساعة إعداد هذا النبأ. ومع كثافة العمل الذي قامت به كوادر حزب الله، وهو عمل عقلائي علمي، كان هناك عمل عقلائي وعلمي ذاتي، انصب على الكوادر ذاتها فهذه الكوادر بشر، وليسوا بملائكة، والالتزام الأخلاقي في جوهره هو التزام حقوقي يصبح فاعلاً بسبب التربية، وبسبب الضبط الحقوقي للمؤسسات، بالإضافة إلى الاعتقاد بالجدوى الحضارية لهذه المؤسسات، حيث بدا أن هذا الحراك قد خلا من الفساد والتربح والاستبداد (بالمعنى العام) ويعد بارتقاءات متوالية، لتصبح الثقة بهذا الحراك ليست مجرد تعاطف خيري، وإنما مشاركة موضوعية فاعلة، وهذا كله عكس المعجزة، إلا إذا صدقنا أننا فاشلون لا نستطيع القيام بحراك شريف وبناء وناجح، ومن هنا نحتاج إلى معجزة، ولكن الحقيقة أن حزب الله (بغض النظر عن الاختلاف الأيديولوجي، العقلائي هو الآخر) استطاع بالعمل والتخطيط أن ينجح انتصاراً على مستوى البنية الاجتماعية، البنية الاجتماعية المكلفة أصلاً بإحراز الانتصارات في حال تم احترامها، وصولاً إلى احترامها لذاتها.

الاستكثار، أو التفريغ الثاني، الذي واجهه هذا الانتصار، هو تشبيه السيد حسن نصر الله بعبد

قد تكون هذه المقدمة بعيدة بطريقة ما عن موضوع الحرب الأخيرة، والتي يخطئ الكثيرون في اختصار خصوصيتها على تجربة حزب الله في بقعة جغرافية محدودة هي الجنوب اللبناني، لتصبح أسباب هذه الحرب محصورة بأسر جنديين، ونتائجها محصورة بتدمير البنية التحتية للبنان، ومفاعيلها هي انتصار يمكن تأويله، أو تحضسه، أو تأكيده في مستويات كلامية لا ترقى إلى مستويات الحوار المجتمعية، والتي تعزل تجربة حزب الله في محاولته البنائية للعودة بالكائن البشري المستباح إلى معيار (ستاندرد) حقوقي يحترم ذاته بناء على إنجاز حقيقي على الأرض، يمكن نظرياً الدفاع عنه. كما أنه يدافع عن الجزئيات بـ الروح نفسها المدافعة عن الرئيسيات، حيث ينتفي الفارق بين الجزئي والرئيسي عند الكائن البشري المعرف حقوقياً، لتصبح المسألة برمتها مسألة إنتاجية بنائية، حتى لو عبرت الخراب والدمار والدماء، ومن هنا يبدو الخوف وعدم التصديق والاستكثار، ومحاولات تفسير هذا النوع من النصر - كمساجلات كلامية تريد الابتعاد عن هذا (الستاندرد) الحقوقي الذي يحاول تكريس، والذي يتعكس تماماً مع الإقطاعية السياسية، والاستعراضية النضالية، والاستثمارية الزعامية، ومع الاستبدادية الشعراوية... الخ، ليتجاوز ويفضح كافة النماذج التقليدية والمجربة من الأداء الاجتماعي، والسياسي هو جزء من هذا الأداء، على الرغم من عدم وصوله إلا إلى الحدود الدنيا من هذا الستاندرد الحقوقي، من هنا يحق لنا أن نسأل... ماذا لو أن حزب الله استطاع أن يحقق مستويات حقوقية عالية؟؟؟

من المؤكد أن تصبح مسألة الغاؤه أو تحجيمه مسألة يتفق عليها الجميع في الداخل والخارج، حيث شكل أدائه الذي كشفته الحرب حقوقاً تترتب على الحزب، أو القائد السياسي، تجاه المواطن، يحققها عن طريق الدولة ليعود الحزب أو الزعيم السياسي، مكلفاً، وليس مشرفاً بموقعه القيادي، مكلفاً ليس بأداء الحقوق إلى أصحابها فحسب، بل بتطويرها والانتقاء بها، من هنا تبدو كافة محاولات تفريغ النصر هي محاولات للاستمرار بالأداء السياسي التشريفي، الذي يعني تماماً الإقطاعية والاستعراضية والاستبدادية والاستثمارية، حيث تبدو عمليات التفريغ هذه لا تقتصر على العداء الماحك الصريح، وإنما تمتد إلى الشعراوية الأهنؤجية، كوصف الصمود بالمعجزة، والتي تحيلنا إلى ما بعد حرب الـ 67 حيث تمدد الفكر الخرافي ليجعل من حاجتنا للخوارق حاجة طبيعية تراقفها مجموعة من الطقوس والمعتقدات هي السبيل الوحيد للخلاص من المعيقات التي تفصلنا عن احترامنا لذاتنا، فتم استغراقنا تماماً في الشأن الديني الطقوسي الماورائي وأنتج هذا الاستغراق تحركات من المرتبة



كيف القضاء على

حزب الله؟

فايز فارس

بعدما عجزت الآلة الحربية الإسرائيلية الضخمة عن القضاء على حزب الله وأمينه العام، عادت الكرة إلى ملعب السياسة الداخلية اللبنانية، حيث استعاد بعض ساستنا الموعودين نشاطهم بعدما كانوا انكفأوا خجلاً وحياءً خلال الحرب على لبنان، وأتحفونا بأرائهم التافهة. إلى هؤلاء أقدم هذه الوصفة الواقعية والعملانية غير المحددة، أي القابلة للتعديل، وإدخال الإضافات عليها، بهدف القضاء على حزب الله وأمينه العام، أفضل الأمناء في هذه الأمة السيد حسن نصرالله.

أولاً: على الحكومة اللبنانية أن تأمر بإقفال جميع دور العبادة الإسلامية والمسيحية، والتعويض عنها بإنشاء النوادي الرياضية والملاهي الليلية. كما تحظر على مواطني الجمهورية اللبنانية المولودين، والذين سيولدون، باستعمال أسماء العلم المشبوهة، أمثال عيسى ومحمد وأحمد وعلي وحسن وحسين وأنطون ونصرالله وعبدالله وسعدالله وفرج الله وغسان وعدنان وبشار، واستبدالها بإبراهيم وموسى ويعقوب وإسحاق ويوسف وبنيامين، وما شابه.

ثانياً: على الحكومة اللبنانية أن تبادر فوراً إلى إقفال كل الجامعات الكبرى العاملة على أراضي الجمهورية اللبنانية، وبخاصة الجامعة اللبنانية، بكل فروعها، وإلغاء الرخص والأذونات الممنوحة لكلليات الشرع الإسلامي، والألاهوت المسيحي. وللتعويض عن هذا الإقفال، وذلك الإلغاء، يتم تأسيس وإنشاء نوادي إنترنت، في كل شارع وحي، لاستقبال طلاب العلم والمعرفة بشكل مجاني، ليتعلموا كيف يفكرون، ويتصرفون، ويعملون، وينامون، ويحبون، ويكرهون، في حياتهم اليومية، وماذا يقرأون، ويأكلون، ويشربون، ويرتدون.

ثالثاً: على الحكومة اللبنانية أن تقوم بتكليف أجهزة الأمن العام في لبنان، وبالتعاون مع أجهزة الأمن العام في بلاد الانتشار اللبناني، من أجل جمع الأسطوانات والكاسيت، وغيرها من وسائل التسجيل السمعي البصري كافة، المتضمنة أغاني فيروز، والرحابنة، ووديع الصافي، وصباح، ومرسال خليفة، وجوليا بطرس، وماجدة الرومي، وغيرهم ممن أشهدوا لبنان وأرضه وجنوبه، ولفلسطين وبيت المقدس ومكة المكرمة والأندلس.. وحرقتها خلال حفل عالمي تنقله كل وسائل الإعلام المتاحة.

رابعاً: على الحكومة أن تقوم بتكليف كل أجهزتها الأمنية الوطنية، ومثيلاتها الدولية، بدخول كل بيت في لبنان وبلاد الاغتراب، وجمع كل ما يتيسر لها من نسخ الإنجيل المقدس، والقرآن الكريم، وكتب جبران خليل جبران، وأمين الريحاني، وغيرهم من أدباء وشعراء النهضة الأولى والثانية، وبخاصة أهل الحداثة.. وحرقتها في ساحة الحرية خلال حفل مهيب.

خامساً: على الحكومة أن تعمد إلى حل كل الأحزاب الوطنية والقومية، وإعلانها جمعيات ممنوعة، وعلى رأسها الحزب الشيوعي، والحزب السوري القومي الاجتماعي، مع إعادة محاكمة الزعيم أنطون سعاده، واتهامه بالخيانة العظمى، بسبب قوله «إن ليس لنا عدو في حقنا وديننا سوى اليهود»، مع جمع كل مؤلفاته ومنشورات حزبه وحرقتها على تلال ضهور الشوير، خلال حفل غير مهيب. وللتعويض عنها يسمح فقط بإنشاء وتأسيس الجمعيات العائلية الطائفية والعشائرية. كما يصار إلى نفي وتهجير آلاف العلماء والمتقنين المعاندين الراضين أن يصبحوا مجرد كتبة تقارير وخطابات فارغة المضمون.

سادساً: على الحكومة اللبنانية، مدعومة من الحكومات الدولية والإقليمية وصناديق البنك الدولي، والإقليمي، والشركات الأميركية والأوروبية والعربية العملاقة، مجتمعة، أن تباشر فوراً إلى بناء جدار يصل إلى السماء للفصل بين سوريا ولبنان، غير عابئين برسم حدود ما بينهما، وفتح الحدود مشرعة بين لبنان وإسرائيل، ومد جسر بحري يربط لبنان بجزيرة قبرص، حتى يتمكن لبنان من المحافظة على انفتاحه على الحضارة الغربية، فيستمر في مدها بأفضل ما بقي لديه من شباب يبحث عن وطن حقيقي.

سابعاً: على الحكومة اللبنانية أن تعمد إلى تسريح، لا بل إلى حل الجيش الوطني، والاستعاضة عنه بتأليف جيش من المرتزقة، وما أكثرهم في هذا العالم التائه.

هكذا وبعد مرور مئة سنة على تطبيق هذه الوصفة المفتوحة على مصراعها لاستقبال المزيد من الأفكار والطروحات الجريئة، يستطيع قادة لبنان الذين تم اختيارهم لتنفيذ هذه الخطة الجهنمية، من المفاخرة بأنهم صنعوا وطناً جديداً من دون هوية، بعدما أحرقوا تاريخه، وأذلوا ما تبقى من شعبه. لكنهم لن يتمكنوا أبداً من القضاء على حزب الله، وأمينه العام، لأنه سينبت في كل بقعة من بقاع الأرض مئة حزب يؤمن بالله، مصدر كل خير وحق وجمال، وسيولد ألف أمين عام مناضل مجاهد مكافح على صورة السيد حسن نصرالله.. لا يلين ولا يستكين.



مازن يوسف صباغ

بعد يقينهم أنهم مهزومون.. طوال ثلاثة أسابيع والعدو يدمر البنى التحتية ويقصف المدنيين ويهجر المواطنين، ويقتل الأطفال، ويهدم البيوت والمساجد والكنائس والحسينيات والمدارس، يدمر ويهدم كل شيء، فيما المقاومة مستمرة، وأهلنا في لبنان صامدون يصيحون: النصر أت آت آت.

في قانا كانت أعجوبة السيد المسيح الأولى، وهناك دعا وعلم الناس المحبة. وفي قانا 2011 وبقية قرى الجنوب، حول الصهاينة الأطفال إلى أشلاء، وأكدوا للعالم مرة جديدة تمسكهم بالكرهية والحقد، ومبدأ القتل المستمر.. فهل نقبل أن تصبح هذه هي القاعدة، وأن يسيل الدم مع كل عقد من الزمان، أو جيل من البراعم؟

الهوامش

- 1 - إنجيل يوحنا الإصحاح الثاني الآية 11
- 2 - مدينة في إسبانيا دمرها الفاشيون خلال الحرب الأهلية الإسبانية.
- 3 - مدينة في هولندا دمرها النازيون خلال الحرب العالمية الثانية.
- 4 - مدينة ألمانية دمرها سلاح الجو الأميركي بعد وقف إطلاق النار في الحرب العالمية الثانية.
- 5 - مدرسة ابتدائية مصرية دمرها الطيران الإسرائيلي.

قانا الجليل 1996 - 2006

تكرار المجزرة

فرق بين من يطلق الصواريخ على الأطفال وبين من يزود المجرمين بتلك الصواريخ، ويعود الإسرائيليون ليؤكدوا أن ظمأهم لدم الأطفال العرب لم يتوقف بعد مجازر قانا الأولى، ومدرسة بحر البقر⁽⁵⁾.

في اليوم التالي للمجزرة، يؤكد رئيس وزراء «إسرائيل» إيهود أولمرت - ولمرتين متتاليتين - أن «إسرائيل» لا تعتذر عن المجزرة، وذلك ككبر دليل على تعمد القيام بها، ويوجه بذلك صفة لكل من يحاول أن يعتذر بالنيابة عن إسرائيل ويبرر أفعالها، فألى متى يمكن للعالم أن يستمر في السكوت على هذا السلوك الإجرامي؟ وإلى متى سيتعالمى العالم عن حقيقة كون الصهيونية لا تقل إجراماً وعنصرية عن النازية والفاشية؟ وأن على العالم أن يتحد ليضع حداً لها كما وضع حداً للنازية والفاشية؟ وكيف يمكن لأمركا أن تنفي عن نفسها تهمة التواطؤ والتسهيل لارتكاب الجريمة بعد تزويدها لإسرائيل بالقدائف والصواريخ خلال العدوان - متجاهلة جميع القوانين والأعراف الدولية التي تقتضي إيقاف شحنات الأسلحة للدول المعتدية - وبعد ارتكاب «إسرائيل» للمجازر، فيما وزيرة الخارجية الأميركية تنام قريرة العين في ضيافة دولة القتل والعدوان.

وبعد الصور المروعة لأجساد 37 طفلاً دون السادسة تنتشل من تحت الأنقاض، ومئات الضحايا من الشيوخ والأطفال والنساء، هل هناك مجال لمزيد من الحركات المناورات السياسية؟ إلى متى يستطيع الضمير الإنساني تحمل المزيد من القتل والتدمير، إلى متى يستطيع البشر النظر إلى صور الأطفال الـ 37 القتلى بلا مبالاة، والانطلاق في مزاوله حياتهم وأعمالهم كالمعتاد؟ أما أن الأوان للجم الوحش، وفرض قرار يوقف العدوان الإسرائيلي؟

طوال ثلاثة أسابيع يقاتل المقاومون العدو وجهاً لوجه، يوقعون الخسارة تلو الأخرى بنخبة قواته، ويذلون عنجهيته وكبرياءه، ويدفعون جنوده للباء أمام شاشات التلفزة،

قال شاعر العرب الراحل الكبير نزار قباني:

دخلوا (قصفوا قانا)...

كأفواج نئاب جائعة...

يشعلون النار في بيت المسيح...

ويدوسون على ثوب الحسين...

وعلى أرض الجنوب الغالية.

طوال ثلاثة أسابيع من الحرب الإسرائيلية المستمرة على لبنان، كثر الحديث والتحليل والمقابلة ما بين عدوان عام 1996 وعدوان عام 2006، وقد تنبأ العديد بأن العدو الإسرائيلي، وأمام الهزائم المتلاحقة التي تلحقها به المقاومة اللبنانية الباسلة في الجنوب لا بد أن يصب جام حقه على المدنيين اللبنانيين الأبرياء، فيما لم يشك أبناء الجنوب اللبناني الصامدون بأن إسرائيل بصدد تنفيذ مجزرة جديدة بحقهم، لكن استهداف قانا مرة ثانية كان المفاجأة - المفاجأة الكبرى.

لماذا قانا مرة أخرى؟ هل لتؤكد «إسرائيل» من جديد للبنانيين بأنها لن تسمح للبنان ولأطفال لبنان أن ينمو ويكبروا في سلام وأمان، فتعود لتقتل الجيل الذي ولد بعد المجزرة الأولى؟ هل لأن سلاح الجو الإسرائيلي لم يرض بأن يحتكر سلاح المدفعية سجل الجريمة الأكثر بشاعة، ويعود ليثبت أنه السلاح الأكثر إجراماً وفتكاً في ترسانة دولة القتل والإرهاب والتدمير؟ هل لأن المدينة التي أظهر فيها يسوع المسيح أولى معجزاته «وأظهر مجده فأمن به تلاميذه⁽¹⁾» هي الدليل الحي على تنكر اليهود الصهاينة لله وأنبياؤه ورسله، فيجب تدميرها وقطع نسل أهلها؟

تعود قانا بعد المجزرة الثانية التي حلت بأهلها لتؤكد مع أخواتها في غيرنيكا⁽²⁾ وروتدام⁽³⁾ ولايبغ⁽⁴⁾ أن تزويد السلاح لأناس بملا قلبهم الحقد والإجرام يعني تزويدهم بالوسائل لتنفيذ المزيد من عمليات القتل والتدمير، وأن لا

✦ كاتب وباحث

بسط سلطة الدولة على الأجواء اللبنانية

يوسف فرم

خصوصاً في الأيام الأخيرة للحرب، بإطلاق صواريخهم على أهداف في شمال إسرائيل، وفي صيد الدبابات والآليات الإسرائيلية.

إن سليات الحرب الأساسية كانت فقدان الدعم الجوي، حيث لا قوى جوية لدى لبنان، وطبعاً لدى المقاومة، بإمكانها تقديم أي دعم جوي، بل والأسوأ من ذلك أن لا قوى جوية ولا دفاع جوي يستطيع التصدي للطائرات الحربية الإسرائيلية، التي استباحت الأجواء اللبنانية طوال أيام الحرب، وقصفت ودمرت البنى التحتية، وأحياء سكنية، وقرى، في مختلف المناطق اللبنانية، وخصوصاً في الجنوب والضاحية الجنوبية والبقاع، وصولاً حتى عكار.. هذا الانكشاف الخطير للأجواء اللبنانية أدى إلى وقوع خسائر كبيرة، ناهزت الألف قتيل، وأربعة آلاف جريح، وأضرار مادية تتراوح قيمتها بين مليارين وأربعة مليارات، حسب التقديرات المتفاوتة.

لقد أبلى المقاومون بلاءً حسناً في الميدان، وتمكنوا من منع العدو من التقدم إلى الداخل اللبناني، حتى إلى المناطق التي أعلن عنها مرة بإدعائه الوصول إلى الليطاني، ومرة أخرى إلى ككلم، ومرة الإحتفاظ بعشرين قرية..

إن المسألة التي يجب أن تطرح أمام كل النخب والمتقنين والساسة والمعنيين بالشأن الوطني العام هي ما حدث في الأجواء اللبنانية من استباحة واضحة، وكيف يمكن وقف هذه الاستباحة، ذلك أنها هي أساس كل ضرر لحق بالبلاد من بشر وحجر. وبدلاً من التفكير بهذه المسألة، سارع البعض

خاضت المقاومة اللبنانية أشرس وأطول المعارك مع الجيش الإسرائيلي المهاجم، وتمكنت من الصمود في مواقعها لنحو 33 يوماً، وكبدته خسائر فادحة، ومنعته من تحقيق أهدافه، في موقف أذهل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، وبشكل لم يتوقعه أحد، لا في العالم العربي، ولا في الولايات المتحدة الأميركية وهذا الأمر طرح تساؤلات عن السر الكامن وراء هذا الصمود، وماذا يفيد لبنان من هذه المقاومة، وكيف يمكن تطويرها لمصلحة لبنان، وسط طروحات تتراوح بين نزع سلاح حزب الله، وجعل المقاومة قوة للدولة.

لقد انطلقت المقاومة من عدالة قضيتها، وقديستها، وتسلم المقاومون بمعنويات عالية، وإيمان صادق وعميق، وليس من المغالاة أبداً أن المقاومين يعيشون الشهادة، ولهذا لم يفكر أحدهم بالتراجع مهما كانت الأسباب، وطغت قدسية المهمة على غريزة الحياة، ومن الواضح أن المقاومين اكتسبوا مهارة كبيرة في استخدام الأسلحة، وخصوصاً الصواريخ أرض أرض، التي أصابت أهدافها بدقة واضحة والصواريخ المضادة للدبابات التي أحدثت مجزرة للميركافا، جعلت ثلاث دول هي تركيا والهند وتشيلي تلغي صفقات مقررّة من هذه الدبابة، بعدما تكشف ضعفها أمام نيران المقاومين. وأحدث تدمير الميركافا، والإصابات البشرية العالية الناجمة عنه، ذهولاً في إسرائيل، ولم تستطع قوات النخبة من لواء غولاني، والنحال، أو الإيفوا، أو مغاوير البحر، أن تحقق إنجازاً واضحاً ضد المقاومين، الذين استمروا،

فصل الدين عن الدولة بين نظرية الراديكالية والنظرية الليبرالية

د. عادل ضاهر

من الفرق بينهما، فإن النظريتين تزودانا بفكرة مشتركة من الصعب إغفالها، ألا وهي أن المجتمعات الحاضرة، مهما كانت متجانسة، مخترقة بالتعددية على شتى المستويات، إذ نجدها منقسمة داخلياً على أساس طبقي، وطائفي، وجنسي، وإثني... إلخ. النظرية الليبرالية في التعددية هي، على نحو أو آخر، محاولة لتسوية وضع قيود على السلطة السياسية، بحيث يضمن ذلك المحافظة على الحريات الأساسية، كحرية الضمير، وحرية الفكر والشعور، وحرية الرأي، وحرية الفرد في أن يختط بنفسه الطريق التي يراها مناسبة لحياته، وفي أن يجتمع مع سواه لأي غرض مشروع. ما هو مشترك بين الليبراليين، على مختلف توجهاتهم الفلسفية، هو إصرارهم على ضرورة وضع حد فاصل بين المجال العام والمجال الخاص. ولكن قد تنشأ شتى الخلافات بينهم حول أين يجب وضع هذا الحد الفاصل، وما ينبغي استبعاده أو عدم استبعاده، من فئة الحريات الأساسية، وما إذا كان فهم الحرية ينبغي ألا يتجاوز فهمها سلبياً⁽⁶⁾. ولكن ثمة فكرتين أساسيتين مشتركتين بين الليبراليين المعاصرين، وهما، أولاً، فكرة وجود رباط حميم بين الليبرالية والديموقراطية، ثانياً، فكرة كون التعددية من طبيعة القيم.

لنتناول، أولاً، الفكرة الأخيرة، فما يمكن اعتباره موقفاً معقولاً هنا، من وجهة نظري، بدون الحاجة إلى احتضان موقف شكوكي إزاء القيم، كما هو الحال بالنسبة للعديد من الليبراليين، هو أن هناك عقائد شاملة ذات طبيعة ميتافيزيقية، أو دينية، تشمل منظورات قيمة مختلفة، وتنطوي، بالتالي، على تصورات مختلفة للخير. قد لا يوجد تناسب بين هذه التصورات المختلفة، كما يعتقد أشعيا برلين، مما يعني أنه لا يمكن المفاضلة بينها على أساس عقلي. ولكن حتى لو لم نجار برلين في اعتقاده هذا، فإن ما يمكن تسويغه هنا هو أن العقائد الشاملة المعنية في هذا السياق لا يخضع الاختيار بينها لاعتبارات عقلية، وأن الوصول إلى اتفاق حول أيها صحيح غير ممكن إلا عن طريق انقلاب فكري جماعي، أو «وثبة إيمان» جماعية، وإلا فإنه يكون نتيجة فرض جماعة موقفاً على الجماعات الأخرى، التي لا تشارك السابقة اعتقادها. بمعنى آخر، إن اتفاقاً كهذا، إن حصل، فإنما يحصل إما بأعجوبة، وليس نتيجة تفاعل حوار يقيده العقل، أو يكون مفروضاً. وما ينبع من هذا هو أن القيم التي تنطوي عليها أي عقيدة من العقائد الشاملة، لأنها جزء متمم للنسق المفاهيمي لهذه العقيدة، تتخذ طابعاً غير عقلي (ولا أقول لا -عقلي) شأن هذه العقيدة الشاملة نفسها.

ما تنطوي عليه تعددية القيم هو أن القيم لا يمكن وضعها في هرمية منظمة ميتافيزيقياً. وهذا يعني أنه يمكن أن توجد عدة تصورات معقولة للخير، مما يفسر لماذا الحكم والاختيار الفرديان في مجال القيم هما من الأهمية بمكان، بحيث يصدق على الشخص الذي يحكم

السياسات والتشريعات - هذه النزعة التي تترجم عملياً إلى حركة سياسية مبتغاها تأسيس الدولة على الدين.

الديموقراطية والعدالة

من المسائل التي ينبغي التنبيه إليها في البداية مسألة أن النظام اللاعلماني قد لا يتعارض مع الديموقراطية بمعناها الإجمالي، ولكنه حتماً يتعارض مع إقامة مؤسسات ديموقراطية عادلة. التركيز هنا هو على عدالة المؤسسات، إذ لا يبدو أن هناك علاقة مفهومية بين الديموقراطية والعدالة، مما يعني أنه يمكن من حيث المبدأ أن تكون دولة ديموقراطية وغير عادلة. ولكن، بحسب فهمي، الديموقراطية، غير مقرونة بالعدالة، وإن كانت قابلة للتصور، إلا أنها ديموقراطية في الشكل لا الجوهر. إنها، في أفضل حال، ديموقراطية إجرائية. ولذلك ما أريد التركيز عليه هنا هو السؤال، هل تسييس الدين، بما ينطوي عليه من أغراض، يتفق ليس فقط مع مستلزمات الديموقراطية، بمعناها الإجمالي، بل مع مستلزمات الديموقراطية، بمعناها الجوهرية، أي من حيث كونها تجسد في مؤسسات عادلة؛ لن أتناول العدالة هنا سوى بمعناها السياسي، لأن ليس ثمة شيء في الغرض من تسييس الدين، أو إقامة نظام لا علماني، ما يتعارض بالضرورة مع العدالة الاقتصادية. لا بد، إذن، أن نبدأ بإبداء بعض الملاحظات حول معنى ومستلزمات المؤسسات الديموقراطية العادلة.

من المفيد التركيز الآن على ما يكمن في صميم هذه المستلزمات، وأعني التعددية. كثيرة هي النظريات التي تعالج التعددية، ولكن سأكتفي بتناول ثلاثٍ منها باختصار، وهي: النظرية الكلاسيكية في التعددية، والنظرية الراديكالية، والنظرية الليبرالية. يركز التعدديون الكلاسيكيون، من أمثال روبرت دال Dahl وسيمور مارتن لپست Lipset، على الصراع بين الفئات ذات المصالح المتعارضة في المجتمعات الحديثة⁽⁴⁾. ولكن هذا يصدق أيضاً إلى حد كبير على التعدديين الراديكاليين، من أمثال شنتال موف Mouffe، وأرنستو لاكلاو Laclau وكلود لوفور Lefort ووليم كونلي Connolly⁽⁵⁾ ما يميز بين هذين الفريقين من التعدديين هو أن الكلاسيكيين يجدون في الصراع مشكلة لا بد للديموقراطية من مواجهتها. وما يشكل محور اهتمامهم، لذلك، هو إيجاد طريقة لتحقيق الاستقرار في المجتمعات التي تجري ضمنها شتى الصراعات بين الفئات ذات المصالح المتعارضة. أما الراديكاليون، بالمقابل، فإنهم لا يجدون في الصراع مشكلة للديموقراطية، بل فضيلة من فضائلها، ومأسسة هذا الصراع، في نظرهم، هي من العوامل التي قد تضمن عدم تحول النظام الديموقراطي إلى نظام أتوقراطي.

إذا كانت النظرية الكلاسيكية تفهم هذا الصراع فهماً هوبزياً (نسبة لتوماس هوبز)، فإن الراديكاليين، بالمقابل، يستعينون بشكل واضح بمفهوم مستمد من فلاسفة ما بعد حديثين، من أمثال ليوتار Lyotard وفوكو Foucault ودريدا Derrida. ولكن على الرغم

الدين، الذي يقوم على النظر إلى الإسلام على أنه دين ودولة، صارت هذه النظرة إلى الإسلام شبه مسلمة، حتى من قبل أفراد لا تربطهم بالإسلام السياسي أي رابطة. والأسوأ من كل هذا أن الذين يتبنون هذه النظرة، ويعملون بوحياها، صار لهم تأثيرهم الواسع في المجال العام، وصاروا يشكلون في بعض أقطارنا البديل للنظمة الأوتوقراطية القائمة في هذه الأقطار. فبدل أن يكون البديل الحقيقي لهذه الأنظمة الأوتوقراطية القائمة نظاماً ديموقراطياً يقوم على الإرادة العامة، فإن هذا البديل يكاد أن يكون نظاماً لا علمانياً، لا تقيد فيه الحريات السياسية فحسب، كما هو الحال في الأنظمة الأوتوقراطية القائمة بين ظهرانيا، بل تقيد فيه كل الحريات، بما في ذلك الحريات الشخصية، مما ينتهي إلى تحقيق شبه تماهٍ بين المجالين الخاص والعام.

لن أتعرض هنا للنظرة إلى الإسلام، التي تجعل السياسة شيئاً في صلب عقيدته، إذ تعرضت لها في العديد مما نشرته سابقاً، محاولاً إظهار فسادها وتناقضاتها⁽²⁾. ما يعينني هنا هو أن أبين أن العلمانية شرط لا غنى عنه لبناء نظام ديموقراطي سليم. ولذلك سأبدأ بتناول مفهوم الديموقراطية والمبادئ التي ينطوي عليها، لأعمل من ثم على تبيان التعارض بين هذه المبادئ ومستلزمات الموقف اللاعلماني.

لا يجوز الاستنتاج من كلامي أن الأنظمة العلمانية أنظمة ديموقراطية بالضرورة. إن موقفي لا يتضمن أكثر من القول إن الأنظمة اللاعلمانية هي أنظمة غير ديموقراطية بالضرورة. فالعلماني قد يذهب إلى حد المطالبة بعلمنة تامة للمجتمع، كما حصل في الاتحاد السوفييتي، مثلاً، مما يعني إقامة نظام تقيد فيه، بل تلغى عملياً، حرية الاعتقاد الديني. ولا أظن أن نظاماً كهذا، حتى وإن لم يتجاوز إلغاء حرية كالأخيرة، يمكن أن يعد بحق نظاماً ديموقراطياً. ولكن حتى لو لم تس حرية الاعتقاد الديني في النظام العلماني، فإن هذا النظام قد يكون نظاماً كلياً، أو نظاماً ديكتاتورياً، كما نعرف من مثالي النازية والفاشستية⁽³⁾. ولكن من الواضح أن النظام العلماني قد يكون ديموقراطياً، خصوصاً إن لم يتجاوز علمنة السياسة، بكل ما يعنيه هذا من تقليص لدور الدين في المجال العام. ولكن لا يمكن للديموقراطية، كما سأبين، أن تتعايش حتى مع نقشي النزعة في المجال العام نحو جعل الاعتبارات الدينية، لا ما صار يعرف بـ«العقل العام»، المعيار لتقويم

تتداخل في إشكالية فصل الدين عن الدولة اعتبارات شتى، منها ما هو إبستمولوجي، ويتعلق بطبيعة المعرفة العلمية من جهة، وطبيعة المعرفة الدينية من جهة ثانية، على افتراض إمكانها. ومنها ما هو معياري، ويتعلق بطبيعة القيم السياسية، وبخاصة. ومنها ما هو مفاهيمي، ويتعلق بطبيعة الدين وطبيعة السياسة. وقد تناولت في عدد من مؤلفاتي السابقة كل هذه الاعتبارات، بكل تداخلاتها. بالطبع لا يسمح الوقت المخصص لمحاضرتي بإيفائها جميعها حقها من البحث.

سأركز في حديثي إليكم هذا المساء على قضية واحدة أساسية، ديموقراطية حقة، لا أفترض هنا أن هناك علاقة منطقية بين الديموقراطية وفصل الدين عن الدولة. موقفي هو أن العلاقة بين الديموقراطية الحقة والعلمانية هي علاقة موضوعية⁽¹⁾. وهذا يعني أن هناك اعتبارات واقعية شتى تتعلق بالطبيعة البشرية وطبيعة المجتمع الإنساني، وبنظرة البشر إلى عقيدتهم الدينية وما يعنيه كل هذا، عملياً وواقعياً... هذه اعتبارات تجعل من المتعذر تعايش الديموقراطية مع اللاعلمانية. إذن، التحدي الذي يواجه الديموقراطية جراء عدم فصل الدين عن الدولة هو تحدٍ لا يجوز مطلقاً الاستخفاف به.

كثيرة طبعاً هي التحديات التي تواجه الديموقراطية، ولكنها جميعها تهون إزاء التحدي الذي يمثله تسييس الدين لغرض إقامة دولة دينية. اللامبالاة، مثلاً، قد تضعفها، إذ تحول دون تحولها إلى ديموقراطية مشاركة. ووجود العديد من الجماعات ذات المصالح الجزئية المتعارضة قد يشكل الجسم السياسي، إذ يؤثر على فعالية المؤسسات الديموقراطية، وآليات صنع القرارات الجمعية بصورة سلبية، ووجود أكثرية إثنية، أو دينية، مصرة على الاستتار بالسلطة، قد يمسح النظام الديموقراطي، فينتج عن تطبيق مبدأ حكم الأغلبية، ما دعاه توكفيل طغيان الأكثرية. وغياب العدالة الاجتماعية، كما نعرف من خلال تفحصنا للأنظمة الديموقراطية في الغرب الرأسمالي، قد يدفع بالديموقراطية في اتجاه ما يماثل الأوليغاركية، إذ يعطي لقلّة من أصحاب المال والنفوذ وزناً سياسياً يفوق بما لا يقاس ما يتناسب مع مستلزمات العدالة السياسية، ولكن أين هذه التحديات من التحدي الذي يمثله تسييس الدين لغرض إقامة دولة دينية، حيث الدين الذي يجري تسييسه لهذا الغرض هو دين الأكثرية؟ فكل تحدٍ من التحديات السابقة يشكل، في أسوأ حال، تهديداً لمقوم أو آخر من مقومات الديموقراطية. أما التحدي الذي يمثله تسييس الدين، فإنه، لو تحقق الغرض منه، لا بد أن ينتهي، عملياً وواقعياً، إلى تقويض كل مقوم من مقومات الديموقراطية، أو القضاء على أي أمل، في مجتمعات غير ديموقراطية، كالتالي بين ظهرانيا، في إقامة نظام ديموقراطي حقيقي.

دين ودولة

يتخذ هذا التحدي مغزىً خاصاً، ونظراً لتسييس

النظام اللاعلماني قد لا يتعارض مع الديموقراطية بمعناها الإجمالي، ولكنه حتماً يتعارض مع إقامة مؤسسات ديموقراطية عادلة

ففي غياب التعددية في المصالح والهويات والمنظورات القيمية، لا تعود مسألة عدالة، أو عدل، المؤسسات الديمقراطية مسألة مطروحة

أو فئة، الحق في المشاركة، وينبغي أن تكون متاحة للجميع بدون استثناء. من الافتراضات الأساسية المسبقة للالتزام بالمثال الديمقراطي الاعتقاد بقدرة العقل الجمعي (العقل العام) على إيجاد الحلول للمشكلات التي تواجهه. فالبشر، عن طريق تعاونهم في استخدام مواهبهم وقواهم العقلية، قادرون على الحصول تدريجياً على المعرفة والحكمة الضروريتين لتوجيه جهودهم الجماعية في اتجاه ما يخدم مصالحهم المشتركة.

بإمكاننا الآن أن نحدد، في ضوء ما سبق، الشروط اللازمة لإقامة مؤسسات ديمقراطية عادلة. سألخص هذه الشروط في خمسة: أولاً، الإرادة الجماعية الواحدة هي التي ينبغي أن تكون المصدر الأخير للسلطة السياسية، ولا حق لأي فرد، أو جماعة، الاستئثار بهذه السلطة.

ثانياً، ينبغي أن تكون الفرص نفسها متاحة للجميع للمشاركة في الحياة السياسية، مما يستدعي حياد الدولة إزاء المصالح المشروعة المتنافسة، وكذلك إزاء العقائد الشاملة المعقولة، والمنظورات القيمية المتعارضة. ثالثاً، ينبغي إعطاء كل مواطن الحق في ممارسة الحرية على أوسع نطاق يسمح به إعطاء حرية مماثلة للجميع.

رابعاً، لا يجوز تجريد أي عضو من أعضاء الدولة من حقوق المواطنة على نحو تعسفي، أي، مثلاً، على أساس ديني أو إثني. خامساً، ينبغي تأمين إطار تعاوني تتوافر ضمنه الشروط القمينة بحصول تفاعل اجتماعي حوارى بين كل ممثلي المصالح المشروعة والمنظورات القيمية المتنوعة، وكذلك كل ممثلي العقائد الشاملة المتعددة، بحيث تتاح الفرصة لكل صوت لأن يسمع ويتقيد جميع الفرقاء بمبدأ الاحترام المتبادل.

العلمانية والديمقراطية

لنتناول الآن السؤال الذي تتحور حوله هذه الدراسة، أي السؤال: لماذا هي العلمانية شرط ضروري لإقامة مؤسسات ديمقراطية عادلة؟ هذا السؤال، في ضوء ما سبق، يتحول إلى السؤال: لماذا يعني غياب العلمانية غياب مؤسسات تتوافر فيها الشروط الخمسة المذكورة أعلاه؟

حتى نعالج هذا السؤال على نحو مناسب، من المستحسن أن نحاول، أولاً، تحديد النتائج المترتبة على الموقف، لأنه يقوم على الاعتقاد بأن للدين أغراضاً دنيوية تتجاوز تهذيب النفس بالأخلاق الحسنة، وما شاكل ذلك. في فكر الإسلاميين بالذات، الإسلام دين ودولة، بل إن الإسلام عقيدة شاملة كل الشؤون الأخروية والدنيوية، على حد سواء. إن هذا يدفع بهم إلى حد الاعتقاد أن شمولية الإسلام هي في صلب ماهيته،

الإجراءات الديمقراطية، بحسب هذا الفهم، لن تكون مجرد إضافة إلى مجتمع تحققت فيه من قبل شروط العدالة السياسية، أي ميكانيزم إضافي لتجميع التفضيلات في المجتمع، بل إنها ستكون بالأحرى جزءاً لا يتجزأ من المؤسسات العادلة. إن إيجاد الطرق الفعالة في تسهيل التفاعل الحواري بين المواطنين، والمشاركة الفردية والجماعية في الحياة العامة، وغير ذلك مما يتصل بحرية القول، وحرية العمل، هي شيء ضروري لتبلور مبادئ العدالة، ولوضعها موضع التنفيذ، بدون إفساح المجال لأصوات فعلية تمثل منظورات مختلفة كي تعبر عن المصالح المحددة والقيم والهويات والتجارب العينية التي يتكون منها العالم الاجتماعي، بكل ما في داخله من تعدد وتنوع، لا يمكن إيجاد طريقة فعالة للمجيء بالمعايير المطلوبة لتنظيم سيرورة التفاعل الاجتماعي الحواري بين ممثلي مختلف المصالح والمنظورات القيمية والهويات في غياب أصوات كهذه، أو في غياب الشروط الضرورية لسماعها، فإن المبادئ المعيارية التي ستنظم العلاقات الاجتماعية على أساسها، في هذه الحالة، ستكون معرضة لاتخاذ طابع استبعادي وغير عادل.

التعددية هي الحد الأوسط بين العدالة والديمقراطية. ففي غياب التعددية في المصالح والهويات والمنظورات القيمية، لا تعود مسألة عدالة، أو عدل، المؤسسات الديمقراطية مسألة مطروحة. إن هذا واضحاً من كون افتقار المؤسسات الديمقراطية إلى العدالة يعني تجسيدها لسياسات استبعادية. ولكن سياسات كهذه ممكنة، فقط، إذا كان ثمة شيء يمكن استبعاده. إذن، على افتراض وجود مجتمع غير تعددي بالمعنى الخالص، فلا حاجة للديمقراطية في هذا المجتمع لأن تكون أكثر من ميكانيزم لتجميع التفضيلات، ولكن بما أن وجود مجتمع غير تعددي هو من المستحيلات الواقعية، فإن المطالبة بالمزاوجة بين الديمقراطية والعدالة تصبح ذات أهمية قصوى.

إذا كانت التعددية هي في أساس الربط بين الديمقراطية الإجرائية والعدالة، فما هو الأساس للديمقراطية الإجرائية؟ إنه، باختصار، يكمن في عدم جواز خضوع البشر لسلطة أحد بدون رضاهم. فلا أحد، هو من الذكاء والحكمة والطيبة والعدل، بمكان، بحيث يجوز أن يعطى الحق في أن يحكم الآخرين بدون رضاهم. إن الأهمية الإيجابية التي يمكن إسنادها إلى الفكرة الأخيرة هي أن كل الذين ينتمون إلى المتحد السياسي نفسه، ويتأثرون، لهذا السبب، بمؤسساته السياسية، من حقهم أن يشاركون في تشكيل وإدارة هذه المؤسسات، بغض النظر عن المنظور، أو المصلحة التي يمثلها كل منهم. فالقيم والسياسات التي يفترض أن تنتج عن عمل هذه المؤسسات لا تعني فئة من فئات المجتمع دون سواها، بل إنها تعني جميع الفئات والأفراد في المجتمع. فهي، أصلاً، ما يفترض أن تنظم حوله حياتهم الاجتماعية المشتركة. إذن، هذا يعطي لكل فرد،

أن يكون لأي منهم امتياز معرفي في المجال الذي يعيننا هنا. كل فريق، ولا شك، سيدعي لنفسه امتيازاً معرفياً، وسيرفض التخلي عن سلطته المعرفية لأي فريق آخر، مما يعني أنه من غير المحتمل أن ينجح أي فريق في جعل سلطته المعرفية هي السلطة النافذة في المجتمع بأكمله، إلا عن طريق فرضها على جميع الفرقاء، على افتراض أن الفرصة متاحة له لفعل ذلك. من هنا يتضح أن الاحترام المتبادل هو البديل الوحيد العادل والمنصف، الذي ينبغي أن ينظم على أساسه تعامل الفرقاء بعضهم مع بعض⁽⁹⁾، ورفض هذا البديل هو بمثابة رفض مبدأ القابلية للكوننة. ما يثبت المبدأ الأخير هو التالي: بالنسبة لأي م (حيث م هو متغير يمكن أن نستبدل به فعلاً ما، أو طريقة ما في التعامل، أو سياسة ما)، إذا افترضنا أن مبدأ ما يكفي لتسوية م، إذن يتبع من ذلك أن هذا المبدأ إياه يكفي أيضاً لتسوية أي شيء آخر شبيه به م بالنسبة لكل المسارات المجردة لـ م... ما يتضمنه هذا، في السياق الحالي، هو أنه إذا كان ثمة مبدأ يكفي لتسوية رفض معتنقي أي عقيدة من العقائد الشاملة المعنية التخلي عن سلطتهم المعرفية لأصحاب أي عقيدة أخرى، إذن، فهذا المبدأ إياه يكفي لتسوية رفض الآخرين التخلي عن سلطتهم المعرفية للسابقين.

من الواضح الآن لماذا يقود رفض مبدأ الاحترام المتبادل إلى رفض مبدأ القابلية للكوننة، فما يتضمنه رفض مبدأ الاحترام المتبادل هو أن الفريق الرفض له يفترض أن من حقه أن يحل سلطته المعرفية محل السلطة المعرفية لسائر الفرقاء، على الرغم من أنه يرفض أن يكون لأي فريق آخر الحق نفسه. ما يرضاه لنفسه لا يرضاه لسواه. ولكن إذا كان مبدأ القابلية للكوننة يؤسس حق كل فريق، في وضع من المساواة المعرفية، في أن يرفض التخلي عن سلطته المعرفية لأي فريق آخر، إذن.. فإنه ينكر على أي فريق الحق في أن يطلب من الآخرين التخلي عن سلطتهم المعرفية له.

الديمقراطية والتعددية

إذا كان لا مفر، على المستوى المعياري، من تبني مبدأ الاحترام المتبادل، إذن لا مفر أيضاً من تبني مبدأ الحياد، في المجال العام، إزاء العقائد الشاملة. فلو قامت الدولة، مثلاً، بالترويج لعقيدة من هذه العقائد دون سواها، فإن هذا سيكون بمثابة خرق لمبدأ القابلية للكوننة، أي بمثابة حض لأصحاب العقائد الأخرى على التخلي عن سلطتهم المعرفية لأصحاب العقيدة التي تروج لها الدولة. ولكن هذا، كما رأينا، يتعارض مع مبدأ الاحترام المتبادل. من الواضح، إذن، أن الضرورة المعيارية للمبدأ الأخير ينبغي أن تترجم إلى حياد من قبل الدولة إزاء العقائد الشاملة المتعددة. إذا كانت التعددية توجب أن تكون للعدالة السياسية الأولية (أي أن تكون للحق الأولية على الخير)، فإن العدالة السياسية بدورها توجب أن تكون للديمقراطية الأولية على كل الأنظمة السياسية المنافسة. نجد هنا الرباط الحميم - ولا أقول المفهومي - بين الليبرالية والديمقراطية. إن

النظرية الليبرالية في التعددية هي، على نحو أو آخر، محاولة لتسوية وضع قيود على السلطة السياسية، بحيث يضمن ذلك المحافظة على الحريات الأساسية

ويختار أنه يقترب من نموذج الفرد المستقل بذاته، كما تصوره كنف في فلسفته الأخلاقية⁽⁷⁾. إن هذا، ولا شك، يستوجب المساواة الأخلاقية بين جميع الأشخاص، من حيث كون كل منهم كائناً مستقلاً بذاته. ولا يجوز للدولة، في هذه الحالة، أن تخضع لنفوذ أي عقيدة من العقائد الشاملة المعنية، وأن تتنازل لتصور الخير الذي تنطوي عليه هذه العقيدة. فإن هذا لا يمكن أن يعني عملياً سوى مأسسة قيم الجماعة التي تتبنى هذه العقيدة، وفرضها على الجماعات الأخرى. وبهذا تنزلق الدولة نحو الأبوية paternalism متدخلة بصورة غير مشروعة في حياة الفرد، فارضة عليه أن يرى الخير كما تراه هي، وليس كما يراه هو بنظرته الخاصة.

النزعة الأبوية

من هنا نفهم إصرار الليبرالي على ضرورة التزام الدولة الحياد إزاء التصورات المختلفة للخير، ومعاملة الأشخاص على النحو الذي يستلزمه كون كل منهم ذاتي الاستقلالية يستوجب رفض النزعة الأبوية والنزعة الكمالية معها، فتبقى للفرد الحرية الكاملة في أن يختار قيمه، والحياد إزاء التصورات المختلفة للخير هو بالضرورة حياد إزاء العقائد الشاملة، التي تشكل الأساس لهذه التصورات المختلفة. وما يصدق على هذه التصورات لجهة كونها تخضع للحكم والاختيار الشخصي، إنما يصدق بصورة أقوى على العقائد الشاملة هذه، فإذا كان يصدق على القيم أنه لا يمكن وضعها في هرمية مرتبة ميتافيزيقياً، فإن هذا يصدق من باب أولى على العقائد الشاملة. إذن، يمكن من حيث المبدأ وجود عدة عقائد معقولة كهذه.

لا يمكن، بالنسبة لليبرالي، فصل مبدأ الحياد، من حيث كونه ذا أهمية لمسألة التعددية، عن فكرة أسبقية الحق على الخير⁽⁸⁾. فهذا المبدأ يفرض الفصل بصورة واضحة بين الخاص والعام، مما يستلزم ألا تخضع للسلطة السياسية سوى الأفعال التي يمكن أن تكون ذات نتائج تطل عدالة العلاقات الاجتماعية. وهذا يعني في المجال العام للقواعد المحافظة على العلاقات الاجتماعية الأولية على القواعد التي يعني التقيد بها تحقيق الخير، وفق تصور معين له، ولا يمكن، بالتالي، الإجماع حوله.

لا يقوم مبدأ الحياد على مبدأ احترام الاستقلالية الشخصية وحده، بل إنه يقوم أيضاً على مبدأ الاحترام المتبادل. يمكننا هنا وضع المبدأ الأخير على النحو التالي: على افتراض وجود عدة عقائد شاملة، حيث تكون الأسس لكل عقيدة منها غير شفافة للذين لا يعترفون هذه العقيدة، فإن أصحاب كل عقيدة من هذه العقائد ملزمون باحترام السلطة المعرفية لأصحاب العقائد الأخرى في ما يخص ما يرونه بنظرتهم الخاصة على أنه حق، أو خير، أو ذو قيمة. إن هذا المبدأ يستلزم، إذن، المساواة المعرفية بين جميع الفرقاء، وينفي، بالتالي،

ما يتضمنه رفض مبدأ الاحترام المتبادل هو أن الفريق الرفض له يفترض أن من حقه أن يحل سلطته المعرفية محل السلطة المعرفية لسائر الفرقاء، على الرغم من أنه يرفض أن يكون لأي فريق آخر الحق نفسه

باعتباره ديناً - أي في صلب ماهيته العقديّة. وهذا ما يفسر لماذا نراهم لا يتورعون عن اعتبار العلمانية مروق من الدين، وصنو الإلحاد⁽¹⁰⁾. فالاعتقاد في الله، من منظورهم، يتضمن منطقياً واجبات تشمل كل مناحي الحياة الدنيا، السياسية منها وغير السياسية. ولذلك فإن علمنة السياسة، التي تعني، على الأقل، الفصل بين الواجبات الدينية والواجبات السياسية، هي، بحكم «منطق» تفكيرهم، بمثابة نقض للاعتقاد بالله.

لا يمكن أن يختلف الأمر كثيراً بالنسبة لأي موقف منافع للعلمانية، بغض النظر عما إذا كان هذا الموقف نابغاً من منظور إسلامي، أم من منظور مسيحي، أو يهودي أصولي. فإن أي موقف كهذا لا بد أن ينطلق من الافتراض أن العقيدة الدينية، التي اتفق أن صاحب هذا الموقف يدين بها، تفرض عليه رفض ما يدعوه روبرت عودة Rationale ciple of Secular The (مبدأ المسوغ العلماني)⁽¹¹⁾ ينص هذا المبدأ على أن من واجبات الوهلة الأولى facie rima واجب عدم تأييد، أو دعم أي قانون، أو أي سياسة عامة، تقيد أفعال البشر على نحو أو آخر، إلا إذا كان ثمة أسباب علمانية لهذا التأييد، أو الدعم، والمقصود بالأسباب العلمانية تلك الأسباب التي لا يفترض التسليم بها، الاعتقاد بالله، ولذلك فإن رفض هذا المبدأ هو بمثابة تأكيد على عدم الاعتراف بكفاية، أو حتى أهمية، الأسباب العلمانية، وهذا بدوره يقوم على تأويل رافض هذا المبدأ لعقيدته الدينية، على نحو يجعلها تفرض عليه عدم الاكتفاء بالأسباب العلمانية، أو حتى إيلاها أهمية تذكر. من هنا يتضح كيف يتحول الإلزام السياسي بسحر ساحر إلى إلزام ديني.

الإسلام السياسي

يبلغ هذا منتهى الوضوح في الحركات الممثلة للإسلام السياسي، حيث نجد أن من السمات البارزة المشتركة بينها الاعتقاد بأن الإسلام يرتبط مفهوماً بالسياسة، أي اتخاذ الإسلام بعداً سياسياً. إذن، هذا ليس حاصل ظروف تاريخية أملت اتجاهه هذا الاتجاه، بل إنه شيء في صلب عقيدته، باعتباره ديناً، وهذا يترجم، من منظورهم، إلى واجب ديني يفرض تنظيم المسلمين في حزب سياسي، من أغراضه الأساسية إقامة دولة إسلامية، أي دولة منظمة حول المبادئ والقيم الإسلامية. فالإسلام، باعتباره ديناً، لا يكتمل، بحسب هذه النظرة، إلا إذا تحقق الغرض الأخير. من الواضح هنا أن تسييس الإسلاميين للإسلام يختلف بصورة جوهرية عن تسييس دعاة لاهوت التحرير في أميركا اللاتينية للمسيحية، لأن الأخيرين لم يروا إلى السياسة بوصفها ترتبط جوهرياً بالمسيحية. وكذلك فإن تسييسهم للإسلام، وإن تشابه نوعاً ما مع تسييس

**تسييس الإسلاميين للإسلام
يختلف بصورة جوهرية عن
تسييس دعاة لاهوت التحرير
في أميركا اللاتينية
للمسيحية، لأن الأخيرين لم
يروا إلى السياسة بوصفها
ترتبط جوهرياً بالمسيحية**

لا أحد، هو من الذكاء والحكمة والطيبة والعدل، بمكان، بحيث يجوز أن يعطى الحق في أن يحكم الآخرين بدون رضاهم

لا يقف الإسلاميون عند الحد الأخير في فهمهم للحاكمية الإلهية، بل إنهم يُخرجون مفهوم الحاكمية من سياقه اللاهوتي (الكلامي) الخالص، ليزودوه بدلالة سياسية - اجتماعية.. (أنا شخصياً أرفض هذا الفهم للحاكمية الإلهية، وقد بينت في كتابات أخرى عديدة أنه فهم يقوم على أغلوطة كبرى، هي أغلوطة تحويل الجائز إلى واجب). إنه، بمعنى آخر، يقوم على النظر إلى العلاقة التاريخية بين الإسلام والسياسة، التي هي، في أفضل حال، علاقة واقعية، وبالتالي، جائزة Contingent على أنها علاقة واجبة منطقياً⁽¹³⁾. بدون هذا الخلط بين الجائز والواجب، لا يمكن فهم الحاكمية الإلهية، إلا بمعناها اللاهوتي الخالص، أي على أنها لا تتضمن أكثر من كون الله هو الخالق والضامن المطلق للوجود.

تأويل الحاكمية

ولكن لا يعينني هنا ما هو التأويل الصحيح لمفهوم الحاكمية الإلهية، وبالتالي، لعلاقة دين سماوي، كالإسلام، بالشؤون الدنيوية. ما يعينني بالأحرى هو تأويل المسيحيين للدين، مسلميهم ومسيحييهم ويهوديهم، على حد سواء، لهذا المفهوم والنتائج المترتبة على هذا التأويل. وما يتضح مما سبق هو أن الحاكمية الإلهية، بحسب هذا التأويل، تمتد إلى المجال السياسي - الاجتماعي، وهذا يعني أن التنظيم السياسي للمجتمع ينبغي أن يخضع للقانون الإلهي. نجد في هذا التأويل بذور تكوّن الشروط المثالية لإعطاء السلطة السياسية، التي تعمل بمقتضى هذا التأويل، الحرية لإخضاع كل مجالات الحياة لتشريعاتها. كيف يمكن أن يكون الأمر خلاف ذلك، مادام الله، بحسب هذا التأويل، هو الحاكم المطلق والنهائي لكل شيء، أي لا شيء إلا يخضع لسلطته، حيث تفهم السلطة هنا بمعناها الاجتماعي - السياسي؟ لا شك أن تأويلاً كهذا يحول شعار «الحاكمية لله» إلى وصفة ممتازة للتوتاليتارية بأروع صورها ف«منطق» تأويل الحاكمية على النحو المعني هنا هو «منطق» اختزالي وشمولي في اختزاليته. وهو، من جهة ثانية، لا يُخرج من دائرة هذه الواجبات حتى ما يتعلق بالمجال الخاص، مجال الحريات الشخصية، وهنا تكمن شموليته. ولذلك، فإن اتخاذ السلطة الإلهية مدلولاً سياسياً - اجتماعياً يعني، في هذه الحالة، إخضاع الأفعال الإنسانية لقانون إلهي كلي الشمول. وهذا لا يعني فقط تحويل الإلزام السياسي إلى إلزام ديني، بل، والأسوأ من ذلك، إخضاع كل مجالات الحياة للسلطة السياسية، التي هي، عملياً، سلطة بشر، ليس إلا، فسلطة الله، على افتراض أنها تمتد إلى المجال السياسي - الاجتماعي، لا يعقل أن تمارس إلا بصورة غير مباشرة، أي من خلال البشر، بعكس سلطته على الطبيعة، التي تمارس على نحو مباشر، على افتراض رفض موقف الربوبي من علاقة الله بخلقه. وهذا لا يمكن أن يتضمن سوى أن الذين يدعون الكلام باسم الله، أو أنهم المؤهلون للحكم باسم الله، لو أتحت لهم الفرصة لأن يحكموا سيقومون، في غياب أي معرقات لمساعدتهم، بتنفيذ مناهجهم القاضي بإعطاء الشرع الإلهي، بكل شموليته المزعومة، طابعاً رسمياً من خلال

اليمن الديني في الولايات المتحدة للمسيحية، إلا أنه تجاوز الأخير، نظراً لرؤيتهم الإسلام، من جهة، على أنه نظام شامل كل مناحي الحياة، ولرؤيتهم السياسة، من جهة ثانية، على أنها وسيلة لتحقيق هذا النظام الشامل، عملاً بالأمر الإلهي. وهذا يفرض تبنيهم الموقف الكلياني في السياسة، حيث تعني أسلمة السياسة أسلمة كل مناحي الحياة. وحتى المعرفة والعلوم لا تُستثنى من الأسلمة. ومن يذهب إلى هذا الحد في عملية الأسلمة، فإنه لا يمكن أن يرضى بأقل من أسلمة تامة للقانون والاقتصاد، والتربية والفن، والقيم.. إلخ. وأسلمة شاملة كهذه تتضمن الحقوق، وأن الواجبات الدينية للمسلم تشمل واجب إخضاع كل مناحي الحياة لمعايير إسلامية، بل وتجعل الواجب الأخير متمماً للواجبات الأساسية للمسلم، واجب العبادة والصوم والحج والزكاة. هنا نجد بذور نظام كلي⁽¹²⁾، فهذه النظرة إلى الإسلام، على افتراض نجاح الآخذين بها في تأمين استلامهم مقاليد السلطة السياسية في بلدهم، لا بد أن تترجم إلى ترتيبات سياسية لا تسمح لأي منظور علماني، أو غير إسلامي، أن ينافس المنظور الإسلامي في أي مجال من مجالات الحياة. فكل هذه المنظورات الأخرى، وإن كانت تتعلق بجوانب للثقافة والحياة الاجتماعية، لا تعتبر بحق مشمولة بالدين، بوصفه ديناً، إلا أنها ستجد نفسها، في ظل دولة دينية، معرضة باستمرار لشتى الضغوط للاندماج في المنظور الديني بحسب فهم الإسلاميين له، أو، على الأقل لعدم الانحراف عن التنوع الثقافي، بكل ما ينطوي عليه من تعددية قيمية، وكذلك الحريات الشخصية لا بد أن تكون الضحية في وضع كهذا.

يتضح هذا أكثر عندما نأخذ في الاعتبار المبرر، من وجهة نظر الإسلاميين، لاعتبارهم إقامة دولة إسلامية واجباً دينياً، هذا المبرر هو أن «الحاكمية هي لله» لا شك طبعاً أن ثمة تأويلاً لإسناد الحاكمية لله لا يمكن الاعتراض عليه، ألا وهو التأويل اللاهوتي (الكلامي) المتعارف عليه. والله، بحسب هذا التأويل، هو الخالق لكل شيء والضامن لاستمرار كل شيء في الوجود، مما يعني أنه أيضاً الحاكم المطلق والنهائي للكون. إن إسناد الحاكمية لله، بهذا المعنى، يقوم على حقيقة تحليلية لا يمارى فيها، أي حتى الملحد، أو اللاداعي يسلم بها، مادامت تُجرّد من أي مدلول وجودي، أي حقيقة أن الله بالتعريف هو الخالق لكل شيء، والضامن لاستمرار كل شيء في الوجود. فما دنا هنا معنيين بالتصور السائد للألوهة في التقليد الإبراهيمي، فإن مفهوم الله يتضمن محمول كونه الخالق، والضامن للوجود. ثمة تصورات أخرى، طبعاً، لا تقود إلى النتيجة نفسها، بخصوص كيف ينبغي أن نفهم سيادة الله على الكون. خذ، مثلاً، التصور الربوبي لفولتير، ما يتضمنه هذا التصور هو أن الله خلق الكون، ولم يعد له أي شأن فيه بعد خلقه له، ولكن ما يعينني هنا هو التصور التقليدي، الذي يتضمن أن الله يحكم العالم، بمعنى أن القوانين الطبيعية، وكل ما في الكون يخضع لإرادته المطلقة، ويجد ضمانه في القدرة الإلهية الكلية، أو الله وحده يمتلك القدرة على تعليق هذه القوانين، أو حتى إلغائها، إذا شاء ذلك.

التشريع الإنساني. ولكن ما الذي يمكن أن يعنيه هذا، عملياً، سوى تلاشي المجال الخاص في المجال العام، أي إقامة نظام كلي⁽¹⁴⁾؟

من الواضح، في ضوء ما سبق، أنه لا شرط من الشروط الخمسة الضرورية لبناء مؤسسات ديموقراطية عادلة يمكن أن يتوافر في دولة دينية تقوم على التأويل السابق للحاكمية الإلهية. لنبدأ بالشرط الأول: يتضمن هذا الشرط، كما رأينا، أن تكون الإرادة الشعبية وحدها مصدرراً للسلطة، وبالتالي، عدم استثثار أي فرد أو جماعة بالسلطة. ولكن إذا كانت الحاكمية لله وحده، وكانت تفهم على أنها ذات مضمون سياسي - اجتماعي. إذن، ما دامت الحاكمية في المجال العام لا تمارس إلا من خلال بشر، فإن ما يتبع مع هذا بالضرورة هو أن الجماعة الأيديولوجية التي ستحكم باسم الله لن يكون لها غرض أهم من الاستثثار بالسلطة. كيف يمكن أن يكون الأمر خلاف ذلك، ما دامت الحاكمية، التي هي لله وحده، تؤول إليهم، عملياً؟ الإسلاميون أنفسهم لا يكونون من التصريح بدون أي الطاغوت. حتى الذين يزعم أنهم معتدلون (راشد الغنوشي، مثلاً)⁽¹⁵⁾ ليسوا على استعداد للتسامح سياسياً مع منافسيهم، إلا إذا لم يختلف الأخيرون معهم سوى بخصوص الوسائل، وليس الغايات⁽¹⁶⁾. إذن، ينبغي أن تؤول السلطة السياسية إلى الذين لا هدف لهم سوى أن يحكموا باسم الله، وأن تبقى السلطة بأيديهم، ماداموا لا ينحرفون عن هذا الهدف. أما الباقون، حتى وإن لم يضطهدوا، فإنهم حتماً سيهمشون تهميشاً تاماً. السلطة السياسية هي من حق السابقين وحدهم، ليس لأنه يقوم على الإرادة العامة، بل لأنهم المؤهلون للحكم باسم الله.

لا ينفع الاعتراض هنا على تحليلنا السابق على أساس أن الله لا يحكم بصورة مباشرة، ولا هو من يمنح الحاكم سلطته، مما يعني أن الفرصة متاحة لإقامة نظام سياسي يعطي للإرادة العامة، من حيث المبدأ، دوراً بارزاً، وحتى حاسماً، في تقرير من يحكم. أقول لا ينفع الاعتراض على هذا الأساس، لأن كائناً ما كان النظام السياسي القائم، وبغض النظر إلى أي حد يمثل هذا النظام بالأنظمة الديموقراطية المعروفة، من الناحية الإجرائية، فإن واقع الأمر هو أن الدولة الإسلامية المتصورة من قبل الإسلاميين ستتخذ، دستورياً وتنظيماً، الصورة التي تضمن حصر السلطة السياسية فيهم. إن هذا نابغاً بالضرورة من «منطق» تفكيرهم - وما نجده في إيران ما هو إلا صورة صارخة له - هذا «المنطق» الذي يرتد إلى ثلاث مكونات أساسية. المكون الأول يتعلق باعتقادهم أن واجب إقامة دولة إسلامية هو واجب ديني. والثاني يتعلق باعتقادهم أن الدولة

**إذن، ما دامت الحاكمية في
المجال العام لا تمارس إلا من
خلال بشر، فإن ما يتبع مع هذا
بالضرورة هو أن الجماعة
الأيديولوجية التي ستحكم
باسم الله لن يكون لها غرض
أهم من الاستثثار بالسلطة**

الخير الخاص بهذه الأكثرية، والنابع من عقيدتها الشاملة، مثلما ستجسد المصالح الخاصة بها. ولذلك فإن وضع هذه المبادئ موضع التنفيذ لا يمكن أن ينتج عنه سوى شيء واحد: فرض تصور خاص للخير على الجميع وتهميش، إن لم نقل إخراس، كل الأصوات الممثلة لتصورات أخرى للخير، ولمصالح أخرى. لا متسع، في هذه الحالة، للتعددية، من حيث هي تعددية قيم وتعددية مصالح.

زد إلى ذلك أن دستوراً هذا شأنه لا بد أن يستبعد الشروط الثلاثة الباقية لإقامة مؤسسات ديمقراطية عادلة. الشرط الثالث، كما رأينا، هو إعطاء كل عضو من أعضاء الدولة الحق في ممارسة الحرية على أوسع نطاق يسمح به إعطاء حق مماثل للجميع، وحرية الاعتقاد مركزية هنا، وهي تشتمل على حق الفرد في أن يعتقد في أي دين يشاء، وفي أن يغير، أو يتبنى، موقفاً لا أدرياً أو ملحداً. ولكن حرية كهذه لا يمكن تأمينها إلا في دولة تلتزم الحياد، ليس فقط إزاء العقائد الدينية المتباينة، بل وأيضاً إزاء الدين، فلا يمكن لدولة دينية، أو لا تلتزم الحياد إزاء الدين، أن تناط بها مسؤولية تأمين حرية الاعتقاد الديني ونشر روح التسامح في المجتمع إلى الحد الذي يتيح للأفراد أن يمارسوا حرية الضمير في غياب أي إكراهات خارجية. لا يمكن أن يتولد عن الدولة الدينية سوى ما هو معاد لروح التسامح. إنها تخلق الشروط المثالية لتسهيل ممارسة الضغوط غير العادية على من لا يدينون بدين الدولة، ليغيروا دينهم، ويتبنوا دين الأكثرية، وعلى الذين يدينون بدين الأكثرية، ليستمروا في اعتقادهم. إن «منطق» الدولة الدينية هو على نحو لا يسمح بتكون الشروط القمينة بممارسة حرية الضمير. قد لا توجد قوانين تحد من هذه الحرية - وإن كان هذا شبه مستحيل - ولكن واقع الأمر هو أن غياب الحياد إزاء العقائد الدينية في هذه الدولة يشجع الأكثرية الدينية على عدم التسامح الذي قد يُترجم إلى ممارسة ضغوط مستمرة على الآخرين ليدينوا بدين الدولة.

بالإضافة إلى الضغوط الناتجة عن عدم التسامح، توجد ضغوط أخرى ناتجة عن كون الدولة الدينية، مدعوة، بحكم طبيعتها، لاستبعاد من لا يدينون بدين الدولة، إن أُتفق أنه دين الأكثرية، وكذلك اللاأدريين والملاحدين، من حقوقهم المدنية، ومعاملتهم معاملة المجرمين. وهذا يتعارض مع الشرط الرابع من الشروط الخمسة الضرورية لإقامة مؤسسات ديمقراطية عادلة، أي شرط عدم حرمان أي عضو من أعضاء الدولة من أي حق من حقوقه المدنية على أسس تعسفية. كل عضو من أعضاء الدولة، بغض النظر عن اعتقاده الديني، أو موقفه من الدين، يتأثر بسياسات وتشريعات هذه الدولة. وهذا وحده يعطيه الحق، ليس فقط لأن يكون له دور في تقرير وإدارة مؤسسات الدولة على قدم المساواة مع سواه، بل وأن يكون له أيضاً نصيب عادل من الخيرات، والمنافع، والأعباء العامة.

ليست اعتقادات الشخص، كائنة ما كانت، ذات أهمية بهذا الخصوص، ولكن فقط كون هذا الشخص يشارك في حياة مُتحد ولا بد أن يتأثر، على نحو أو آخر، بالقرارات الجمعية لهذا المتحد. وهذا لا يعطيه فقط الحق في أن يشارك على قدم المساواة مع سواه في الحياة السياسية، التي يفترض أن تنتج عنها هذه القرارات، بل وأيضاً الحق في أن يسعى للحصول على أي منصب أو وظيفة، حتى وإن كانت تتعلق بصورة مباشرة وأساسية بصنع القرارات المتعلقة بالحياة

الدولة الإسلامية المزمع إقامتها لا يمكن، بحكم طبيعتها، أن تكون محايدة إزاء المنظورات المتعددة، وأن تعمل، بالتالي، على ضمان المساواة في فرص العمل السياسي لجميع الأفراد والفئات، وتوفير الشروط لكل صوت لأن يسمع

والنزعة الثانية هي نزعة الدين نحو جعل معاييرها نهائية ومطلقة. وفي حال تجسد هذه النزعة في أيديولوجيا سياسية - اجتماعية، فإن ما يترتب عليها، في أفضل حال، هو النظر إلى ما يتعارض مع المضمون السياسي - الاجتماعي المزمع للعقيدة الدينية على أنه انحراف خطير عن الحق والحقيقة، دون أن نذكر أن النظر إليه كذلك، من هذا المنظور، يسبغ عليه طابع الخطيئة المميتة.

من هنا يتضح أن ترجمة هذه النزعة إلى موقف محدد من القضايا السياسية والاجتماعية هو بمثابة ترجمتها إلى موقف ينظر إلى كل المواقف المخالفة له، مع المصالح أو القيم التي تمثلها، على أنها مجردة من أي مشروعية، ولا تستحق أي اعتبار. ونزعة كهذه لا يمكن أن تتعايش مع الاختلاف والتعدد، أو أن ينتج عنها نظام سياسي محايد.

قد يعترض بعضهم على أساس أن الدولة الدينية المرجوة لا يمكن أن تكون غير عادلة، ما دامت تتخذ من القانون الإلهي أساساً لها. فالقانون الإلهي عادل بالتعريف. ولذلك فالمؤسسات السياسية التي تستعمل بوحية لا بد أن تتوافر فيها شروط العدالة أكثر من أي مؤسسات من نوعها لاتعمل بوحية. ردي على هذا الاعتراض بسيط: إنه ليس أكثر من مجرد هراء الإدعاء أن القانون الإلهي هو الذي سيوجه عمل هذه المؤسسات. ما يصح قوله، بالأحرى، هو أن ما سيشكل الموجة لها هو ما يعتقد الإسلاميون أنه القانون الإلهي، وما يزعمون أنه المضمون السياسي - الاجتماعي له. فالقانون الإلهي المزمع يتحول إلى أيديولوجية سياسية - اجتماعية عاكسة لوجهة النظر الخاصة بالجماعة الإسلامية التي ستؤول إليها مقاليد السلطة، ومعبدة عن المصالح الخاصة بها. ونتائج هذا واضحة، فما دامت الجماعة المعنية لا يمكن أن تعترف أنه بمقدور أي جماعة سواها لا تشاركها منظورها أن تصل إلى المواقف الصحيحة من القضايا العامة، فإنها ستعمل على استبعاد أي دور سياسي لأي جماعة ذات منظور منافس. لا يمكننا، في هذه الحالة، أن نتوقع أن تتاح لغير المسلم أو اللاأدري، أو حتى للمسلم اللبيري، أو العلماني، أي فرصة حقيقية للمشاركة في الحياة العامة على قدم المساواة مع الذين يتماهي منظورهم من المنظور الإسلامي المسيطر. من الاعتراضات على موقفنا الاعتراض على أساس أن المؤسسات الديمقراطية تعمل وفق قاعدة الأغلبية، وإذ كانت أغلبية السكان في بلد ما من المسلمين واختارت، ديمقراطياً، أن يقوم الحكم فيها على أساس ديني، فلا يمكن أن يكون في هذا انحراف على مستلزمات إقامة مؤسسات

ديموقراطية عادلة. إن ردي على هذا الاعتراض هو أن الطريقة التي قد تؤدي إلى إقامة حكم إسلامي، في هذه الحالة، وإن كانت ديموقراطية، من الوجهة الإجرائية، إلا أنها، من حيث الجوهر، تمثل كل ما هو منافي لإقامة مؤسسات ديموقراطية عادلة. ما نلاحظه، بدنياً، هو أن مجرد مطالبة جماعة اتفق أنها أكثرية عديدة في مجتمع ما... مجرد مطالبتها بأن تصبح أغلبية سياسية، وأن يكون هناك ضمان دستوري لاستمرارها كذلك، منافية لروح الديموقراطية، وللواجبات المدنية النابعة منها. إن هذا يصدق على هذه المطالبة، بغض النظر عما إذا كانت الجماعة المطالبة بذلك تشكل أكثرية دينية، أو أكثرية إثنية، أو ثقافية.

لتوضيح هذه المسألة أكثر، من الضروري التمييز، في البداية، بين المبادئ المكونة للممارسة الديموقراطية، والمبادئ التي ينبغي أن توجه اختيارنا للأساسيات الدستورية⁽¹⁷⁾. مبدأ حكم الأغلبية هو من النوع السابق، ولا مهرب من تبني هذا المبدأ، لأنه لا يمكن عملياً وواقعياً تحقيق الإجماع حول القضايا السياسية. أن نطالب بالإجماع في المجال السياسي هو بمثابة مطالبتنا بشل الإرادة الجمعية، ولكن الأمر يختلف بالنسبة لاختيار الأساسيات الدستورية. لا يمكن قبول إقامة هذا الاختيار إلا على أساس الإجماع. أن نطالب هنا بأقل من الوصول إلى إجماع حول هذه الأساسيات، أو بأقل من تحقيق «إجماع متشابك»⁽¹⁸⁾ بسحب تعبير جون رولز Rawls، هو أن نفسح المجال واسعاً أمام أكثرية دينية، أو عرقية، لأن تؤمن لنفسها التحول إلى أغلبية سياسية دائمة. ولكن أن تتماهى الأكثرية الدينية، أو العرقية مع الأغلبية السياسية، على أساس دستوري، هو أن تصبح بالضرورة غير ديموقراطية، وغير عادلة، لأن حكمها، في هذه الحالة، لن يقوم على قاعدة الأغلبية، بالمعنى الإجرائي المتعارف عليه، إذ إنه لا بد أن يتجه نحو تحويل هذه القاعدة إلى مجرد ستار لطغيان الأكثرية. ولذلك فإن المبادئ التي ينبغي أن تشكل الملاذ الأخير لأي مجتمع ديموقراطي - المبادئ الدستورية - لا يمكن أن تضمن إقامة مؤسسات ديموقراطية عادلة، إلا إذا كان ثمة إجماع متشابك حولها. الإجماع المتشابك فرض واجباً على مستوى اختيار الأساسيات الدستورية، لضمان أن تكون المبادئ المتفق حولها منصفة للجميع، ولا تقود، على مستوى الممارسة، إلى طغيان الأكثرية.

الأكثرية الدينية

لنفترض أن المبادئ الدستورية في مجتمع ما تعكس فقط منظور الأكثرية الدينية في هذا المجتمع. من الأمور التي تترتب على ذلك هو أن هذه المبادئ ستجسد تصور

إن المبادئ التي ينبغي أن تشكل الملاذ الأخير لأي مجتمع ديموقراطي - المبادئ الدستورية - لا يمكن أن تضمن إقامة مؤسسات ديموقراطية عادلة، إلا إذا كان ثمة إجماع متشابك حولها

الإسلامية المرجوة ينبغي أن تستوحي تشريعاتها من القانون الإلهي. والثالث يتعلق باعتقادهم أنهم وحدهم المؤهلون لإعطاء التأويل المناسب للقانون الإلهي، وفض مكنونه السياسي - الاجتماعي. انطلاقاً من هذه الاعتقادات الثلاثة، كيف يمكن للذين يسلمون بعناد أحرق بها، وكأنها مسلمات واضحة بذاتها، كيف يمكن لهم، في حين استلامهم مقاليد السلطة السياسية، ألا يجعلوا الاستثناء بها غرضهم الأساسي؟

عدم محاولتهم الاستثناء بها ستكون، من وجهة نظرهم، إخلالاً بواجبهم الديني، أي عدم امتثال لأمر إلهي. وواضح أنه لا يمكن أن يوجد، من وجهة نظرهم، أي دافع لعمل، أو للاستنكاف عن عمل شيء ما أقوى من كون هذا الشيء هو، في اعتقادهم، ما يأمر الله بعمله، أو الاستنكاف عن عمله. من نافل القول، إذن، إنهم لو تسلموا مقاليد السلطة، فإن «منطق» تفكيرهم سيدفع بهم بالضرورة نحو عمل كل ما يلزم لضمان حصرها في أيديهم بصورة دائمة. وأي دور فعلي يبقى للإرادة الجمعية في هذه الحالة؟

الديموقراطية والحياد

لنتقل الآن إلى الشرط الثاني لإقامة مؤسسات ديموقراطية عادلة، أي شرط الحياد. البرر الأساسي لإقامة مؤسسات كهذه، كما بيئنا، هو أنه لا يجوز أن يخضع البشر لسلطة أحد بدون رضاهم. حق تقرير السياسات والقيم التي يفترض أن ينظم حولها متحدثهم الاجتماعي هو حق لكل عضو من أعضاء هذا المتحد، وليس لفئة مختارة منهم، أو حتى لأكثريةهم، وامتلاكهم هذا الحق جمعياً مشتق من امتلاكهم له، استغرافياً. إذن، هو، في أساسه حق لكل شخص في أن يشارك في الحياة السياسية على قدم المساواة مع كل شخص آخر، مثلما هو، في عالم مخترق بالتعددية، حق لكل منظور في أن يشغل حيزاً في الفضاء العام. لا نحتاج إلى كبير عناء هنا لنبين أن الدولة الإسلامية المزمع إقامتها لا يمكن، بحكم طبيعتها، أن تكون محايدة إزاء المنظورات المتعددة، وأن تعمل، بالتالي، على ضمان المساواة في فرص العمل السياسي لجميع الأفراد والفئات، وتوفير الشروط لكل صوت لأن يسمع. إن إقحام الدين في السياسة على طريقة الإسلاميين، أو اليمين الديني في الولايات المتحدة، مثلاً، لا بد أن يقود في اتجاه عدم الاعتراف بمشروعية التعددية. وهذا يعود إلى وجود نزعتين في الدين، أي دين، النزعة الاختزالية، والنزعة نحو إسباغ طابع مطلق على العقيدة الدينية. لا خطر من هاتين النزعتين على التعددية، ما دام لا يتجاوز فهم العقيدة الدينية مضمونها الميتافيزيقي لتزويدها بمضمون سياسي - اجتماعي. ولكن لا بد أن تختلف الصورة كلياً، في حال تزويد العقيدة الدينية بمضمون سياسي - اجتماعي، إذ لا بد أن يقود هذا، بسبب هاتين النزعتين، إلى تكون شروط معادية للتعددية، أو الاختلاف، بأي معنى من معانيه. فالنزعة الاختزالية، مثلاً، في حال تجسدها في مواقف معينة من القضايا العامة، تتحول إلى نزعة نحو النظر إلى التعارض في القيم، أو المصالح، أو المنظورات، على أنه يُختزل في تعارض واحد أساسي: تعارض بين الخير والشر (بين حزب الله وحزب الطاغوت). والمعادل لهذا في المعتك السياسي هو تحول الصراع إلى قتال لا ليونة ولا استعداد للمساومة فيه، بدل أن يكون شيئاً يمكن تدبره سياسياً على نحو يستهدف التقريب بين وجهات النظر المتعارضة والمصالح المتضاربة.

أتعجب من الذين اكتشفوا فجأة فارسية إيران! فهل المطلوب الدعوة إلى العنصرية، فأنا عربي، وعروبتى متسامحة ومنفتحة على الجميع

العامية. في الدولة الدينية، دين الشخص، أو موقفه من الدين، هو ذو أهمية كبرى في تقرير مدى امتلاكه لحقوق المواطنة، وما هو نصيبه من الخيرات، والمنافع، والأعباء العامة. في الدولة الإسلامية المنشودة من قبل الإسلاميين، مثلاً، مواطنة غير المسلمين لن تعتبر مكتملة بدون تبنيهم الإسلام ديناً. أما اللاأدريون والملاحدة، من بين المسلمين بالولادة، فإن مصيرهم سيكون أسوأ بكثير من مصير غير المسلمين، إذ إنهم سيعاملون معاملة المجرمين. فحتى إسلامي «معتدل» نسبياً، كراشد الغنوشي، لا يتورع عن تأييد تجريم المرتدين، وما يميزه عن غير الإسلاميين هو أنه يعتبر جريمتهم جريمة سياسية، ليس إلا⁽¹⁹⁾. ولكن من الواضح أن تجريم المرتد، بغض النظر عن كيفية تصنيف «جريمة» الارتداد، هو بمثابة تجريد مواطنين من بعض حقوقهم بسبب اعتقاداتهم.

من الجدير بالملاحظة هنا أن العلمانيين، حتى وإن لم يتخلوا عن إسلامهم، سيكون لهم مصير المرتدين نفسه في الدولة الإسلامية المنشودة. فكما رأينا في البداية، فإن العقيدة الإسلامية، من منظور الإسلاميين، تتضمن اعتبار إقامة دولة إسلامية واجباً دينياً، مما يستدعي النظر إلى العلمانية على أنها مروق من الدين الحنيف، وبالتالي، شكل من أشكال الارتداد. ولكن حتى ولو تجنب العلمانيون، بأعجوبة، مصير المرتدين في الدولة الإسلامية المنشودة، فإنهم حتماً لن يوضعوا سوى في خانة أعداء الدولة، مما سيزود القيمين على مقدرات الدولة بكل ما يحتاجون إليه لتجريدهم من الكثير من حقوقهم الأساسية، بسبب اعتقادهم العلماني.

لننصرف الآن إلى تناول الأسباب لتعارض الدولة الدينية مع الشرط الخامس والأخير لإقامة مؤسسات ديمقراطية عادلة. يتعلق هذا الشرط، كما رأينا بتأمين إطار تعاوني قمين بحصول تفاعل اجتماعي حواري بين ممثلي مختلف المنظورات والمصالح الجمعية المشروعة والعقائد الشاملة، بحيث يتقيد الجميع بمبدأ الاحترام المتبادل⁽²⁰⁾ في المجالات التي ليس لأي فريق أي امتياز معرفي فيها، فالمرير الأساسي للمؤسسات الديمقراطية، كما بيننا، هو الاعتقاد بضرورة إعطاء جميع الأفراد والفئات الفرص نفسها للمشاركة في تقرير القيم والسياسات والمعايير التي يفترض أن تنظم حولها حياتهم المشتركة. ولكن لا يمكن فصل الاعتقاد الأخير عن الاعتقاد بقدرة «العقل العام» على إيجاد الحلول لمشكلات المجتمع المشتركة. ولكن العقل العام هو العقل الجمعي، ولا يمكن، بالتالي، أن يعمل بصورة فعالة إلا ضمن إطار تعاوني، حيث تكون سيرورة التفاعل الحواري المجددة لعمل العقل العام كلية الشمول، وتجد الضمان لاستمراريتها في التقيد بمبدأ الاحترام المتبادل.

خاتمة

لا يمكن لدولة دينية سوى أن تستبعد من سيرورة التفاعل الاجتماعي الحواري كل من لا يدينون بدين الدولة، وكذلك كل العلمانيين، حتى وإن كانوا يدينون بدين الدولة. فمن غير المعقول أن نتوقع مشاركة الآخرين مشاركة فعالة في تقرير السياسات والقيم والمعايير التي يجب أن ينظم حولها مُتُدهم، والتي سيكون لنتائجها أثر على مصالحهم. لا مفر من استبعاد الآخرين من المشاركة الفعلية – لا الإسمية – في الحياة العامة، ما دام ما تعنيه هذه المشاركة في الدولة الدينية هو الوصول إلى اتفاق حول أي السياسات والتشريعات والقيم المقترحة تنسجم على النحو الأفضل مع التعاليم الدينية. وكون المشاركة تعني هذا، يتضمن بالضرورة أن الوحيد الذين لهم الحق في أن يقوموا بدور فعال في المجاز العام هم الذين ينتمون إلى الجماعة الدينية الحاكمة، ويؤيدون أيديولوجيتها السياسية – الاجتماعية اللاعلمانية، وكل من عداهم لا بد أن يحظر عليه بصورة آلية القيام بدور كهذا. إن وضعهم، في هذه الحالة، هو وضع المتفرج على ما يجري على المسرح العام.

يتضح هذا أكثر بالنظر لكون الدولة الدينية، أو حتى المطالبة بإقامتها، تشكل خرقاً فاضحاً لمبدأ الاحترام المتبادل. يستلزم هذا المبدأ، كما رأينا، أن تقتزن المساواة في المشاركة مع المساواة المعرفية. وهذا يعني أنه عندما يتعلق الأمر بتعارض عقائد ميتافيزيقية شاملة، أو بتعارض منظوراتها القيمية المختلفة، فإن ما هو مطلوب، كحد أدنى، لضمان استقرار المتحد الاجتماعي هو أكثر من تحقيق تسوية مؤقتة *Modus Vivendi* بينها. ما هو مطلوب بالأحرى هو تقيدها بمبدأ الاحترام المتبادل، الذي يوجب كما بيننا، أن يحترم مؤيدو كل عقيدة، أو تصور شامل للخير، الحق المعرفي لكل من يؤيدون عقيدة أخرى، أو تصوراً آخر، في أن يختاروا الطريق التي يرونها مناسبة إلى «الحق» و «الحقيقة». الاحترام المتبادل، في هذا السياق، يعني المساواة المعرفية. في غياب المساواة المعرفية، في المجال العام، تتحول سيرورة التفاعل الاجتماعي الحواري حول القضايا العامة إلى ساحة عراك، حيث كل فريق يحاول فرض عقيدته وتصوره الشامل للخير على المجتمع ككل. وهذا، في الواقع، يشكل بداية عملية استيعادية تنتهي إلى إلغاء المساواة في المشاركة، إلا إذا لم تتوافر لأي فريق الفرصة لفرض سلطته المعرفية على سائر الفرقاء، مما قد ينتهي بهم إلى تحقيق تسوية مؤقتة، ولكن في حال نجاح فرض فريق سلطته المعرفية، فإن نجاحه في ذلك هو بمثابة نجاح في الحظر على أي فريق آخر القيام بأي دور يذكر في الحياة العامة. إن غياب المساواة المعرفية هو غياب للمساواة في المشاركة وبداية انهيار سيرورة التفاعل الاجتماعي الحواري في المجتمع المدني.

ليس انهيار سيرورة الحوار محتوماً فقط في حال قيام دولة دينية، بل وأيضاً في حال تسييس الدين على طريقة اليمين الديني في الولايات المتحدة، وطريقة الإسلاميين عندنا. ثمة فرق طبعاً بين ما تؤول إليه هذه السيرورة في ظل دولة دينية، وما تؤول إليه نتيجة تسييس الدين، سعياً وراء إقامة دولة دينية. ففي الحالة السابقة، نجد أن الجماعة التي تحكم باسم الدين يعدو إليها وحدها تقرير شروط المشاركة في الجدل الذي يمكن أن يجري حول القضايا العامة، نظراً لكون

سيرورة التفاعل الحواري المجددة لعمل العقل العام كلية الشمول، وتجد الضمان لاستمراريتها في التقيد بمبدأ الاحترام المتبادل

سلطتها المعرفية هي السلطة النافذة. ولذلك حتى يحق لأي فريق آخر أن يشارك في هذا الجدل، فإن عليه أن يتقيد بهذه الشروط وأن يتخلى، بالتالي، عن سلطته المعرفية للفريق الحاكم، وإلا فسيستبعد من المشاركة في ما يجري على الساحة العامة. أما في الحالة الأخرى، حيث يجري تسييس الدين طلباً لإقامة دولة دينية، فإن الفريق اللاعلماني ليس في وضع، بَعْدُ، يسمح له بأن يقرر شروط المشاركة في الحقل العام. ولكن، مع ذلك، فإن مجرد تسييس الدين للغرض المذكور يشكل خرقاً فاضحاً لمبدأ الاحترام المتبادل، ولمبدأ المساواة المعرفية معه. يعود سبب ذلك إلى أن المطالبة بتأسيس دولة دينية هي مطالبة بإقامة مؤسسات سياسية وقانونية واجتماعية، حيث يكون للسلطة المعرفية للفريق المطالب بها القول الفصل. وهذا بمثابة دعوة لكل فريق منافس للتخلي عن سلطته المعرفية للفريق اللاعلماني. لا يوجد اعتراف في هذه الدعوة بأنه لا وجود لإلغاء الحسم في المسائل ذات الطبيعة الدينية، أو الميتافيزيقية، وأن الطريقة الوحيدة المنصفة لأصحاب العقائد الشاملة المختلفة لتنظيم تعاملهم مع بعض هي وضع اختلافاتهم الميتافيزيقية جانباً، بحيث يبقى العقل العام بمنأى عن مؤثراتها. إن دعوة كهذه تتضمن أن الفريق الذي تصدر عنه يعطي لنفسه الحق في أن يضع سلطته المعرفية محل السلطة المعرفية لأي فريق آخر. من هنا يتضح لماذا تسييس الدين هو خطوة كبرى في اتجاه إلغاء سيرورة التفاعل الاجتماعي الحواري، وإلغاء دور العقل العام معها، ولماذا يشكل، بالتالي، واحداً من أهم التحديات التي تواجه محاولة إقامة مؤسسات ديمقراطية عادلة.

الحواشي

- 1- لم أتناول هنا مفهوم العلمانية، إذ هذا يحتاج إلى بحث مستقل. لا حاجة، لغرض هذه الدراسة، سوى إلى النظر إلى الموقف العلماني على أنه يستلزم ألا تقيد أفعال البشر بأي قوانين أو سياسات عامة، إلا إذا كان ثمة أسباب، أو مسوغات، لهذا التقييد، لا يفترض التسليم بها الاعتقاد بالله. لفظ «علمانية» كما استعملها في ورقتي، هي، إذن، النظير العربي لـ «Secularism» ولذلك ما تدل عليه هذه اللفظة ليس موقفاً من طبيعة الحقيقة، وما إذا كانت نسبية، أم مطلقة. الموقف الذي تدل عليه لا يستلزم، على المستوى الإبيستولوجي، أكثر من ضرورة اعتبار المعرفة المتعلقة بالشيء الزمنية مستقلة منطقياً عن «المعرفة» الدينية. للتزود بصورة واضحة ومفصلة عن كيفية تصوري للعلمانية، انظر: عادل ضاهر، الأسس الفلسفية للعلمانية (لندن: دار الساقى، 1993)، ص 37 – 75.
- 2- للإطلاع على موقفى من طبيعة علاقة الإسلام بالسياسة، انظر: المصدر السابق، الفصل الحادي عشر. انظر أيضاً: عادل ضاهر، أولية العقل – نقد أطروحات الإسلام السياسي – (بيروت: أمواج، 2001) الفصل الثامن، وعادل ضاهر، «نقد الصحوة الإسلامية»، في مواقف (العدد 58، ربيع 89)، ص 49 – 74.
- 3- من الاعتراضات على نعتي نظاماً مثل النظام الشيوعي، أو النازي، بأنه نظام علماني اعترض مفاده أن نظاماً كهذا لا يمكن أن يكون علمانياً، ما دام يضيف طابعاً مطلقاً على الأيديولوجيا الاجتماعية – السياسية التي تشكل قاعدته. من الواضح طبعاً أن إضفاء نظام كهذا طابعاً مطلقاً على أيديولوجيته يجعله مماثلاً للأنظمة اللاعلمانية، لجهة كون الأخيرة تضيف طابعاً مطلقاً أيضاً على أيديولوجيتها الاجتماعية – السياسية. ولكن ثمة فرقاً جوهرياً هنا، يكمن في أن الأخيرة تضيف هذا الطابع المطلق على

أيديولوجيتها لاعتقادها أنها مستمدة من مصدر سماوي معصوم على نحو مطلق، بينما لا يقوم إضفاء الصفة السابقة طابعاً مطلقاً على أيديولوجيتها سوى على اعتبارات مستقلة عن الاعتقاد بالله. وهذا الفرق له كل الأهمية، من الوجهة المفهومية، لغرض عدم استبعاد هذه الأنظمة من ما صدق مفهوم العلمانية، بحسب فهمي للعلمانية، بحسب فهمي للعلمانية. قد يصدق على المعارض أنه ينظر إلى لفظ «علمانية» على أنها مشتقة من «علم» وليس على أنها، كما أنظر إليها أنا هنا، النظير العربي لـ «Secularism» ولكن النظر إليها، كذلك، يجعل العلمانية موقفاً يقضي بالنظر إلى المنهج المتبع في العلوم الطبيعية على أنه المنهج الصالح لكل مجالات المعرفة، حتى ما يتعلق منها بالإنسان. يشار إلى هذا الموقف عادة بلفظة «علموي»، لا بلفظة «علماني»، هو، في بعض صورته، موقف أيديولوجي من العقل، إذ إنه، بالإضافة إلى جعله العلوم الطبيعية الأتموج الأساسي لكل نشاطات المعرفة، يقلص العقل إلى مجرد عقل وسائلي، أو تكنولوجي، نازعاً عنه وظيفته المعيارية. وهذا الموقف لا يعني هنا لا من بعيد ولا من قريب، وهو، على أية حال، موقف مرفوض من قبلي [انظر: عادل ضاهر، الفلسفة والسياسة (لندن: دار الساقى 1991)] . قد تكون في ذهن المعارض دلالة أخرى للفظ «علماني» لا تستلزم أكثر من استعمال هذه اللفظة للإشارة إلى الموقف الذي يجسد الروح العلمي، حيث يفهم بالروح العلمي النزعة نحو الموضوعية، والعزوف عن التصبب والجزمية (الدوغمائية) وما شابه ذلك. الروح العلمي ضروري طبعاً لإقامة مؤسسات ديمقراطية عادلة، لأن التسامح من أجلى مظاهره. ولكن لا علاقة للعلمانية، كما أفهمها في بحثي الحالي، بالروح العلمي. فقد يكون العلماني، بالمعنى الذي يعني هنا، دوغمائياً في علمانيته إلى أقصى حد، أي في اعتقاده أنه لا يجوز أن يقيد البشر بقوانين إلا إذا وُجد أساس لها في مصدر غير سماوي.

4- أنظر:

frank Cunningham, Theories of Democracy, New York: Routledge, 2002),

chap5.

5- المصدر السابق، الفصل العاشر.

6 - يعود التمييز بين الحرية السلبية والحرية الإيجابية إلى أشعيا برلين. أنظر: Isaiah Berlin, Four Concepts of Liberty, (Oxford: Oxford University Press, 1969), pp 121-132.

7- أنظر: Inmanuel Kant, Grounding tie Metaphysics of Morals.,

tran. by j. Ellington (Hackett Publishing Co., Inc 1981).

8 - الاعتقاد بأسبقية الحق على الخير سمة بارزة لما صار يعرف بالليبرالية الديونطولوجية المستوحاة من فكر عمانوئيل كنت، وأهم ممثل لها هو جون رولز. أنظر:

John Rawls, Political Liberalism New York: Columbia University Press, 1996),lecture v .

9 - أنظر: عادل ضاهر، أولية العقل، ذكر سابقاً ص 144 – 151.

10 - الاعتقاد بوجود رباط ضروري بين الدين والدولة في الإسلام، وأن العلمانية مروق من الدين واضح في الأعمال التالية: راشد الغنوشي، وحسن الترابي، الحركة الإسلامية والتحديث (الخرطوم: مكتبة دار الفكر، 1980) ص90 وص190: حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية (القاهرة: دار الشباب، د.ت)، ص283: يوسف القرضاوي، الصحوة الإسلامية بين الجمود والتطرف، (دار الشرق، 2، 1984)ص112 : علي التميمي «الضياع بين التقريب والتخريب» في منبر الحوار، عدد9، السنة الثالثة (ربيع 1988)، ص142: أنور الجندي، الإسلام والدعوات الهدامة (بيروت 1974) ص 271-293.

11- أنظر:

Robert Audi, Religious Commitment And Secular Reason (Cambridge: Cambridge University Press, 2000),p 86.

12- للتعقق في فهم طبيعة النظام الكلي، انظر: ناصيف نصار «إسهام في نقد النظام الكلي»، في الفلسفة العربية المعاصرة، بحث المؤتمر الفلسفي العربي الثاني (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988)، من، ص61.

13- أنظر: عادل ضاهر، الأسس الفلسفية للعلمانية، ذكر سابقاً، الفصل الحادي عشر.

14- عالجتنا الطبيعة التوتاليتارية للدولة الدينية بإسهاب في: عادل ضاهر، أولية العقل، ذكر سابقاً، الفصل الثامن.

15 - راشد الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الإسلامية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993)، ص294-295.

16 - عالجتنا هذا الاعتراض بصورة أكثر تفصيلاً في: أولية العقل، ذكر سابقاً، ص391-59.

17- أنظر:

John Rawls, Political Liberalism, op. cit, Lecture IV.

18- المصدر السابق.

19 - راشد الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الإسلامية، ذكر سابقاً، ص49-50.

20 - عالجتنا هذه المسألة بإسهاب في: عادل ضاهر، أولية العقل، ذكر سابقاً، ص400-410 ■

مهرجان مرمريتا في سوريا تحية للمقاومة في لبنان



في دورة هذا العام من مهرجان مرمريتا الذي ترافق مع وقفات العز للمقاومة الوطنية اللبنانية المتمثلة بحزب الله، كان المهرجان محاولة لدعم المقاومة بالكلمة والصوت والفعل الثقافي. وفي افتتاح المهرجان، ألقى الأستاذة عائدة سلامة كلمة جاء فيها:

أرحب بكم في مهرجان مرمريتا الثقافي لهذا العام، الذي يقام تحية للمقاومة في لبنان وفلسطين والعراق.. المقاومة التي اخترناها كطريقة للتعبير عن مساهمتنا الثقافية في الوقوف إلى جانب هذه المقاومة، والعمل على تعميق الوعي بمفهومها وثقافتها وموقفها. وإذا كنا، كمجلس إدارة، ارتأينا أن تتجه فعاليات المهرجان هذا العام بهذا المنحى، فإن استجابة المفكرين والشعراء والباحثين، من سوريا ولبنان وفلسطين والأردن والعراق، لدعوتنا، جاءت من مستوى يشير إلى درجة عليا من الالتزام، التي عليها هؤلاء جميعاً، بقضية مصرير مجتعمنا وأمتنا. ولا يسعني هنا إلا أن أنوه بهذا التجاوب، وأشكر هذه التلبية، وكلي إيمان بأن ما نقوم به في هذا المجال، على أهميته، متواضع أمام ذلك الأداء البطولي الأسطوري لشعبنا في فلسطين ولبنان والعراق، وخصوصاً لقوى المقاومة فيه، التي لاتزال ترفع رايات الممانعة في وجه أعتى وأشرس مشروع هيمنة على مر التاريخ.

كعادتنا في كل عام، نبدأ بالإعداد لمهرجاننا مع مطلع الربيع، وقد وضعنا بعض الأفكار والتصورات حول ما يمكن أن يكون البرنامج الثقافي لهذا العام. واستقر الرأي خلال شهر أيار على أن نعمل على استضافة سيد المقاومة في لبنان سماحة السيد حسن نصر الله.. هذا كان رأينا وذلك كان طموحنا، وهذا ما عملنا له بالفعل، وقد وضعنا مذكرة كتابية ضمناها ما نراه من أسباب لقدم سماحة السيد إلى منطقتنا، وحملت شخصياً هذه المذكرة وذهبت إلى مقر الأمانة العامة لحزب الله وقدمتها لقيادة الحزب، حيث قرأها السيد حسن نصر الله ووعده بأن يلبي الدعوة في موعدها إلا إذا نشأت ظروف على غاية الأهمية ومنعته من ذلك.

وقد نشأت هذه الظروف بالفعل، وما هو السيد نصر الله يقود عمليات المقاومة في وجه الحرب الإسرائيلية المفتوحة على لبنان. ياسيد المقاومة، كنا نمني النفس بأن تتحقق أمنية استضافتكم هنا، هذا العام، ولكنكم أبيتم إلا أن تكونوا ضيوفاً في كل قلب يخفق، وفي كل عقل منير، وفي كل إرادة صلبة، وفي كل عزيمة صادقة، وفي كل وجهة

ريح نحو جبهات القتال.

إليكم باسم المساهمين في هذا المهرجان وباسم الحاضرين وباسم أهالي بلدتنا، نوجه تحيتنا إلى كل مقاوم، وإلى كل نازح وإلى كل طفل استشهد، وطفل لا يزال يقاوم، وإلى كل امرأة وشيخ وإلى كل شتلة تبغ وشجرة زيتون مازالت ترشح خصباً و(غصباً) عن هذا الدمار الإسرائيلي الوحشي، وعهداً على اللقاء هنا، في المستقبل الآتي.

وانسجاماً مع التحية التي شئنا أن نوجهها للمقاومة هذا العام، جاءت فعاليات المهرجان لتؤكد مضمون هذه التحية على نحو فيه من المحبة والحب والروح السامية، شعراً، وفيه من التحليل والقرارات والاستنتاجات الفكرية والعلمية، بحثاً ومحاضرات، ولذلك وضعت البحوث والمحاضرات لتخدم هذا الهدف. كما تشكل مشاركة السيد وزير الاقتصاد والتجارة

في فعاليات المهرجان هذا العام، إضافة مميزة، لما يتمتع به السيد الوزير من نظرة عميقة ومنهج علمي في شرح جوانب المسألة الاقتصادية في سوريا، كما سيكون السيد الوزير الضيف الأول الذي سيستقبله ملتقى المغتربين الأول الذي نأمل أن ينطلق يوم الخميس القادم وكلنا طموح بأن يصل إلى نتائج وخلصات مهمة تفضي إلى تأسيس رابطة المغتربين في الوادي،

التي من شأنها تنفيذ مهمات كبيرة دائماً تحت عنوان: كل مغترب سفير لكل مغترب وطن.

إننا، إذ نخصص هذا المهرجان لهذا العام على هذا النحو إنما لأننا نحترم تاريخنا واللحظات الحاسمة التي يمر بها شعبنا، وفي ذلك أصالة نرجو أن تترسخ عاماً بعد عام، كي يبقى مهرجان مرمريتا الثقافي علامة مضيئة في فعاليات جمعيتنا وبلدتنا، آمليين أن يكون قيامنا بواجبنا هذا على قدر المسؤوليات، التي حملناها، وحملتمونا إياها ويعزز الثقة القائمة بيننا.. وذلك كله يشكل مدماكاً في بناء نهضتنا الثقافية المتواصلة.

أخيراً، اسمحوا لي أن أشكر كل الذين عملوا على إعداد وتنفيذ هذا البرنامج، وكل من ساهم في ذلك، من أعضاء الجمعية، أو من غيرهم، والشكر لكم جميعاً على حضوركم الذي نفتخر ونعتز به دائماً.

اشتمل برنامج المهرجان على الفعاليات التالية:

7 أب: افتتاح المهرجان، ثم أمسية للشاعر فايز خضور (سوريا).

8 أب: محاضرة بعنوان الوعي المقاوم للأستاذ يوسف سلامة (فلسطين)

9 أب: محاضرة بعنوان أيديولوجيا القتل وفلسفة المقاومة) للدكتور أحمد برقواوي (فلسطين)

10 أب: محاضرة بعنوان (التحولات في الاقتصاد

11 أب: محاضرة بعنوان الشرق الأوسط المستحيل

13 أب: محاضرة بعنوان (بنية المقاومة العراقية) الدكتور فاضل الربيعي (العراق)

14 أب: كرنفال مرمريتا السنوي تحت شعار (تحية ووفاء للمقاومة)

وفي اليوم السابع من المهرجان، أقيم الكرنفال الذي تحول في هذا العام إلى مسيرة شموع وأعلام، هتف فيه المشاركون بشعارات وأهازيج تحيي المقاومة، وسيد المقاومة وأهل لبنان الذين منحوا الأمة دليلاً حياً على استمرارية العطاء، والقدرة على الصمود، والتغيير، والتضحية، من أجل البقاء والبناء والحياة. وألقى السيدة عائدة سلامة كلمة:

يا سامعين الصوت في العديسة، وعيتا الشعب وقانا، وصور، وصيدا،

ياسامعين الصوت في مارون الراس، وبننت جبيل، ومرجعيون، والناعمة والضاحية الجنوبية، وبعلبك..

أصواتنا لكم من مرمريتا، ومن قرى الوادي تحية لكم.. لصمودكم. وتحية لوقفات العز، التي أبيتم إلا أن

تقفوها.. تحية لكم يا أبطال الجنوب يا أبطال كل الأمة..

تحية لك يا سيد المقاومة، من كل طفل، وعجوز، وشاب، من هذا الوادي الذي أصبحت من أهله ■



